

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economique
Réf : / D.S.E / 2015



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: / ق.ع.إ / 2015

الموضوع

دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي
المباشر

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2012)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الدكتورة:

كردودي صبرينة

إعداد الطالب :

عوفي جمال

الموسم الجامعي : 2015/2014

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لمن لهما الفضل بعد الله في وجودي و ربياني
و سهرا على راحتي إلى الوالدين أطال الله في عمرهما .
أخواتي : فيروز ، نورة ، مريم ، زهرة ، فاطمة .
إخوتي : حلیم ، حمزة .
أخي ياسين و زوجته و ابنه عبد الرحيم .
إلى البراعم : هديل ، صهيب ، جمانة ، إيمان ، زينب ، كوثر ، خولة ، جمانة ، محمد .
إلى أصدقائي و أحبائي و إلى كل من ساعدني على إنجاز
هذا العمل من قريب أو بعيد .
إلى كل من نسيهم قلبي و لم ينساهم قلبي .

الشكر والتقدير

أولا وقبل كل شيء الشكر لله سبحانه وتعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ،الذي أعانني وسدد خطاي ووفقني لإتمام هذه المذكرة .

ثم جزيل الشكر للأستاذة المشرفة كرددودي صبرينة

التي كانت سندا لي في هذا العمل المتواضع

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إتمام

هذا العمل من قريب أو بعيد.

الملخص

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة و تحليل مختلف قوانين الاستثمار التي وضعتها الجزائر والتي تضمنت مجموعة من التحفيزات أهمها التحفيزات الضريبية ، مع التركيز على مدى قدرتها على جذب الحجم المطلوب والمرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للبلد، زيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدولة الجزائرية خاصة وأنها تتمتع بموقع استراتيجي هام للاستفادة من المزايا التي يقدمها .

على الرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر ، وما تضمنه من العديد من المزايا والحوافز ، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم ترق إلى مستوى الفرص والامكانيات المتاحة ، ذلك أن هناك جملة من العوائق التي تسمم بيئة الأعمال ،ومن ثم تكون عامل طرد للاستثمارات المحتملة.

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار الأجنبي المباشر - الدول المضيفة - الضرائب - الحوافز الضريبية .

Résumé

Cette recherche vise à analyser le rôle des incitations fiscales pour attirer les investissements directs étrangers, à travers l'étude et de diverses lois d'investissement fixé par l'Algérie, qui comprenait une série de mesures de relance plus importante analyse de la des incitations fiscales, avec un accent sur sa capacité à attirer le volume nécessaire et souhaitée de l'investissement direct étranger en raison Il est important et le rôle essentiel qu'elle joue dans la levée de la capacité de production du pays, augmenter les taux d'emploi, en plus de l'introduction de la technologie de pointe et la familiarité avec d'une part, et d'autre part, l'apparition de celui-ci est nécessaire à l'Etat algérien d'autant plus qu'il bénéficie d'un emplacement stratégique important de profiter des avantages qu'elle procure.

Malgré l'amélioration progressive du climat d'investissement en Algérie et de ses nombreux avantages et des incitations , mais le volume des investissements étrangers n'a pas à la hauteur des possibilités et des facilités de sorte qu'il ya un certain nombre d' obstacles qui empoisonnent l'environnement des affaires , et ensuite être expulsé pour le facteur d'investissement potentiel.

Mots clés:

Les investissements directs étrangers - les pays d'accueil - impôts - des incitations fiscales

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	
		الشكر والتقدير
		الإهداء
		الملخص
IV – II		فهرس المحتويات
VI		فهرس الجداول
VIII		فهرس الأشكال
أ-ج		المقدمة العامة
	الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
02		تمهيد
03	مفاهيم اساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	المبحث الأول
03	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	المطلب الأول
07	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	المطلب الثاني
13	أهداف وتصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر	المطلب الثالث
16	تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه ومحدداته	المبحث الثاني
16	تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر	المطلب الأول
20	دوافع الاستثمار الأجنبي	المطلب الثاني
22	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	المطلب الثالث
25	آثار و نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	المبحث الثالث
25	آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	المطلب الأول
30	التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	المطلب الثاني
33	التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	المطلب الثالث
36		خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : الإطار النظري للتحفيزات الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر	
38		تمهيد
39	مفاهيم أساسية حول الضريبة	المبحث الأول
39	التطور التاريخي للضريبة و مفهومها وخصائصها	المطلب الأول

فهرس المحتويات

42	القواعد الأساسية للضريبة وأهدافها	المطلب الثاني
44	الأساس القانوني للضريبة	المطلب الثالث
46	التنظيم الفني للضريبة	المبحث الثاني
46	التصنيفات المختلفة للضرائب	المطلب الاول
51	طرق تقدير وعاء الضريبة و تحصيلها	المطلب الثاني
54	الاثار الاقتصادية للضريبة	المطلب الثالث
59	التحفيزات الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر	المبحث الثالث
59	مفهوم التحفيز الضريبي وأشكاله	المطلب الاول
63	شروط فعالية سياسة التحفيز الضريبي وأهدافه	المطلب الثاني
64	علاقة التحفيز الضريبية بالاستثمار الأجنبي المباشر وآراء المدارس الاقتصادية في ذلك	المطلب الثالث
67		خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث : دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
69		تمهيد
70	تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	المبحث الأول
70	تعزير كفاءة الإطار التشريعي في الجزائر	المطلب الاول
75	تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	المطلب الثاني
82	تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر	المطلب الثالث
84	واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل الحوافز المقدمة في قوانين الاستثمار	المبحث الثاني
84	واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ظل الحوافز المقدمة في قانون 1993	المطلب الأول
90	واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ظل الحوافز المقدمة في قانون 2001 و 2006	المطلب الثاني
99	المقارنة بين قوانين الاستثمار ومدى مساهمة الحوافز الضريبية الممنوحة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	المطلب الثالث
104	عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و سبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذبه	المبحث الثالث

فهرس المحتويات

104	العوائق الاقتصادية	المطلب الأول
107	العوائق الإدارية والتنظيمية	المطلب الثاني
109	سبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	المطلب الثالث
113		خلاصة الفصل الثالث
117-115		الخاتمة العامة
123-118		قائمة المراجع

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	01-01
11	الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر	02-01
29	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية	03-01
33	دورة حياة المنتج	04-01
62	هيكل نماذج الحوافز الضريبية	01-02
85	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2001-1993)	01-03
87	التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2001 - 1993)	02-03
89	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 1993)	03-03
90	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2002)	04-03
95	توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة حسب القطاعات (2012 - 2002)	05-03
98	تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2012 - 1990)	06-03

فهرس الجداول

فهرس الجداول

فهرس الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
49	مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة	01-02
86	التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر خلال الفترة (2001-1993)	01-03
88	التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2001-1993)	02-03
94	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر حسب القطاعات (2012-2002)	03-03
96	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب دول المصدر (2012-2002) بالميون دينار جزائري	04-03
101-99	المقارنة بين قانون 1993 المتعلق بترقية الاستثمار و قانون 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار	04-03

المقدمة العامة

المقدمة العامة

المقدمة

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي، باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجية بالإضافة إلى ما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية ومساهمته في توليد الادخار، ويقلل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، كما أنه يلعب دورا مهما ومتطورا في تفعيل التجارة العالمية إذ يوفر للمؤسسات التجارية أسواقا جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة .

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتجهت معظم دول العالم سواء المتقدمة او النامية الى فتح أبوابها امام الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو اجتذاب أكبر قدر منها، من أجل الظفر بالمزايا التي يتحها .

إن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دولة معينة يتوقف على ما تقدمه هذه الدولة من تسهيلات وحوافز وتعتبر الحوافز الضريبية أحد الأساليب المستخدمة من طرف الدول المضيفة لجذب المستثمرين. والجزائر بوصفها من بين دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية .

أولا : الإشكالية :

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في منح الحوافز والإعفاءات، من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما هو دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهي طبيعة التحفيز الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الضريبي الجزائري ؟
- هل ساهمت التحفيز الضريبية الممنوحة في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ماهي عراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر ؟

ثانيا : فرضيات البحث :

- يمنح النظام الضريبي الجزائري العديد من الحوافز الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر في شكل إعفاءات وتخفيضات .

- قد يكون الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر راجع إلى الزيادة في منح التحفيز الضريبية .

- يعاني الاستثمار الأجنبي في الجزائر من جملة من المشاكل لعل أبرزها عدم الاستقرار الأمني والفساد الإداري.

المقدمة العامة

ثالثا : أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة الدور الذي تلعبه التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إضافة لذلك معرفة ما يقدمه الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف من خلال توفير النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة ، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية واكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الافراد و المؤسسات .

رابعا : أهداف البحث :

ان الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تناولنا لهذا الموضوع تتمثل في الاتي :

- محاولة ابراز دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر وبالتالي اختبار الفرضية الاساسية التي قامت عليها الدراسة .
- معرفة النقائص التي يعاني منها الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومحاولة معالجتها باعتباره بديل للنهوض بالاقتصاد .
- محاولة إضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا المجال .
- إضافة مرجع بسيط لمكتبة الجامعة يستعان به في إعداد البحوث .

خامسا : مبررات اختيار الموضوع :

- من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما ، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ، حيث يمكننا حصرها فيما يلي :
- معرفة مدى اهتمام الدولة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التحفيزات الضريبية الممنوحة في هذا الاطار .
 - الدور البالغ الأهمية الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجية ، إضافة الى ما يوفره من مناصب الشغل .
 - أما سبب اختيار الفترة (1992 - 2012) فإنها الفترة التي عرفت فيها الجزائر صدور عدة قوانين تخص الاستثمار تحمل في فحواها جملة من الحوافز الضريبية .

سادسا : حدود الدراسة :

ينحصر الإطار المكاني لهذه الدراسة في دراسة حالة الجزائر أما الإطار الزمني فكان في الفترة

(1992-2012)

المقدمة العامة

سابعاً : منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة في قسمها النظري على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بالوصف الدقيق للاستثمار الأجنبي المباشر ، والتطرق إلى مختلف جوانبه محاولين إبراز أهميته بالنسبة للدول المضيفة وكذلك المحددات المتحركة في حركته ، وكذلك الأمر بالنسبة للتحفيزات الضريبية .

أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهجين الإحصائي والتحليلي من خلال تقديم احصائيات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتحليلها .

ثامناً : أدوات الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية وأهمها الكتب و الأطروحات الجامعية ، المجلات ، الملتقيات ، بالإضافة إلى القوانين والمراسيم ، شبكة الأنترنت .

تاسعاً : الدراسات السابقة :

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال البحث عن المحددات الأساسية المساهمة في استقطاب هذه الاستثمارات، ، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها، وفي ما يلي أشير إلى أهم الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تمكنت من الاطلاع عليها :

الدراسة الأولى الباحث طالبي محمد سنة 2006 كانت بعنوان اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، تناولت الدراسة أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوصل إلى أن الحوافز الضريبية لها أثر ضعيف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الدراسة الثانية قام بها الباحثان علي طالم وزهير و حملي سنة 2005 كانت بعنوان التحفيزات المالية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حالة دول شمال إفريقيا وهي ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الدول تتسابق فيما بينها لمنح التحفيزات المالية والإعفاءات للمستثمرين الأجانب ، إلا إن الواقع العلمي أثبت أنها من المحددات الثانوية والمكملة وليست من المحددات الرئيسية لقرارات توطین أنشطة الشركات المتعددة الجنسية في البلد المضيف .

الدراسة الثالثة قام بها الباحث ساعد بوراي سنة 2008 كانت بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وهي مذكرة ماجستير كان الهدف من الدراسة مقارنة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز مدى مساهمتها في جذب الاستثمارات نحو دول المغرب العربي حيث توصل إلى أنه على الرغم من أن الدول تتسابق فيما بينها لمنح الحوافز والاستثمارات والإعفاءات للمستثمرين الأجانب، إلا أن الواقع العملي أثبت أنها من المحددات الثانوية والتكميلية، وليست من المحددات الرئيسية لقرارات توطین

المقدمة العامة

أنشطة الشركات المتعددة الجنسية في الخارج، إن الاستمرار في منح الإعفاءات الجبائية والجمركية دون وجود دفتر شروط مسبق، قد يؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري مجدداً، وزيادة العبء المالي للدولة. الدراسة الرابعة قام بها الباحث سحنون فاروق سنة 2010 وكانت بعنوان الدراسة قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وهي مذكرة ماجستير كان الهدف من الدراسة هو إعطاء صورة واضحة من العلاقات التي تربط مختلف المؤشرات بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث توصل إلى أنه بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية المتوقعة ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية اثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستواه المطلوب، كما أن المؤشرات الاقتصادية تعتبر عامل ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها غير كافية، حيث تعتبر (البيروقراطية والرشوة والروتين الإداري وضعف هياكل الاستقبال) من العوامل الأساسية في طرد الاستثمار الأجنبي المباشر.

عاشرا : صعوبات البحث :

إن من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة ما يلي :

- صعوبة الحصول على إحصائيات جديدة ووجود تناقض بين مختلف المصادر الأمر الذي أدى إلى صعوبة الوصول نتائج حقيقية.
- عدم التمكن من تطبيق نموذج كمي لقياس اثر الحوافز الممنوحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب عدم توفر البيانات حول الحجم الحقيقي للحوافز التي منحتها الدولة الجزائرية.

إحدى عشر : هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ارتئينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي :

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث قسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول بعنوان مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث ضم المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ، والأشكال المختلفة له ، بالإضافة إلى أهداف وتصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما المبحث الثاني فكان بعنوان تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه ومحدداته، حيث تضمن طرق تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الدوافع التي تدفع بقيام ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى المحددات التي تتحكم في انتقاله من دولة لأخرى ، في حين جاء المبحث الثالث بعنوان آثار ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتم التطرق فيه إلى الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول المضيفة ، بالإضافة للنظريات الحديثة والتقليدية المفسرة لقيام ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري للتحفيز الضريبية ، حيث قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان مفاهيم أساسية للضريبة ضم التطور التاريخي للضريبة ومفهومها وخصائصها ، بالإضافة إلى القواعد

المقدمة العامة

الأساسية للضريبة وأهدافها والأساس القانوني للضريبة ، أما المبحث الثاني فكان بعنوان التنظيم الفني للضريبة ضم التصنيفات المختلفة للضريبة وطرق تقدير وعائها وتحصيلها، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية لها ، وجاء المبحث الثالث بعنوان التحفيزات الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر ضم مفهوم وأشكال التحفيز الضريبي بالإضافة إلى شروط فعالية سياسة التحفيز الضريبي والأهداف المرجو تحقيقها من وراءه ، وكذلك علاقة التحفيزات الضريبية بالاستثمار الاجنبي المباشر ونظرة المدارس الاقتصادية في ذلك .

الفصل الثالث بعنوان دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث ضم قوانين الاستثمار في الجزائر والتحفيزات الضريبية الممنوحة للاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى تطور الإطار المؤسسي للاستثمار ، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل الحوافز المقدمة في قوانين الاستثمار ، تناولنا فيه تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل قانون 1993 والأمر الصادر في 2001 والأمر الصادر في 2006 ، ثم المقارنة بين قانون 1993 و الأمر الصادر في 2001 ومدى مساهمة الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، في حين جاء المبحث الثالث بعنوان معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذبه، حيث ضم العراقيل الاقتصادية والعراقيل الإدارية والتنظيمية وفي الأخير تطرقنا إلى سبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفصل الأول :

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

المباشر

مقدمة الفصل :

لقد تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر بداية من التسعينيات وذلك بالنظر إلى المزايا التي يقدمها من خلال تحقيق النمو الاقتصادي، ومكافحة البطالة، كان لزاما على الدول زيادة الاستثمارات وخلق المزيد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى الحاجة إلى ضخ قدر هائل من رؤوس الأموال من مختلف المصادر، وبسبب الاعتقاد بجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مصادر رؤوس الأموال، إضافة إلى الدور المهم والحيوي الذي قد يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية لاقتصاديات الدول المضيفة، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيات الحديثة .

ومن أجل الظفر بهذه المزايا، تسعى معظم الدول وخاصة النامية منها جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من خلال تحسين مناخ الاستثمار الذي يعتبر شيئا هاما يراعيه المستثمر الأجنبي تجنباً للمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه إضافة إلى تقديم الحوافز والامتيازات اللازمة لاستقطابه .

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الاول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه ومحدداته

المبحث الثالث: آثار و نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الاموال طويلة الأجل وهو مثابة ظاهرة معقدة الجوانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين والاقتصاديين والمدارس الاقتصادية المتعلقة بتحديد ماهيته، ولكي نعرف مفهومه علينا التطرق الى مجموعتين أساسيتين من التعاريف أولهما مجموعة التعاريف التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية ، بالإضافة الى مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم ثم التعرض إلى أهميته في اقتصاديات الدول المضيفة، والأشكال المختلفة التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى الخصائص التي يتميز بها والأهداف التي يسعى المستثمر الأجنبي الى تحقيقها من خلال استثماره خارج حدود الدولة الأم، وكذلك الأهداف التي تحققها الدول المضيفة من خلال استقبالها لهذه الاستثمارات، وفي الأخير سيتم التعرض الى مختلف التصنيفات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الهامة، حيث يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتباره شكل من التدفقات المالية الخاصة، متوسطة وطويلة الأجل، لدى سيتم التطرق في هذا المطلب الى مختلف التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أهميته في اقتصاديات الدول المضيفة .

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الهيئات والمنظمات الدولية

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الهيئات والمنظمات الدولية كالتالي :

1- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) :

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مباشر حيث يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة ، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها ، مع ضرورة التنبيه الى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين .¹

2- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)

¹ - بلال لوعيل ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 04 ، ديسمبر 2008 ، ص 135.

وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) ، وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنه تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير قطر الأم ، و تأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى .¹

3- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر .²

4- تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) :

الاستثمار الأجنبي المباشر في أدبيات المنظمة العالمية للتجارة يسمح بإجراء التبادل بين السلع والخدمات على المستوى الدولي أي يساعد على تنمية التجارة الدولية ، كما يعمل على تنشيطها ، ولكن لا يمكن ان يحل محل صادرات الدولة .³

ثانياً : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين

لم يلق مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر اتفاقاً بين الاقتصاديين ، وفي هذا الإطار يمكن التطرق الى مفهوم بعض المفكرين الاقتصاديين فيما يلي :

1- تعريف عبد السلام أبو قحف :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر" هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو لكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة في الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة".⁴

2- تعريف نزيه عبد المقصود مبروك :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها ، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة " .⁵

¹ - نشأت على عبد العال ، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2012 ، ص 203،

² - محمد العيد بيوض، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011 ، ص02.

³ - عبد الكريم كاكى ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، 2013 ، ص 21 .

⁴ - عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص ص 366-367 .

⁵ - نزيه عبد المقصود مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص52 .

3- تعريف فريد النجار :

" يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة ، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة " ¹.

4- تعريف جل برتن :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية ، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم " ².

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك الاستثمار الذي يقوم به المستثمر خارج الحيز الجغرافي الذي ينتمي إليه ويشرف عليه بشكل دائم أو بشكل مشارك بغرض تحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة .

وبالتالي فإن هذه التعاريف تتفق حول مفهومين أساسيين هما الملكية والمراقبة إذ تمثل ³:

الملكية : نسبة الاسهم التي يستحوذ عليها غير المقيمين .

أما المراقبة : فهي نسبة الملكية الضرورية لكي يعتبر هذا الاستثمار استثمارا مباشرا حيث تمثل حصة ملكية المستثمر الأجنبي في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل التي تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية ، وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالشركة الزميلة أو التابعة أو الفرع كما هي موضحة بالشكل التالي .

¹- فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000 ، ص 23 .

²- مصباح بلقاسم ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 06 .

³- كريمة فرحي ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، فرع انقود والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2013 ، ص 17.

الشكل رقم (01-01) : شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر : كريمة فرحي ، مرجع سابق ، ص 18

وهناك ثلاثة مكونات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي :¹

1- رأس المال السهمي : وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصته من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي .

2- الأرباح المعاد استثمارها : وتشمل على حصة المستثمر الأجنبي من الأرباح غير الموزعة والتي تكون محسوبة على أساس مشاركته السهمية ، وهذه الأرباح غير الموزعة تحتجز من قبل الشركات من أجل إعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه .

3- القروض داخل الشركة : تتضمن معاملات الدين داخل الشركة وتعزى إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى (من غير البلد المضيف) ، فضلا عن اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين (غالبا بين الشركات متعددة الجنسيات المقر والفروع التابعة لها) .

الفرع الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية²، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة ، فضلا

¹ - حمودي بن عباس، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 ، ص 22 .

² - محمد طالي، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف العدد السادس ، ص 315 .

على أنه يساعد على عمليات التكيف الهيكلي ، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.¹

ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للدور الذي تتوقع الدول النامية أن تؤديه في تحقيق التنمية الشاملة ، وذلك من خلال :²

✓ إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول ، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول : رأس المال ، التكنولوجيا والمهارات الإدارية ، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

✓ المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
✓ رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهوما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات .

✓ انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات جديدة .

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الأشكال المختلفة والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

الفرع الأول : الاستثمار المشترك

هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف ، ويكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع ، وتكون المشاركة إما بتقديم حصته في رأس مال المشروع أو رأس المال كله وإما بتقديم التكنولوجيا أو الخبرة والمعرفة أو العمل ، وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.³

ينطوي هذا النوع من الاستثمار على مزايا وعيوب من وجهة نظر الدول المضيفة يمكن صياغتها كالتالي:

¹ - سارة محمد ، الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010 ، ص 11.

² - غريب بولرباح ، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 10 ، 2012 ، ص ص 100-101.

³ - نشأت على عبد العال ، مرجع سابق ، ص 205 .

أولاً : مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة :

يمكن تلخيص مزايا الاستثمار المشترك على الدول المضيفة فيما يلي :¹

يساهم الاستثمار المشترك (إذا أحسن تنظيمه، توجيهه وإدارته) في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يثري أرصدة الدول المستقطبة له من العملة الصعبة، وهي الغاية الأولى من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً حتى يغطي عجز هذه الدول عن تمويل المشاريع التنموية .
بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر الصيغ قبولا لأسباب سياسية خاصة واجتماعية منها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المضيف وسهولة فرض الرقابة والسيطرة عليه نتيجة لتواجد الشركاء الوطنيين .

ثانياً : عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة :

أما فيما يخص عيوب هذا النوع من الاستثمارات فهي كالتالي :²

✓ حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار .

✓ أن تتعلق المنافع المذكورة على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة .

✓ إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين المدفوعات يعتبر أقل بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة بالمستثمر الأجنبي .

✓ نظراً لاحتلال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جداً أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدول الخاصة مثلاً بزيادة فرص التوظيف، والتحديث التكنولوجي، وإشباع السوق المحلي من المنتجات، وانخفاض تدفق العملات الأجنبية .

الفرع الثاني : الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة إلى منح الفرصة للشركات متعددة

¹ - علي طالم ، زهير حملي ، التحفيزات المالية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في المنتدى الوطني الأول حول :السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 05 .

² - عبد السلام أبو قحف ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 17-18 .

الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط، وذلك بعد أن كانت تتردد بل ترفض التصريح بذلك خوفا من التبعية الاقتصادية.¹

ينطوي هذا النوع من الاستثمار على مزايا وعيوب من وجهة نظر الدول المضيفة يمكن صياغتها كالاتي:

أولا : مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة :

يمكن تلخيص مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي في النقاط التالية:²

✓ يؤدي الى زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدول المضيفة ، والمساهمة الكبيرة في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات، مع احتمال وجود فائض للتصدير أو التقليل من الواردات.

✓ بافتراض وجود جهاز جيد يقوم باختيار التكنولوجيا التي تناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدول المضيفة ، وبالتالي المساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير.

ثانيا : عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة :

أما من ناحية العيوب فالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية لهذه الشركات وما يترتب عنه من أثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، خصوصا مع تنامي احتمالات سيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة وخاصة النامية منها.³

الفرع الرابع: مشروعات أو عمليات التجمع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة.... الخ ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.⁴

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجمع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الاجنبي .

الفرع الخامس : الاستثمار في المناطق الحرة

وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية ،حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من

1 - نشأت على عبد العال ، مرجع سابق ، ص206 .

2 - عمار زودة ، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، فرع الادارة والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008 ، ص43 .

3 - علي طالم ، زهير حملي ، مرجع سابق ، ص07 .

4 - عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مرجع سابق ، ص 22 .

جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي ، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير.¹

الفرع السادس: أشكال جديدة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من أن المستثمر الأجنبي في هذا الشكل من الاستثمار لا يكون مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، كما أنه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه إلا أنه يفضل هذا الشكل من الاستثمار لأنه يستخدمه كوسيلة لقياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على تناول هذا الشكل دون غيره يرجع إلى عدة أسباب من أهمها شيوع استخدامه وفعاليتيه في تسهيل مهمة الشركة متعددة الجنسيات في التقدم الى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج، كما أن هذا الشكل يوفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدول المضيفة .

ويمكن تناول أشكال هذا النوع من الاستثمار كما يلي:²

أولا: عقود التصنيع وعقود الإدارة :

عقود التصنيع هي اتفاقية مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات و إحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقية إنتاج بالوكالة ، أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح .

ثانيا : عقود التسيير :

تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة ، حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية إذ تتضمن أحكام هذا العقد أجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين .

ثالثا :عقود التراخيص والامتياز :

هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي (عام أو خاص) باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد مالي معين .

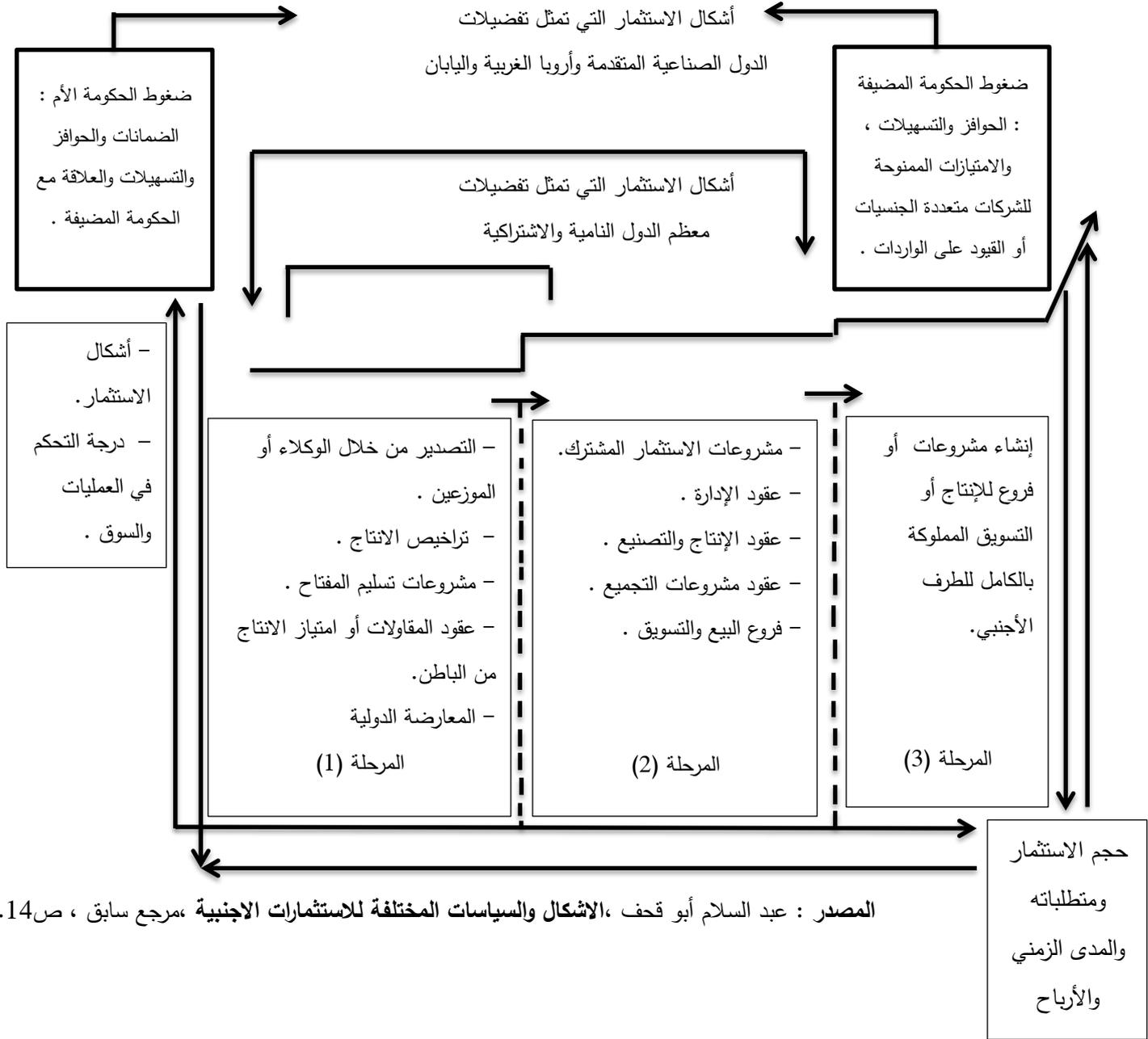
رابعا : عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات):

وهي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني ، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل ، وما إن يصل المشروع الى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني، وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة .

¹ - محمد العيد بيوض، مرجع سابق ، ص 37 .

² - مصباح بالقاسم ، مرجع سابق ، ص 10 .

الشكل رقم (01-02): الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر



افتراضات النموذج

- 1) → يمثل هذا السهم إمكانية انتقال الشركة متعددة الجنسيات من المرحلة (1) إلى المرحلة (2) مع افتراض العوامل الأخرى أو الظروف الثابتة مثل مدى استقرار السوق سياسيا ، ومدى ربحيته ، ومدى توافر فرص التقدم من مرحلة لأخرى بالدولة المضيفة .
- 2) المرحلة (1) يتميز الاستثمار فيها بانخفاض حجم تكاليفه وأرباحه والأخطار غير التجارية المحيطة به .
- 3) المرحلة (2) يتميز الاستثمار فيها بالارتفاع النسبي في حجمه وتكاليفه وأرباحه وكذلك الأخطار غير التجارية المحيطة به .
- 4) المرحلة (3) يتميز الاستثمار فيها بكبير حجم تكاليفه وأرباحه والأخطار غير التجارية المحيطة به .
- 5) الانتقال من المرحلة (1) إلى أخرى (2) مثلا يعني زيادة قدرة الشركة متعددة الجنسيات في التحكم في السوق والعمليات.

المطلب الثالث : أهداف و تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من مصادر التمويل ،من خلال هذه المزايا يسعى كل من الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، حيث يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أقسام حسب الأهداف التي يأمل المستثمرون تحقيقها من وراء انتقالهم إلى الدول المضيفة .

الفرع الأول : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

مهما كان نوع الاستثمار الأجنبي المباشر فإن كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة يسعى دوما لتحقيق أهداف خاصة به والتي سيتم إيجاز بعض هذه الأهداف فيما يلي :

أولا : أهداف المستثمر الأجنبي :

يسعى المستثمر الأجنبي من خلال توظيف أمواله الى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها :¹

1- تحقيق العائد الملائم : فهدف المستثمر الأجنبي من توظيف أمواله ، تحقيق عائد ملائم وريحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع ، لأن تعثر الاستثمار ماليا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة ، ومن هنا نجد أن الشغل الشاغل لأي مستثمر هو تحقيق أرباح مناسبة بعيدا عن الخسارة .

2- المحافظة على رأس المال الأصلي : وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة، لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ، ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على راس ماله الاصيلي ويجنبه الخسارة.

3- ضمان السيولة اللازمة : لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيلة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل ، لا سيما للمصرفيات النثرية اليومية تجنبا للعسر المالي الذي قد يعترض المشروع .

ثانيا : أهداف الدول المضيفة :

تتمثل أهم الأهداف التي تسعى الدول المضيفة خاصة النامية منها الى تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :²

- ✓ دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات .
- ✓ زيادة معدلات الاستثمار ، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي .
- ✓ زيادة معدلات العمالة ، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة .

¹ - عبد السلام أبو قحف ، التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، الاسكندرية ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2001 ، ص 13 .

² - منور اوسرير ، ندير عليان ، حوافز الاستثمار الخاص المباشر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف ، العدد 02 ، ص

- ✓ تنوع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الإنتاج ، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.
- ✓ اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي الى خلق معارف مستمرة وحديثة .

الفرع الثاني : تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أقسام حسب الأهداف التي يأمل المستثمرون تحقيقها من وراء انتقالهم الى الدول المضيفة و هذه الأصناف كما يلي:

أولاً : تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب دوافع و محفزات المستثمر الأجنبي:

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أقسام وذلك حسب دوافع و محفزات استقطابه الخاصة بكل بلد مضيف و ضمن مناخ الاستثمار الهادف إلى جذب المستثمرين الأجانب، و استنادا إلى هذه الدوافع والمحفزات يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي ¹:

- 1- استثمار أجنبي يبحث عن الموارد : هذا النوع هو أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي انتشارا في الدول النامية ، و من الأمثلة على هذا النوع شركات النفط و الغاز و غيرها من المواد الخام.
- 2- استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة : و يتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة ، و التي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى اقتصاد معين، و لعل من أهم الأمثلة على ذلك التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى دول جنوب آسيا التي لا توجد فيها المهارات الفنية و الإدارية فحسب و إنما تكون رخيصة الكلفة.
- 3- استثمار أجنبي يبحث عن الخدمات: يعد من أهم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول النامية و منها العربية في السنوات الأخيرة، إذ لم تعد أهمية قطاع الخدمات تتوقف على ما هو متوفر من خدمات الماء و الكهرباء و الطاقة و المواصلات، بل امتدت لتشمل أيضا الخدمات المالية كالتأمين و التمويل لبعض أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر .
- 4- استثمار أجنبي يبحث عن الاسواق: يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الاسواق الواسعة، كما يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم .

ثانيا : تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة له :

- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر الى صنفين وفقا لوجهة نظر الدول المصدرة له و هما كما يلي ²:
 - 1- الاستثمار الأجنبي المباشر الافقي: يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج المنتج أو المنتجات نفسها التي تنتج في البلد الأم ، و لذلك فهو يعتبر تنوعا جغرافيا لخط إنتاج الشركة.
 - 2- الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي: يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج سلع وسيطة و التي تشكل مدخلات أو عناصر إنتاج تستعمل في عملية الإنتاج المحلية.

¹ - يوسف مسعداوي ، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03 ، جوان 2008 ، صص 165- 166 .

² - كريمة فرحي ، مرجع سابق ، ص 41

ثالثا : تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر البلد المضيف:

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين حسب الهدف و الغاية من إنشائه إذ توجد استثمارات هادفة إلى إحلال الواردات ، و استثمارات هادفة الى تعزيز الصادرات:¹

1- الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات: يكمن الهدف الرئيسي للبلد المضيف من هذا الصنف من الاستثمارات في محاولة إحلال الواردات بصناعة محلية من قبل المستثمرين الأجانب و بالتالي تقليص التبعية الاقتصادية ، لا سيما في الدول النامية و تحقيق التوازن الاقتصادي و توازن الميزان التجاري و مدفوعات البلد ككل ، كما يسمح هذا الصنف من الاستثمارات بسد العجز التمويلي للتنمية في نفس الوقت و ذلك بتمويله لمختلف المشاريع التي يشرف على إنجازها و التي غالبا ما تشتمل على تصنيع و إنتاج حاجات السوق المحلي والتي كانت تستورد من قبل .

2- الاستثمار الهادف الى تعزيز الصادرات: يكمن الهدف من وراء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية في إمكانية تعزيز قدرات اقتصاد البلد المضيف على تصدير السلع التي ينتجها المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى الآثار الإيجابية للمحاكاة على الصناعات المحلية و إمكانية تحسين أداءها الى مستوى التصدير هي بدورها، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي ككل ويعزز من القدرات التنافسية .

¹ - عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة) ، فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2014 ، ص 36.

المبحث الثاني : تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه ومحدداته

تسعى البلدان للحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر كي يساعدها في عمليتي النمو والتنمية وتعد سياساتها الوطنية العامل الرئيسي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولزيادة فوائده . وسعيها منها لتعظيم منافعها من الاستثمارات الأجنبية ، تصمم مختلف الحكومات سياسات وضوابط تحكم سلوكيات وممارسات الشركات الأجنبية ، بالإضافة الى تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي بما يتفق والأهداف الوطنية .

سيتم تناول مختلف السياسات والإجراءات الحاكمة للاستثمارات الأجنبية وممارسات الشركات متعددة الجنسيات ، فضلا عن تبيان أنواع الحوافز التي تقدمها الحكومات بالدول المضيفة لجذب وتشجيع الشركات الدولية ومتعددة الجنسية بوجه عام للاستثمار ، بالإضافة الى مختلف الدوافع والمحددات التي تدفع بالمستثمر الأجنبي إلى الاستثمار خارج البلد الأم ، وكذلك الدوافع والمحددات التي تدفع بالدول المضيفة لاستقبال هذه الاستثمارات وتوفير المناخ الاستثماري الملائم لها .

المطلب الأول : تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر

سنقدم هنا بعض السياسات والاجراءات الحاكمة للاستثمارات الأجنبية وممارسات الشركات متعددة الجنسيات ، فضلا عن تبيان أنواع الحوافز التي تقدمها الحكومات بالدول المضيفة لجذب الاستثمارات وتشجيع الشركات الدولية ومتعددة الجنسيات بوجه عام للاستثمار .

الفرع الأول : إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأخرى

تقوم الدول المضيفة بصفة عامة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية تكون مهمتها الأساسية هي تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية ، فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج ، كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تواءم متطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة.

يمكن تلخيص الأنشطة الرئيسية والأدوار العامة للهيئات والأجهزة القومية للاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة كالآتي :¹

- ✓ تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة .
- ✓ تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة .
- ✓ المتابعة والرقابة على إنجازات وممارسات الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات .
- ✓ تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية للمشروعات .

¹ - عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاعمال ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2011 ، ص ص613- 614 .

- ✓ حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب .
 - ✓ اختيار مستويات التكنولوجيا وأنواعها ووضع الضوابط اللازمة بحيث تتلاءم ومتطلبات وظروف التنمية الشاملة وخصائص الدولة .
 - ✓ تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب .
 - ✓ وضع الضوابط والاجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات مثل :
 - العمالة .
 - توفير العملات الأجنبية .
 - تحويلات الأرباح للخارج .
 - التنمية التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية .
 - التصدير .
 - ترشيد الواردات .
 - فتح أسواق أجنبية جديدة .
 - بناء علاقات تكامل رأسية و أفقية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .
 - المحافظة على الثقافة الوطنية وتنميتها بما يخدم الأهداف الوطنية .
 - المحافظة على سيادة الدولة واستقلالها واستقرارها .
 - الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة .
 - تنمية وتطوير المناطق أو المحافظات الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي .
 - ✓ توفير المعلومات والبيانات المختلفة (الاقتصادية والتسويقية والثقافيةالخ) للمستثمرين الأجانب وكذلك إعداد القوائم الخاصة بمشروعات الاستثمار المطلوبة وإجراء البحوث وتقديم دراسات الجدوى التمهيديّة لهذه المشروعات أو المساهمة في إعدادها.
 - ✓ القيام بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد دراستها في ضوء الأهداف العامة للدولة .
 - ✓ تسويق فرص الاستثمار المختلفة (المتاحة والمرتبقة) وترويجها في الداخل والخارج .
 - ✓ التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين الأجانب فيما يختص بالمشروعات المقترحة إقامتها .
- أما بخصوص البناء التنظيمي والإداري للهيئات والأجهزة القومية القائمة على الاستثمارات الأجنبية فإن الأمر قد يختلف من دولة لأخرى ومن المحتمل أن يرجع هذا الاختلاف إلى عدد من الأسباب من بينها:¹

¹ - عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاعمال ، نفس المرجع ، ص 615 .

أ- درجة المركزية في اتخاذ قرارات الاستثمار الأجنبي ، والدور الرئيسي المحدد الذي يجب أن تضطلع به الهيئة فيما يختص بالاستثمارات بصفة عامة .

ب- درجة التخصص وتقسيم العمل المطبقة في الهيئة ومدى تعدد الادوار والمهام المتاحة بها .

ت- الاهداف القومية العامة للدولة في الاجلين الطويل والقصير .

ث- درجة اللامركزية والتشتت الجغرافي المطبقة أو المراد تطبيقها سواء على المستوى القومي أو الدولي.

ج- درجة تفويض السلطة داخل الهيئة القومية للاستثمار .

الفرع الثاني : الخطوات والاجراءات الخاصة بمشروعات الاستثمار

تختلف درجة تعقيد أو سهولة الإجراءات أو الخطوات المرتبطة بمشروعات الاستثمار من دولة لأخرى

حسب :¹

- ✓ مجال نشاط المشروع الاستثماري ، مشجع أم مسموح به ، أو مقيد .
- ✓ القوانين واللوائح التي تضعها الدولة فيما يتعلق بخطوات وإجراءات إنشاء مشروع استثماري .
- ✓ درجة المركزية في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الأجنبي .
- ✓ مدى الدور الذي تلعبه الهيئات والأجهزة المعنية بالاستثمارات ودرجة استقلاليتها .
- ✓ درجة الفساد والبيروقراطية في الدول المضيفة .

الفرع الثالث : سياسة الحوافز

سعيها منها لجذب الاستثمار الأجنبي لخدمة أغراض التنمية ، فان الدولة المضيفة وخاصة النامية منها تقدم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب بل إن حكومات الدول الأم للشركات متعددة الجنسيات تمنح حوافز وتسهيلات لهذه الشركات لتشجيعها على اختراق الأسواق الأجنبية بهدف تحقيق بعض الأهداف سواء اقتصادية أو سياسية .

وفيما يتعلق بأنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية يمكن عرض الأمثلة التالية :²

- ✓ عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملكا كاملا أو جزئيا .
- ✓ السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الاراضي ، العقارات .
- ✓ إعفاء الواردات من الأصول الرأسمالية والمواد الخام والمواد المساعدة ومستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية على الصادرات .
- ✓ إعفاء أو تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على الصادرات .

¹ - حمودي بن عباس ، مرجع سابق ، ص 24 .

² - عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاعمال ، مرجع سابق ، ص 615 .

- ✓ إعفاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لمدة قد تصل إلى 15 سنة بعد بدء مرحلة التشغيل .
 - ✓ تخفيض الرسوم (أو الإعفاء منها نهائياً) والخاصة باستخدام واستغلال منافع المرافق العامة كالمياه والكهرباء... الخ وتخفيض قيمة الاجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمشروعات الاستثمار .
 - ✓ إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أو المشروعات القائمة داخل البلاد .
 - ✓ السماح بتحويل جزء من الأرباح ، وأجزاء من رأس المال ، والأجور والمرتبات للخارج إما سنوياً أو بعد فترة زمنية معينة وفي ظل نسب مئوية تحددها الحكومة المضيفة .
 - ✓ تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدل الفائدة عليها .
 - ✓ تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة .
 - ✓ إعفاء صادرات المشروع بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدد قد تصل إلى 12 أو 15 عاما بعد بدء مرحلة التشغيل .
 - ✓ إعفاء مشروعات الاستثمار الأجنبي من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في نظيرتها الوطنية.
- الفرع الرابع : بعض أنواع السياسات والضوابط الحاكمة للاستثمارات الأجنبية ومنح الحوافز للمستثمرين**
- لاشك أن سعي الدول المضيفة النامية والمتقدمة على حد سواء الى تعظيم عوائدها ومنافعها من وراء الاستثمارات الاجنبية، أو على الأقل تخفيض حدة الآثار السلبية لهذه الاستثمارات وكذلك الممارسات غير المقبولة من جانب الشركات متعددة الجنسيات جعلها تفكر جدياً في تصميم بعض السياسات ، ووضع عدد من الضوابط التي تحكم السلوكيات والممارسات السلبية للشركات الأجنبية ، فضلاً عن ترشيد عملية تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية بما يخدم الأهداف الوطنية بصفة عامة .
- ومن أبرز الأمثلة على أنواع السياسات والضوابط التي وضعت حديثاً في معظم الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية هي ما يلي :
- أولاً : سياسات التمييز في منح الحوافز والتسهيلات والامتيازات للمستثمرين :**
- تقوم هذه السياسات على عدد من الاسس مثل¹ :
- ✓ مدى اسهام المشروع في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة أو النائية .
 - ✓ مدى مساهمة المشروع في خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمالة وتنميتها .
 - ✓ مدى مساهمة المشروع في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الأجنبية .

¹ - نفس المرجع ، ص ص 620 - 621 .

ثانيا : السياسات التي تستهدف الربط بين منح الحوافز وبين أداء المشروع الاستثماري :

وهذه السياسات تعني بل وتشترط أن يتم منح الحوافز المتفق عليها إما على مراحل تتزامن من البدء في تنفيذ المشروع و حتى بداية تشغيله أو بعد بدء مرحلة التشغيل بالفعل ، ومن الممكن أيضا ان يتم الربط بين السياسات من النوع الأول وهذا النوع من السياسات في وقت واحد .

ثالثا : الضوابط العامة للترشيد وتجنب مشكلات الاستثمارات الأجنبية :

من امثلة هذه الضوابط ما يلي :¹

- ✓ يجب أن لا يترتب على مشروعات الاستثمار الاجنبي خروج أي شركة أو مشروع وطني من السوق .
- ✓ عدم دخول المستثمرين الأجانب في مجالات نشاط مقامة مقدما من خلال الشركات الوطنية .
- ✓ يجب أن تسهم الاستثمارات الأجنبية في زيادة الفرص في كل المستويات التنظيمية .
- ✓ يجب أن تستخدم مشروعات الاستثمار الاجنبي الموارد المحلية وتقوم أيضا بتنمية هذه الموارد .
- ✓ يجب أن تسهم مشروعات الاستثمار الاجنبي في :

1- مساعدة الموردين ورجال الأعمال الوطنيين .

2- تنمية المناطق الفقيرة .

3- تحسين جودة المنتجات والسلع وبيعها بأسعار مقبولة أو منخفضة .

4- تطوير البحوث العلمية .

1- تحسين ميزان المدفوعات بشكل إيجابي .

المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي

من الطبيعي أن الدول المتقدمة تستهدف مصلحتها أو رسم سياستها الخارجية العسكرية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية، وبالتالي فإن هذه الدول حيث تقدم على تصدير رؤوس الأموال والخبرات في شكل استثمارات طويلة الأجل داخل الدول الأخرى ، لا تفعل ذلك إلا تقديرا منها في المقام الأول .²

وفي حقيقة الأمر إن كلا طرفي الاستثمار الأجنبي المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به وفيما يلي عرض لمختلف دوافع كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر .

¹ - نفس المرجع ، ص 623 .

² - صديق محمد عفيفي ، التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد ، ط10 ، مكتبة عين شمس ، الاسكندرية . مصر ، 2010 ، ص 24 .

الفرع الأول : دوافع الدول المضيفة

- تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي ¹:
- ✓ إنشاء صناعات جديدة .
 - ✓ التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف .
 - ✓ الحصول على التكنولوجيا المتقدمة .
 - ✓ توفير الإدارة الحديثة .
 - ✓ جذب الاستثمارات الدولية .
 - ✓ تنمية التجارة الخارجية .
 - ✓ تحسين المركز التنافسي للدولة .
 - ✓ توظيف عوامل الإنتاج المحلية .
 - ✓ احلال الانتاج المحلي محل الواردات .
 - ✓ الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الواردة .
 - ✓ تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .
 - ✓ تحقيق تقدم اقتصادي .
 - ✓ المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية .

الفرع الثاني : دوافع المستثمر الأجنبي

- هناك مجموعة من الدوافع تدفع بالأفراد والشركات تستثمر في دول أخرى ، غير الدولة الأم لتحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة نوجزها فيما يلي ²:
- ✓ القرب من المواد الأولية وبالتالي التخفيض من التكلفة ، لأجل استخدامها في مشاريعها ومنه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية بالمواد الأولية .
 - ✓ الاستفادة من وفرة الحجم على مستوى الإنتاج ، وهذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة ، كمشروبات الحليب ، أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعية ثقيلة جدا .
 - ✓ الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها التي تعتبر فائض تعجز عن تسويقها .

¹ - فريد النجار، مرجع سابق ، ص 36 .

² - صلاح الدين سالم، إطار مقترحات لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، حالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي 09 حول الوضع الاقتصادي العربي و خيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية 24-25 نيسان 2013، ص05.

✓ الرغبة في الحصول على ميزة انخفاض الأجور في الدول المضيفة وهذا ما إذا قورنت بالأيدي العاملة في الدول المتقدمة، وإضافة إلى ذلك الاستفادة من تكلفة الرسوم الجمركية، حيث قال "وليام ليفر" مؤسس شركة "ليفير الإنجليزية" عندما تحول الرسوم الجمركية و مختلف أنواع القيود دون تحقيق المبيعات في بلد ما، يقتضي إنشاء شركة في البلد ذاته.

✓ توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل الحروب و التأميم و المصادرة.....الخ، ومنه انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل أدنى حد من هذه المخاطر.

✓ انخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة و هذا لانعدام الرسوم الجمركية و تكلفة النقل ، مما أثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، و ألزمهم إنشاء استثماراتهم مباشرة في الدول المضيفة.

✓ التغيرات النسبية في أسعار الصرف التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ استغلال قوانين تشجيع الاستثمار و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة لأجل جذب الاستثمارات الأجنبية.

✓ التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية تمكنها من منافسة الشركات المحلية بالاعتماد على الأسعار و جودة المنتج أو الخدمة.

✓ زيادة فرص تحقيق الأرباح في الدول المضيفة.

✓ إمكانية فرض المستثمر الأجنبي السيادة على الاقتصاد وسياسة الدول المضيفة لهذا الاستثمار.

المطلب الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد بدلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات و امتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات إنمائية، تخفيض معدلات الفائدة و تقديم مساعدات، و حوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي ، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا ما دعنا للبحث عن المحددات التي يختارها كل طرف من الاستثمار الاجنبي .

الفرع الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يمكن القول أن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة و التي نتناول أهمها فيما يلي:¹

¹ - فريد أحمد قبلان، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، صص 12- 15 .

أولاً : معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة و الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و القدرة التنافسية في الاعتبار ، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

ثانياً : سعر الفائدة: بشكل عام يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة ، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعاً.

ثالثاً : التسويق: يلعب التسويق دوراً هاماً في الاستثمار الدولي بصفة عامة ، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث يمتلك تلك الشركات إمكانية تسويقية عالية و متطورة، و بالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها ، و بالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة و بكفاءة عالية و تنوع منتجاتها.

رابعاً : تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر ، حيث يستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم ، و بما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج.

خامساً : التكنولوجيا: يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب و بشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة ، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنتاج على البحوث و التطوير ، حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة ، و التي تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية و منتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

الفرع الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم

بعد ما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة عسكرياً على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الاستراتيجية تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية فتغيرت نظرتها و أصبح استعمارها اقتصادياً، وسيلتها في ذلك الشركات متعددة الجنسيات و يمكن أن نوجز أهم المحددات للبلدان الأم لهذه الشركات كما يلي¹:

- ✓ رغبة البلدان الأم في السيطرة و الهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي .
- ✓ رغبتها في خلق فرص عمل لعمالها خارج حدودها.
- ✓ نشر ثقافتها و أنظمتها السياسية والاجتماعية حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، و بالتالي يسهل احتوائها.

¹ - عبد الكريم كافي، مرجع سابق، ص 65- 66 .

- ✓ فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.
 - ✓ تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم .
 - ✓ تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو المساعدات حتى تتم عمليات الاستيراد و التصدير بينهما .
 - ✓ معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار .
- كما أشار بعض الكتاب إلى عوامل هامة كمحددات تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة و المتمثلة فيما يلي¹:

- ✓ عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم .
- ✓ عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم .

الفرع الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

يمكن ذكر بعض هذه المحددات فيما يلي²:

- ✓ جودة هذا الاستثمار له علاقة باقتصاد الدولة المضيفة ، و لا يجب أن يكون الحافز للاستثمار الأجنبي المباشر للتدفق لدولة مضيفة ما مجرد حاجة تلك الدولة للاقتراض لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات أو تغطية أعباء ديون الدولة .
- ✓ يجب على الدولة المضيفة للاستثمار الدولي للتفرقة بين الاستثمار الدولي و بين الاستراتيجيات المختلفة للتصنيع .
- ✓ يجب أن تحدد الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي الفرص والمناخ المناسب للتطبيق الاقتصادي للتكنولوجيا الجديدة و الاستخدام الفعال لنتائج البحوث و التطوير و إذا لم يتم ذلك سوف يصعب في النهاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على تقنيات متقدمة .
- ✓ توفر الشركات متعددة الجنسيات خبرات في المجالات المتنوعة لإدارة الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة .
- ✓ يجب قياس حساسية كل نوع من الاستثمار الأجنبي للحوافز الضريبية حتى يمكن أن تحقق تلك الحوافز العائد المتوقع منها و بغية ذلك لا يجب أن نطبق الحوافز الضريبية بشكل عام على جميع أنواع الاستثمارات الأجنبية بنفس الدرجة.

¹ - فريد احمد قبلان، مرجع سابق، صص 16-17 .

² - فريد النجار، مرجع سابق، صص 8-20 .

المبحث الثالث: آثار و نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

من المؤكد أن سعي الدول النامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة الظروف الملائمة من خلال تقديم الحوافز والمغريات لاستقطاب هذه الاستثمارات له آثار على اقتصاديات هذه الدول ، لدى سيتم التطرق الى بعض الآثار التي يخلقها الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول المضيفة ، بالإضافة الى بعض النظريات التي حاولت ان تقدم تفسيراً مقنعاً لدوافع قيام ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك المضمون والانتقادات الموجهة لكل منها .

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الآثار والتغيرات التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة موضوعاً جديلاً يؤثر الشكوك والتساؤلات حول مدى جدتها ونجاحها في تحقيق أهداف التنمية في البلدان المضيفة وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى آثار اجتذاب الاستثمار الأجنبي على اقتصاديات الدول المضيفة .

الفرع الأول : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يتمثل الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و رأس المال المادي في الدول المضيفة ، وينعكس ذلك بالإيجاب على ميزان المدفوعات (حساب رأس المال) للدولة المضيفة ، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية ، وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف النقص في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات ، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية¹ . و قد يفوق هذا الأثر الإيجابي من حيث أهميته الأثر السلبي لتحويل رأس المال و الأرباح على ميزان المدفوعات بالمقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري و ميزان حساب رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الواردات المحولة منه خلال تمويل رأس المال و الأرباح ، و دخول العاملين الأجانب ، فإذا كان حجم الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيات عندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة² :

و يمكن تلخيص الآثار الإيجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات كما يلي:³

أولاً : الآثار الإيجابية:

تتمثل الآثار الإيجابية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

¹ - منصورى الزين ، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية ، دار النشر و التوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 394 .

² - نفس المرجع ، ص ص394-395 .

³ - نزيه عبد المقصود ، مرجع سابق ، ص438 .

- ✓ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين ميزان المدفوعات بالنظر لكونها تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال و الخبرات و بالتالي زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضا للتصدير.
- ✓ المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير ترفع كفاءة قطاع التصدير للبلدان المضيفة
- ✓ يساعد وجود الشركات دولية النشاط في فتح الأسواق العالمية للمنتجات التي تقيمها في الدول النامية ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الصادرات و منه تحسين ميزان المدفوعات .
- ✓ قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات إنتاجية محلية لإحلال الواردات يغني الدول المضيفة عن الاستيراد ما يعني اقتصاد و تخفيف مشكلة النقد الأجنبي .
- ✓ استهداف الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير و بالتالي زيادة صادرات الدولة المضيفة و التزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار جزء من أرباحها داخل هذه الأخيرة .

ثانيا : الآثار السلبية:

- يرى أصحاب وجهة النظر المعارضة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا سلبيا على موازين المدفوعات، نظرا للأسباب التالية:¹
- ✓ يشير البعض إلى أنه بالرغم من الآثار الإيجابية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها سرعان ما تنقلب إلى آثار سلبية ، نظرا لكون نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي لزيادة واردات الدولة المضيفة و تحويل أرباحها إلى الخارج .
- ✓ الروابط الأمامية والخلفية للستثمارات الأجنبية مع الاقتصاد المحلي تجعلها تعتمد في إنتاجها على مواد مستوردة من الخارج ما يخلف آثار سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة ، إضافة إلى إتباع الشركات الأجنبية سياسة تسعيرية للصادرات و الواردات كوسيلة مستقرة لنقل الأرباح من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم .

الفرع الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

- لقد تناولت بعض الدراسات البعد الوظيفي للاستثمار الأجنبي المباشر و التي جاءت نتائجها متناقضة في كثير من الأحيان ، فمن ناحية يشير البعض إلى قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، و الأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية و الأمامية مع الصناعات المحلية ورفع المستويات الإنتاجية في المجتمع و تغيير نمط توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار .

¹ - ساعد بوراوي ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ، ص 36.

و من ناحية أخرى يشكك البعض في القدرة الوظيفية للشركات متعددة الجنسية بسبب تحيزها لصالح الصناعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة رأس المال ، وكذا اجتذابها لنوع معين من العمالة ، هذا فضلا عن اتجاهها الى رفع مستويات الأجور مما يشجع على إحلال الآلات محل العمالة.¹

الفرع الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنظيم و الإدارة

إن إمكانية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تحقيق آثار إيجابية على مستوى التنظيم و الإدارة و تتجلى فيما يلي:²

- ✓ تنفيذ برامج للتدريب و التنمية الإدارية في الداخل و من طرف الدول الأم .
- ✓ تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة و متطورة .
- ✓ خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية .
- ✓ استفادة الشركات المحلية في تنمية مهاراتها الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة الأجنبية و ذلك بإعداد تربيصات و إعادة رسكلة العمالة في مراكز أجنبية مؤهلة.
- ✓ استفادة الشركات الوطنية من نظيراتها الأجنبية ، بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد و المحاكاة .

الفرع الرابع : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المنافسة و الوضع التكنولوجي

إن التباين الواضح بين دول العالم يتجلى من خلال الفجوة التكنولوجية ، و التطور التكنولوجي و الثورة العلمية و المعلوماتية³ .

- ✓ اهتمام الحكومات بتحقيق تكنولوجيا ذاتية و ذلك في شكل تحويل تكنولوجيات الدول المتقدمة و ذلك تماشيا مع الكم الهائل من المعارف العلمية و التقنية ، مواد تجهيزية ، يد عاملة مؤهلة و متخصصة ، الخبرات المتراكمة ، البحوث و التطوير الخ
- ✓ إن المؤسسات الأجنبية تمتلك على غرار المؤسسات المحلية ، التكنولوجيا المتقدمة و التقنيات الأكثر نجاعة في التسيير و التسويق و كما تحتاز على العلاقات الدولية المعروفة .
- ✓ إن توفير الإمكانيات المالية الكثيرة للشركات الأجنبية يمكنها من تقديم إنتاج ذو جودة عالية و بذلك دفع عجلة التطور و النمو و الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- ✓ إن بمجرد قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف من أجل إنتاج سلع يتم استيرادها من الخارج و إنتاج سلع جديدة لا توجد في الأسواق المحلية يؤدي الى رفع الطاقة الإنتاجية .

¹ - عمار زودة ، مرجع سابق ، ص 84 .

² - عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي ، مرجع سابق ، ص 461 .

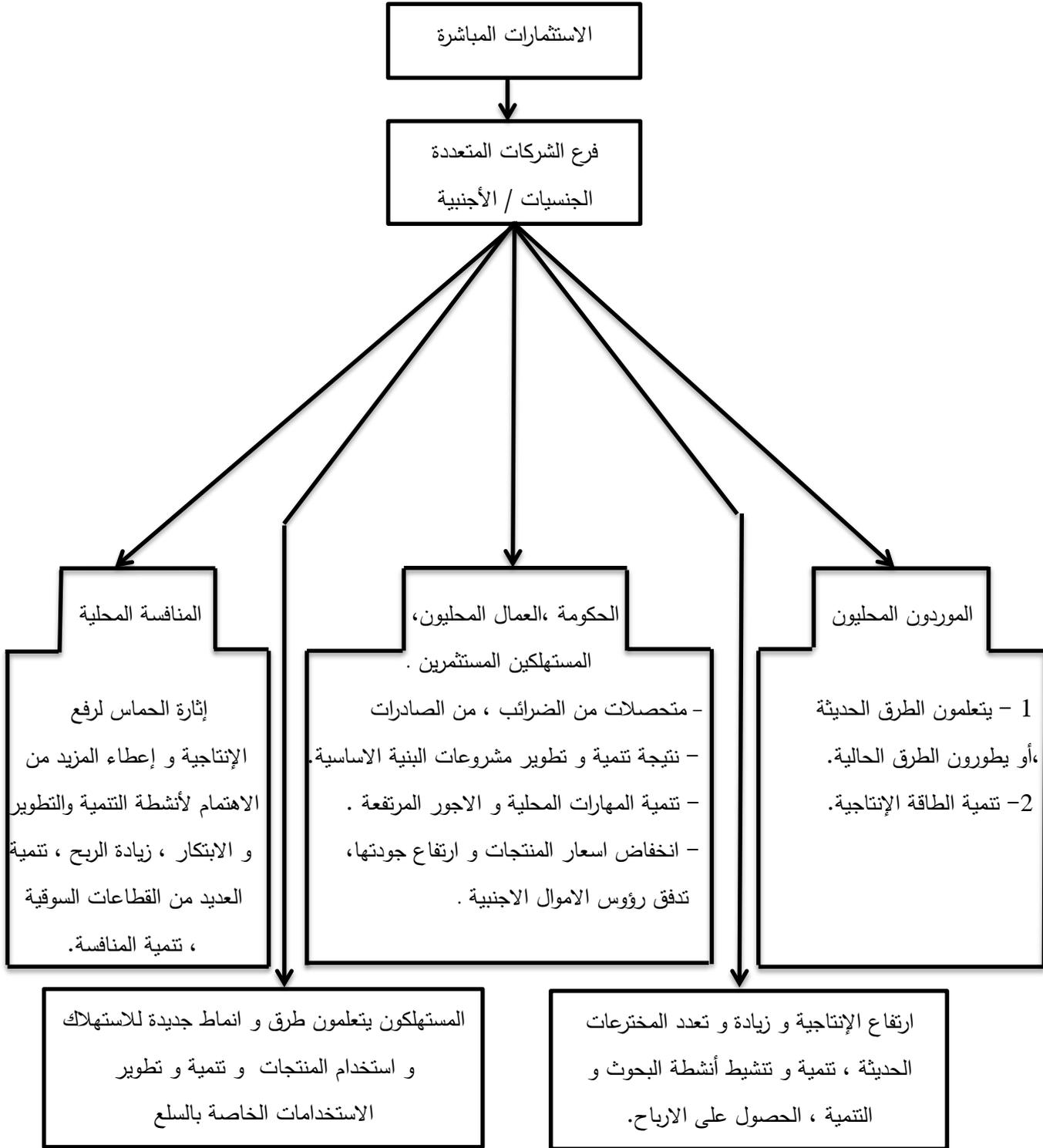
³ - عبد الرؤوف بوشمال ، التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، فرع التسويق ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012، ص ص 75-76 .

- ✓ إن تحويل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول المضيفة هي جد مكلفة ، كما توجد شروط أو قيود لاستخدام هذه التكنولوجيات.
- ✓ قد تتعارض التكنولوجيات المحولة مع أهداف و خصائص الدول المضيفة ، إذا ما تجسدت في الاستثمارات كثيفة العمل ، و في الامتصاص النسبي للبطالة .
- ✓ قد يعود السبب في تحويل التكنولوجيات من طرف الشركات الأجنبية إلى سلوك استراتيجي مثل التقنيات التي تتخلى عنها بعد ما تقضي بها زمن طويلا و تقدمها .

الفرع الخامس : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

يمكن تلخيص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية



المصدر: عبد السلام أبو قحف، إدارة الاعمال الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 51.

المطلب الثاني : التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سيتم عرض بعض هذه النظريات فيما يلي :

الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية :

لقد أستخدم التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط.¹

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات و تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات و التي من بينها ما يلي :

✓ ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة.

✓ إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في هذه الدول.

✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل و ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية و يترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية .

و يوجد العديد من الفروض إلا أن هذه النظرية وجهت لها العديد من الانتقادات إذ أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة و هي فرضية غير واقعية .²

¹ - كريمة قويدري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، في العلوم الاقتصادية ، مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011 ، ص 11.

² - سليمان حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 15.

الفرع الثاني : نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة ، فهي تفترض أولاً حالة غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ، كما تفترض أيضاً عدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توافر المواد المالية ، فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية عند المقارنة مع الشركات الوطنية ، و بالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تمتلك جوانب القوة لإقامة و تملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم¹ .

و من هذا المنطلق تفترض تلك النظرية كما يقول "هود وينج" وجود علاقة عكسية بين المنافسة في الأسواق الأجنبية و بين اتجاه استثمارات تلك الشركات إلى هناك و يتفق في ذلك كلا من "باري" "Parry" " كيفز" "caves" حيث يؤكد على وجود ارتباطا بين كلا من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات متعددة الجنسيات ، و بين توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة ، فالدافع إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الاستفادة منها.

مما سبق يمكن القول أن تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب نظرية عدم كمال السوق إلى الدول المضيفة يعتمد على و جود عامل على الأقل من العوامل التالية :

- ✓ تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا .
- ✓ توافر المهارات الإدارية و التسويقية و الإنتاجية في الشركات متعددة الجنسيات بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية .
- ✓ اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على و فرات الإنتاج بحجم كبير .
- ✓ وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات و منتجات الشركة الوطنية.
- ✓ وجود تسهيلات و امتيازات جمركية و ضريبية و مالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات .
- ✓ ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة الأم للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية .
- ✓ تميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقا.

¹ - منور اوسرير ، نذير عليان ، مرجع سابق ، ص ص 108 - 109 .

وجهت للنظرية عدة انتقادات منها: ¹

✓ افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات بجميع فرص و قيود الاستثمار بجميع دول العالم ، و يعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العلمية .

✓ لم تقدم هذه النظرية اية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار و العمليات الخارجة كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق .

الفرع الثالث : نظرية الميزة الاحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسير الأسباب التي تؤدي بالشركات متعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة إن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة ، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و بذكران تلك المميزات نجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية ، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق ².

وكان " هايمر " أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري . وقد تطورت هذه النظرية و لكن تطورها ظل في سوق احتكاري و لم تراخ نظرية السوق اليابانية ، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة من أن الانتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

¹ - نفس المرجع ، ص 110 .

² - كريمة فويديري ، مرجع سابق ، ص ص ، 13 - 14 .

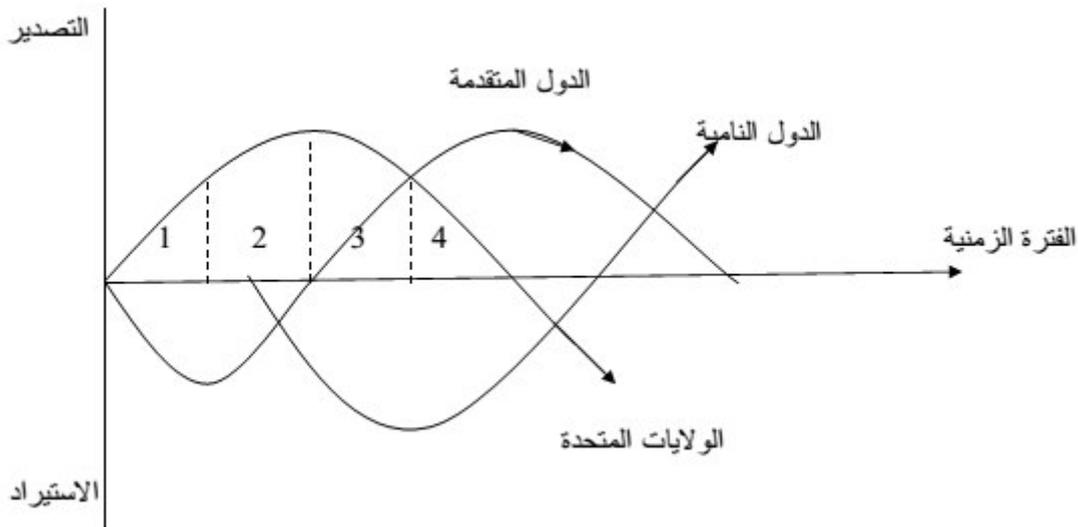
المطلب الثالث : التفسير الحديث لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي :

الفرع الأول : دورة حياة المنتج

لا شك أن نظرية دورة حياة المنتج يمكنها أن تقدم تفسيراً لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية عبر العالم ، في الدول النامية بصفة خاصة ، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية ، كما توضح أسباب انتشار الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.

الشكل رقم (01-04): دورة حياة المنتج



المصدر : عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، مرجع سابق، ص 401.

من الشكل السابق يتضح مرور المنتج الدولي بأربعة مراحل تفصيلية كما يلي ¹:

المرحلة الأولى: تتمثل في بداية إنتاج و تصدير السلعة (و لتكن الولايات المتحدة هي مصدر الابتكار)، حيث تزداد القدرة التصديرية للولايات المتحدة من تلك السلعة لكل من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

المرحلة الثانية: حيث تبدأ الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة صاحبة الاختراع في هذا المثال في إنتاج تلك السلعة و تصديرها إلى الدول النامية بداية.

المرحلة الثالثة: و في تلك المرحلة تنافس الدول النامية على إنتاج تلك السلعة و تصديرها.

المرحلة الرابعة: تبدأ الولايات المتحدة في استيراد نفس السلعة من الدول الأخرى ، حيث انخفضت المزايا التنافسية للولايات المتحدة في إنتاج تلك السلعة .

¹ - منوار اوسرير ، نذير عليان ، مرجع سابق ، ص ص ، 110 - 111 .

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات لأنها تهتم فقط بالاستثمار في المنتجات الجديدة ، إضافة إلى عدم تمكنها من تقديم تفسيراً مقبولاً لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار و العمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق.¹

الفرع الثاني : نظرية توزيع المخاطر

ركز "كوهين" عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقاً لهذه النظرية الشركات تستثمر بالخارج و ذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض.²

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانباً من التطبيق في حياتنا المعاصرة ، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق و الاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

الفرع الثالث : نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين "كوجيما" **kojima** و "اوزاوا" **Ozawa** حيث حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناداً إلى تجربة الشركات اليابانية ، المتمتعة بخصائص تسيرية، تنظيمية تكنولوجية ، تختلف عن نظيراتها في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، و طوروا نموذج يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية و الصناعية للحكومة و الأدوات الجزئية كالأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، و اعتماداً على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ سنة 1945 تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة ، فالمدرسة اليابانية توحى بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من

¹ - مصباح بلقاسم ، مرجع سابق ، ص 13.

² - عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب آسيا و أمريكا اللاتينية مع التعليق على مصر ، المكتبة العصرية بالمنصورة ، مصر ، 2007 ص 48.

خلال السياسات التجارية ، فنظرية "كوجيما" تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما برهن على أن الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة ، أما الاستثمارات اليابانية فهي تشجع على خلق قاعدة تجارية ، فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة و إن معظم تلك الاستثمارات تتم من قبل مؤسسات صغيرة و متوسطة و تتركز في البلدان الآسيوية.¹ وجه إلى هذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها:²

يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينات و السبعينات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا ، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود الأخيرة، لتصل إلى أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن هذه الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات المتوسطة و صغيرة الحجم ، بل تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات التي توطنت في البيئات العلمية الملائمة لعمليتي الإنتاج و التسويق .

كما يرى "جون دينينج" ان نظرية "كوجيما " تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيته ، و قصورها في وضع فهم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و تقييم أثاره على مستوى الرفاهية.

¹ - نفس المرجع ، ص 70.

² - ساعد بوراي ، مرجع سابق ، ص 23

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي العام للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث افتتحنا المبحث الأول بالاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أنواع الاستثمارات التي تسعى السياسة الاقتصادية للحكومات إلى جلبه ، و استعرضنا مجموعة من التعاريف التي قدمها بعض الباحثين الاقتصاديين و المنظمات و الهيئات الدولية وأهميته ، ثم مكونات هذا النوع من الاستثمار و أهم أشكاله بالإضافة الى الأهداف التي يسعى إليها كل طرف فيه تحقيقها من وراءه وتصنيفاته المختلفة .

وأهتم المبحث الثاني بتنظيم وتوجيه الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال السياسات والاجراءات الحاكمة للاستثمارات الاجنبية وممارسات الشركات متعددة الجنسيات ، فضلا عن تبيان انواع الحوافز التي تقدمها الحكومات بالدول المضيفة لجذب وتشجيع الشركات الدولية ومتعددة الجنسية بوجه عام للاستثمار ، بالإضافة الى مختلف الدوافع والمحددات التي تدفع بالمستثمر الاجنبي الى الاستثمار خارج البلد الام ، وكذلك الدوافع والمحددات التي تدفع بالدول المضيفة لاستقبال هذه الاستثمارات وتوفير المناخ الاستثماري الملائم لها .

اما المبحث الثالث اهتم بالآثار التي يخلفها الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاديات الدول المضيفة، بالإضافة الى بعض النظريات منها التقليدية والحديثة التي حاولت ان تقدم تفسيراً مقنعاً لدوافع قيام ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر بما في ذلك المضمون والانتقادات الموجهة لكل منها .

و من المنطقي أن تختلف بواعث و أهداف المستثمرين الأجانب نظراً لاختلاف ظروفهم و تغيرات أوضاعهم و تقلبات بيئة الأعمال الدولية، و اختلاف معاملة الدول المضيفة لهؤلاء المستثمرين بين مرحلة بهم و مشجعة لهم و أخرى طاردة لهم و غير راغبة فيهم .

الفصل الثاني :

الإطار النظري للتحفيز

الضريبية وعلاقتها بالاستثمار

الأجنبي المباشر

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل

تعد الضريبة في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية للدولة الحديثة أداة من أدوات السياسة المالية، فلم يعد هدفها تحقيق إيرادات، الذي كان هو الأساس في فرضها منذ القدم، بل اتسعت أهدافها ليصبح لها دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط الاستهلاك وتشجيع الادخار وتوجيه الاستثمار، وتعتبر من بين العوامل البارزة والتي يجب أن تحظى بالاهتمام الخاص من طرف أي مستثمر من أجل نجاح مشروعه الاستثماري ، ونظرا للأهمية التي تكتسبها الضريبة، فهي تخضع لآليات تسييرها وقواعد تحكمها لما لها من آثار اقتصادية متعلقة بفرضها.

ومن هذا المطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الضريبة

المبحث الثاني : التنظيم الفني للضريبة

المبحث الثالث : التحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول الضريبة

يمكن ربط التطور التاريخي للضرائب بتطور أهداف الدولة و دورها في المجتمع وعليه فيمكن القول أن هناك علاقة بين الهيكل الضريبي للدولة و نظامها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي السائد و المطبق حين فرض الضرائب، حيث تلعب هذه الاخيرة دورا أساسيا و مهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و معالجة الاختلالات و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ضبط الاستهلاك و تشجيع الادخار و توجيه الاستثمار.

المطلب الأول: التطور التاريخي للضرائب و مفهومها و خصائصها

سيتم في هذا المطلب استعراض مختلف المراحل التي مرت بها الضرائب عبر التاريخ إضافة إلى كل من مفهومها و خصائصها.

الفرع الأول : التطور التاريخي للضرائب

مرت الضريبة بعدة مراحل عبر التاريخ، و يرجع هذا التطور الحاصل في الضريبة إلى تطور دور و أهداف الدولة في المجتمع، و يمكن إيجاز مختلف المراحل التي مرت بها الضريبة فيما يلي:¹

المرحلة الاولى (التقليدية البدائية)

وهي ما أطلق عليها ما قبل نشوء الدولة بتنظيماتها المعروفة و التي كانت ممثلة في القبيلة أو العشيرة و كان الاعتماد على ما يعطيه أفراد هذا المجتمع لقائدهم طوعية واختيارا نقدا أو عينا ما يعين على تحسين أوضاع هذا التنظيم.

المرحلة الثانية (التقليدية المتطورة)

سميت بذلك لأنها تشتمل على تنظيمات أكثر تطورا من سابقتها كنظام سياسي حيث الدولة هي الأساس في هذا المجال و ليست القبيلة أو العشيرة في هذه المرحلة فرضت الضرائب المحايدة المباشرة مثل الضرائب على الأراضي و المواشي و الرؤوس و الإنتاج الزراعي في البلد..... الخ ، يتضح أن الهدف من الضرائب في هذه الفترة هو الحصول على موارد مالية مع عدم أخذ اثار الضرائب الأخرى في الاعتبار .

المرحلة الثالثة (المرحلة التالية لظهور الدولة)

قامت العلاقات الاقتصادية بين الدول بعضها بعضا و لذلك لجأت هذه الدول لتخفيف عبئ مواطنيها من الضرائب المباشرة التي تم فرضها في مرحلة سابقة، الى فرض ضرائب غير مباشرة لها علاقة بتجارتها الخارجية، ففرضت الضرائب على صادراتها و وارداتها .

¹ - عزمي يوسف خطاب ، الضرائب و محاسبته ، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010، ص - ص 16-17.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

المرحلة الرابعة (مرحلة تدخل الدولة لتحقيق الرفاهية)

كما ذكر سابقا فإن الدولة أصبحت تتمتع باحترام جميع مواطنيها و تسعى نحو تحقيق أكبر قدر من الرخاء للجميع، لذلك نجد الدولة أصبحت تستخدم الضرائب لا لكونها موردا ماليا فقط و إنما أيضا لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف، وقد ظهرت هذه المرحلة بعد ظهور المشروعات الكبيرة التي أدت بدورها إلى حدوث تطورات اقتصادية و اجتماعية و سياسية مما أدى إلى اللجوء إلى الضرائب المباشرة بشكل أوسع و التقليل ما أمكن من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة لإمكانية معرفة أثاره المباشرة على الرخاء العام .

الفرع الثاني : مفهوم الضريبة

يوجد عدة تعاريف للضريبة و في غياب تعريف تشريعي يمكن أن نعرف الضريبة على أنها:

التعريف الأول : " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة ، أو إحدى الهيئات العامة المحلية ، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"¹

التعريف الثاني : "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية و التي تقوم ، عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي و دون مقابل محدد ، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"²

التعريف الثالث : " فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبرا من الوحدات الاقتصادية حسب مقدرتها التكليفية من غير مقابل و بصورة نهائية ، لتمويل النفقات العامة و لتحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية"³

التعريف الخامس : " اقتطاع مالي من دخول و ثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة جبرا من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد "⁴

التعريف السادس : يعرفها دليل إحصائيات مالية الحكومة لسنة 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي على أنها " تحويلات إجبارية يتلقها قطاع الحكومة العامة، و تشمل الضرائب على الرسوم التي لا تتناسب على الإطلاق بكل وضوح مع تكاليف تقديم الخدمة، ولكن تستبعد المساهمات الاجتماعية و الغرامات والجزاءات"⁵

1 - سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحبلى الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2009، ص117.

2 - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة ، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012 ، ص145.

3 - سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان ، 2011، ص118.

4 - محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2007، ص55.

5 - عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011، ص 21.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثالث : خصائص الضريبة

من خلال التعاريف السابقة يتضح ان هناك خصائص للضريبة و هي :

أولا : الضريبة اقتطاع نقدي :¹

أي أن المكلف يقوم بدفع هذا المبلغ من المال نقدا إلى الدولة ، على العكس مما كان عليه في السابق حيث كانت تدفع عينا ، و ذلك لعدم و جود السيادة للاقتصاد النقدي .

ثانيا : الضريبة اجبارية:

يأتي عنصر الإيجار من أن الدولة هي التي تحدد كل ما يتعلق بالضريبة من حيث وعائها و نسبتها ووقت دفعها و إذا أمتنع المكلف استحصلت منه جبرا و بعاقب وفق القانون .²

ثالثا : الضريبة بدون مقابل

و هذا يعني أن دافع الضريبة لا يتلقى أي منفعة مباشرة أو محددة تعادل ما يدفعه من ضريبة ، فقد يحصل دافع الضريبة على عدة منافع غير مباشرة و لكن ليس للفرد الحق في المنفعة المترتبة في الإنفاق العام ، وبما أن الفرد عضو في الجماعة فإن أي نفع يعود على الجماعة ككل سيشارك فيه و لذا لا يجوز ان يطالب بمقابل خاص به شخصيا .³

رابعا : تمويل الأعباء العمومية :

يتم تحصيل الضريبة حصرا لفائدة أشخاص معنويين خاضعين للقانون العام (حكومة مركزية ، حكومة إقليمية أو محلية ، مؤسسة عمومية إدارية) لكن تطور طبيعة الدولة الحديثة الى دولة رفاهية أدى الى توسيع دور الضريبة ليتجاوز مجرد تمويل الأعباء العامة إلى أنها أداة للسياسية الاقتصادية .⁴

خامسا : الضريبة تدفع بصورة نهائية:

إن الافراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية ، بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد عنها ، و بذلك تختلف الضريبة .⁵

سادسا : الضريبة فريضة عامة:

أي تعتبر التزاما شخصيا يكون شاملا و ينطبق على جميع الافراد في الدولة ، سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا حسب التبعية الاقتصادية و ليس حسب التبعية السياسية ، أي الإقليمية .⁶

¹ - ياسر صالح الفريجات ، المحاسبة في علم الضرائب ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ، ص16.

² - سعيد علي العبيدي ، مرجع سابق ، ص119.

³ - محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، مرجع سابق ، ص 56.

⁴ - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 26.

⁵ - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 120.

⁶ - محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، مرجع سابق ، ص 57.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

سابعاً : مراعاة المقدرة التكلفة:

عند تشريع ضريبة ما تراعي الدولة المقدرة المالية للمكلف فكلما اتسع وعاء الضريبة زادت حصيله الضريبة سواء كانت بأسعار نسبية أو تصاعديّة.¹

المطلب الثاني : القواعد الأساسية للضريبة و أهدافها

سيتم التطرق في هذا المطلب القواعد الأساسية للضريبة و أهدافها المختلفة.

الفرع الأول : القواعد الأساسية للضريبة

حتى يكون النظام الضريبي نظاماً عادلاً و سليماً، لابد أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ و القواعد الأساسية، و قد وضع العالم الاقتصادي المعروف "آدم سميث" في مؤلفه " ثروة الأمم " أهم القواعد التي ينبغي أن يقوم عليها نظام الضرائب المثالي و التي لم تفقد أهميتها و مكانتها في الفكر المالي المعاصر و تتمثل هذه القواعد فيما يلي .

أولاً : قاعدة العدالة الضريبية :

تعني ضرورة توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع وفقاً لمقدرتهم التكلفة أي كل حسب الدخل الذي يتمتع به مع ضرورة إعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من أداء الضريبة و الأعباء العائلية بما يتناسب و مستوى المعيشة و تتحقق هذه العدالة بأن تكون الضريبة عامة بحيث تشمل كافة الأموال و الافراد بدون استثناء و أن يكون عبئ الضريبة واحداً بالنسبة لجميع المكلفين ، و أن هذا المطلب يجب أن ينصرف على النظام الضريبي ككل و أنه من الخطأ أن تنتقد هذه الضرائب على حدة لكونها غير عادلة و ذلك لأن الضرائب متعددة قد تلغي أثر بعضها فتؤدي إلى نظام ضريبي عادل ، و يصبح النظام الضريبي عادل عندما يترتب عليه معاملة ضريبية تؤمن عدالة أغلبية أفراد المجتمع.²

ثانياً : قاعدة اليقين :

و يعني أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محددة على سبيل اليقين دون غموض أو تحكم و بحيث يكون معاد الدفع ، طريقته ، المبلغ الواجب دفعه واضحاً و معلوماً للممول و لأي شخص ، و الهدف من ذلك هو حماية الممول من التعسف و تعريفه بحجم التزاماته ، و يتطلب هذا التشريع الضريبي و أبعاده عن التعديلات المستمرة التي تجعل الممول عاجزاً عن تتبع هذه التعديلات.³

ثالثاً : قاعدة الملائمة في الدفع :

و يقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها ، و تيسير دفعها و خاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل و طريقته و إجراءاته .

¹ - سعيد علي العبيدي ، مرجع سابق ، ص 119 .

² - محمد طاقة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط2 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 ، صص 90-91.

³ - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 40.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

و تهدف هذه القاعدة في حقيقة الأمر، إلى عدم تعسف الإدارة المالية في استعمال سلطتها فيما يتعلق بإجراءات الربط والتحصيل، و تدعو اعتبارات الملاءمة أن تكون القواعد متعلقة بكل ضريبة متفقة مع طبيعتها الذاتية و الأشخاص الخاضعين لها ، من أجل تجنب العديد من المشاكل التي يمكن أن تثور في حالة مخالفة هذه القاعدة .

وقد نتج عن هذه القاعدة قاعدة " الحجز عند المنبع " و ذلك بصدد الضريبة على الدخل باعتبار أن الاقتطاع عند المنبع أكثر ملاءمة و يسر بالنسبة للمكلف و الإدارة المالية في ذات الوقت.¹

رابعا : قاعدة الاقتصاد :

إن هذه القاعدة تؤكد على ضرورة عدم التبذير و الإسراف بتكاليف جباية الضرائب، أي ضرورة اختيار إجراءات وأساليب الجباية التي تتطلب أقل التكاليف حتى لا تستنفذ هذه التكاليف جانبا مهما من حصيله الضريبة مما يقلل إمكانية الدولة من الاستفادة منها ، حيث أن جباية الضرائب تحتاج إلى جهاز متكامل يقوم بهذه المهنة وعليه يجب مراعاة الصنف المثالي من الموظفين ، من خلال اعتماد مبدأ النوع و ليس الكم ، و العمل على اختصار الإجراءات اللازمة للجباية و تبسيطها اقتصادا للوقت و التكاليف و تعتبر طريقة جباية الضريبة عند المنبع من أفضل الطرق التي تحقق الاقتصاد في جباية الضرائب .²

الفرع الثاني : أهداف الضريبة

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة متباينة من الأهداف ، يمكن تصنيفها على النحو التالي :

أولا : الأهداف المالية :³

تهدف الضريبة إلى ضمان إمداد الدولة بالموارد المالية التي تسمح لها بتمويل الأنشطة المخولة لها ومنها :

- ✓ تغطية الأعباء العامة (خدمات الصحة و التعليم و الأمن العام و العدالة)
- ✓ توازن الميزانية :أي بواسطتها نستطيع سد العجز في الميزانية العامة .
- ✓ المساهمة في تخفيف المديونية و ذلك بالاعتماد على الموارد الداخلية الموجودة لدى الدولة دون اللجوء إلى الاقتراض من الخارج.

ثانيا : الأهداف الاقتصادية :

كما هو الحال بالنسبة للدول الرأسمالية ، فتنتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الانفاق ، و زيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة

¹ - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 130.

² - محمد طاقة ، هدى العزاوي ، مرجع سابق ، ص ص 91-92.

³ - سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

الشرائية ، كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين ، بمنحه فترة إعفاء محددة و إعفاء المواد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاطا حيويا يحقق التنمية الاقتصادية.¹

ثالثا : الأهداف الاجتماعية:

تتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة ، مثال ذلك أن يقرر المشرع الضريبي تخفيف الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة كما تستخدم الضريبة أيضا في تطوير بعض الأنشطة الاجتماعية ، كإعفاء بعض الهيئات و الجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة (دينية أو اسرية) من الضرائب ، أو قد تساهم الضريبة في المحافظة على الصحة العامة بفرض ضرائب منخفضة السعر على الاستهلاك الضروري كالخبز، وفرض ضرائب مرتفعة السعر على بعض السلع التي ينتج عنها أضرار صحية مثل المشروبات الكحولية والسجائر.²

المطلب الثالث : الأساس القانوني للضريبة

إن الأساس القانوني للضريبة كان مثار جدل بين نظريات كثيرة انتشرت في القرن التاسع عشر منها من قال ان فرض الضريبة يستند إلى العلاقة التعاقدية بين الدولة و الفرد و منهم من اعتبر فرض الضريبة واجبا وطنيا (نظرية التضامن) لذلك سندرس هذه النظريات .

الفرع الأول : نظرية المنفعة و العقد الاجتماعي :

سادت أفكار هذه النظرية خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، فالنظرية التقليدية قد حاولت تأسيس حق الدولة في فرض الضريبة على أساس فكرة المنفعة التي تعود على المواطنين مقابل دفع الضريبة والمتمثلة في الانتفاع بخدمات المرافق العامة، و على أساس ذلك فإنه لولا استفادة المواطنين بهذه الخدمات لما كان هناك حجية قانونية لفرض الضريبة و إلزام الأفراد بأدائها .

و يرجع أنصار هذه النظرية فكرة المنفعة على ارتباط المواطن بعقد ضمني ، أو معنوي بينه و بين الدولة يسمى " بالعقد الاجتماعي " وأول من جاء به هو الفيلسوف الفرنسي " جان جاك روسو" في القرن الثامن عشر و يتمثل هذا العقد في قيام المواطنين بالتنازل عن جزء من حرياتهم لحماية باقي أفراد المجتمع ، كما أنهم بمقتضى عقد مالي يلتزمون بدفع الضرائب مقابل المنافع التي تعود عليهم من نشاط الدولة .

و أختلف القائلون بقوة هذه النظرية في تكييف طبيعة هذا العقد ، فاعتبره البعض ، " كأدم سميث " ، "عقد بيع خدمات " ، فالدولة تبيع خدماتها للأفراد مقابل التزامهم بدفع ثمن هذه الخدمات في صورة ضرائب .

و قد مثل البعض الآخر هذا العقد الضمني على أنه " عقد شركة " و أصحاب هذا التكييف اعتبروا أن الدولة شركة إنتاج كبيرة ، الشركاء فيها هم أفراد المجتمع حيث يقوم كل منهم بأداء عمل معين و يتحمل في

¹ - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 132 .

² - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 132 .

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

سبيل ذلك بنفقات خاصة، ويوجد إلى جانب النفقات الخاصة نفقات عامة يقوم بها مجلس إدارة هذه الشركة، أي الحكومة تعود منفعتها على جميع الشركاء أي خدمات المرافق العامة، و من ثم يتعين على هؤلاء المساهمين المشاركة في هذه النفقات في صورة الضرائب التي تفرضها عليها الدولة .

وقد ذهب بعض المنظرين، وعلى رأسهم " مونتسكيو" إلى إعتبار هذا العقد على أنه " عقد تأمين " فالمواطنون يقومون بدفع الضرائب للدولة كتأمين على الجزء الباقي من أموالهم و الانتفاع بها على أحسن صورة، ومن ثم تعتبر الضريبة قسط التأمين الذي يدفعه الأفراد مقابل حماية الدولة للجزء الباقي من أموالهم وأرواحهم¹.

ومن خلال ما تم عرضه، فإن نظرية المنفعة و العقد الاجتماعي، وإن كانت تبحث عن مبرر حتى تكون الضريبة متناسبة مع الدخل أو الثروة الخاضعة لها على أساس تعاقدية، لا توافق العصر الحديث بكل تطوراته وتغييراته لذلك فقد ظهر تيار آخر يعمل على إقامة أو تأسيس فرض الضريبة على نظرية التضامن الاجتماعي .

الفرع الثاني : نظرية التضامن الاجتماعي

أعتبر أصحاب هذه النظرية، الضريبة عبارة عن تضامن بين الجماعة الاجتماعية الخاضعة لسلطة سياسية واحدة، وهم يستمدون فكرتهم من التطور التاريخي للضريبة، حيث كانت الضريبة عبارة عن تضامن شخصي بين الجماعات السياسية كالعشيرة أو القبيلة ، ثم أصبحت هبة مالية يدفعها الأفراد إلى الحاكم لمساعدته على تنفيذ بعض المشروعات كالحروب، ومن ثم من أجل تغطية بعض النفقات العامة، لتصبح الضريبة مشاركة أو مساعدة، و أخيراً أصبحت الضريبة فريضة يدفعها الأفراد كواجب اجتماعي تضامني و بذلك الضريبة هي إحدى الطرائق لتوزيع الأعباء العامة التي يتطلبها التضامن الاجتماعي بين الافراد².

وهكذا فنظرية التضامن الاجتماعي هي الأكثر مطابقة للواقع لأن الضريبة لا تقوم على أساس عقد بين الدولة والفرد بل تقوم على أساس ما للدولة من سلطة مبعثها التضامن الاجتماعي و الرغبة في الحياة المشتركة. والدولة في الأساس ضرورة اجتماعية تهدف إلى تحقيق غايات مادية و معنوية ، وهذه الغايات تتطلب إيرادات مالية لتحقيقها ، لذلك كان لا بد للدولة أن تلجأ إلى الأشخاص التابعين لها سياسياً أو أولئك القاطنين فوق أرضها، أو المستفيدين من الحماية التي تؤمنها الدولة لهم بالنتيجة الضريبية هي إحدى وسائل التضامن الاجتماعي المنظم للنهوض بأعباء النفقات العامة .

¹ - محمد عباس محرز، مرجع سابق ، ص 152-154.

² - خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، ط4 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2012 ص 157.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : التنظيم الفني للضريبة

يقصد بالتنظيم الفني للضريبة تحديد كافة الأوضاع والإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة وتحصيلها، في ضوء الضوابط الاقتصادية الواجب مراعاتها، وكذلك المشكلات الفنية التي تثار في هذا الصدد ابتداء من تفكير الدولة في فرض ضريبة معينة وحتى تمام دفعها من جانب المكلف بها إلى خزانة الدولة .

المطلب الأول : التصنيفات المختلفة للضرائب

لقد تعددت أنواع الضرائب و لكل منها خصوصيته و مزاياه و عيوبه و غالبا ما تطبق الدولة أنواع مختلفة من الضرائب، و يمكن تصنيفها بالاستناد إلى عدة معايير و هي :

الفرع الأول : حسب معيار الوعاء الضريبي

تصنف الضريبة حسب هذا المعيار إلى:¹

أولا : الضرائب النوعية (المتعددة):

يعتمد هذا النوع من الضرائب على أساس التمييز بين الدخول المختلفة وفقا لمصادرها، بحيث يتم فرض ضريبة نوعية مستقلة على كل مصدر من مصادر الدخل ، و يكون لكل ضريبة مفروضة وعاء و سعر خاص بها، و يتميز هذا النوع من الضرائب بالمرونة وبالحد من التهرب الضريبي.

ثانيا : الضريبة الموحدة (الوحيدة):

يعتمد هذا النوع من الضرائب على أساس فرض ضريبة موحدة على كافة مصادر الدخل المنصبة في وعاء ضريبي واحد، و تتميز الضريبة الموحدة بمراعاتها للقدرة المالية الخاصة بالمكلف أفضل من الضريبة النوعية، ومن مساوئها أنها لا تلائم الاقتصاد المعاصر و كذلك أنها غير عادلة .

الفرع الثاني : حسب معيار الواقعة المنشأة للضريبة

تصنف الضرائب وفقا لهذا المعيار إلى:

أولا : الضرائب على رأس المال:²

وهي الضرائب التي تتخذ من رأس المال وعاء لها ، و يقصد برأس المال أو الثروة ما بحوزة المكلف من قيم استعمالية في لحظة زمنية معينة ، سواء كانت على شكل قيم مادية أو حقوق معنوية كالأسهم والسندات أو على شكل نقود، و تتخذ الضرائب على رأس المال أنواع عدة منها:

¹ - ياسر صالح الفريجات ، مرجع سابق ، ص 21.

² - سعيد علي العبيدي ، مرجع سابق ، ص 157.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

1- الضريبة العادية على رأس المال:

تفرض هذه الضريبة على قيمة ثروة المكلف أو على بعضها، و تتميز بأن سعرها منخفض لأن وعائها من الضخامة مما يسمح بالحصول على إيرادات غزيرة .

2- الضريبة الاستثنائية على رأس المال:

تفرض على ثروة المكلف و لكن تتميز بارتفاع سعرها وذلك لأنها تفرض في ظروف استثنائية والمطلوب الحصول على حصيلة غزيرة منها ، لأن الدولة بحاجة ماسة إلى إيرادات كبيرة لتسديد الديون مثلا.

3- ضريبة التركات :

تفرض على ثروة المتوفي بعد وفاته ،وقد تفرض على مجموع التركة أو على نصيب الورثة أو على الاثنين معا .

ثانيا : الضريبة على الدخل :

يعتبر الدخل الوعاء الأساسي للضريبة لكونه يمتاز بطبيعة متجددة و متكررة و ينتج عن اعتبار الدخل الوعاء الرئيسي للضريبة و تشكل حصيلة الضرائب على الدخل النسبة الهامة في الحصيلة الكلية للضريبة و يعرف الدخل بأنه إيراد نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه بصفة دورية أو قابلة للدورية من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار.¹

✓ الدخل قيمة نقدية أو قابلة للتقدير النقدي .

✓ الشخص يحصل على دخله بصورة دورية منتظمة .

✓ الدخل يأتي من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار النسبي .

و تفرض الضريبة على الدخل وفقا لعدة مفاهيم تتمثل فيما يلي:²

1- الضرائب النوعية على فئات الدخل :

تفرض الضرائب النوعية على الفئات المختلفة للدخل على أساس مصدر كل دخل و في هذا النوع تتعدد الأوعية الضريبية التي تفرض على أساسها الضريبة فالشخص الواحد من الممكن أن يقوم بعدة أنشطة، و بالتالي تتعدد الضرائب المفروضة عليه بحسب مصدر كل دخل .

2- الضريبة على الدخل الإجمالي :

ويقصد بها الضريبة التي تفرض على مجموع الدخل المتحقق للمكلف بالضريبة من مصادر متعددة، و يعرفها المشرع الجزائري " يتم تأسيس ضريبة سنوية واحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تدعى بضريبة الدخل الإجمالي ، تطبق هذه الضريبة على دخول و أرباح المكلف التي يحققها أو التي يحصل عليها كل سنة " .

¹ - علي زغود، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4، الجزائر ، 2011، ص 200.

² - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص ص206 - 207.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثا : الضرائب على الاستهلاك:

تفرض الضريبة هنا بصدد واقعة الاستهلاك أو انفاق الفرد لدخله ، وهي ضريبة متنوعة و متعددة ويمكن القول، أن الضرائب على الاستهلاك تفرض بمناسبة استعمال الفرد لدخله للحصول على السلع والخدمات التي يحتاج إليها.¹

و يمكن تقسيم الضرائب على الاستهلاك إلى نوعين رئيسيين :

✓ الضرائب النوعية على الاستهلاك

✓ الضرائب العامة على الاستهلاك

1- الضرائب النوعية على الاستهلاك :

و يقصد بها الضرائب التي تفرض على استهلاك أنواع معينة من السلع و الخدمات، فالدولة تقوم بفرض ضريبة غير مباشرة على قيام الفرد بشراء بعض أنواع السلع و الخدمات، إما بهدف تحقيق أغراض مالية معينة تتمثل في الحصول على مورد غزير تعتمد عليه في تغطية نفقاتها المتزايدة أو بهدف تحقيق أغراض اجتماعية تتمثل في تجنب استهلاك سلع معينة كالمواد الكحولية و السجائر أو لتحقيق أهداف تتمثل في تشجيع استهلاك سلع معينة، أو الامتناع عن استهلاك سلع معينة.²

2- الضرائب العامة على الاستهلاك :

تفرض الضرائب العامة على الاستهلاك على مجموع السلع و الخدمات التي يستهلكها الفرد فتبدو كأنها ضريبة مفروضة على مجموع الإنفاق الاستهلاكي للفرد و تتميز هذه الضريبة أنها عينية حيث لا تنظر إلى شخص المستهلك.³

الفرع الثالث : حسب معيار تحمل العبء الضريبي

تصنف الضرائب وفق هذا المعيار إلى:⁴

أولا : الضرائب المباشرة :

وهي الضرائب التي لا يستطيع فيها المكلف نقل عبئها إلى مكلف آخر ، ويتم اقتطاعها مباشرة من دخل الفرد، أو هي الضريبة التي تفرض على دخول الافراد من المنبع ، وتتميز الدخل التي تفرض عليها هذا النوع من الضرائب بالثبات والاستقرار نسبيا، وكذلك تعمل على تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين افراد المجتمع، مثل الضريبة على الأرباح، والضريبة على الرواتب والأجور .

1 - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 176.

2 - محمد عباس محرزوي، مرجع سابق ، ص 222.

3 - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 178.

4 - ياسر صالح الفريجات ، مرجع سابق ، ص 20- 21 .

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيزات الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا : الضرائب غير المباشرة :

وهي الضرائب التي يستطيع فيها المكلف نقل عبئها إلى مكلف آخر، وهي تفرض على السلع والخدمات المختلفة، المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، وهذه الضريبة ليس لها صفة الثبات أو الاستقرار، وتتميز بسرعة جبايتها ووفرة التحصيل، مثل الضريبة على المبيعات .

الجدول رقم(02-01): مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة

العيوب	المزايا	
<ul style="list-style-type: none"> - طول مدة التحصيل. - مرونة اقتصادية ضعيفة. - مقبولة بشكل سيئ من طرف المكلف بالضريبة. 	<ul style="list-style-type: none"> - سهولة التحصيل . - ثابتة المردودية نسبيا . - مرئية ومعرفة القيمة من طرف المكلف بالضريبة. - سهولة المراقبة نسبيا. 	الضرائب المباشرة
<ul style="list-style-type: none"> - ثقيلة المراقبة . - غير مستقرة المردودية . - تحصيل ناقص (غش ضريبي). 	<ul style="list-style-type: none"> - مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة. - جذ منتجة . - مرونة اقتصادية قوية . - سريعة التحصيل . 	الضرائب غير المباشرة

المصدر : طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999، ص 7.

الفرع الرابع : حسب معيار معدل أو سعر الضريبة

يقصد بسعر الضريبة العلاقة أو النسبة بين مبلغ الضريبة والمادة الخاضعة لها وقد عرف النظام الضريبي على مر التاريخ، صورا متعددة لسعر الضريبة فإما أن تكون الضريبة نسبية أو تصاعدية، واما أن تكون الضريبة توزيعية أو قياسية، وسنعرض لكل صورة على النحو التالي .

أولا : الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية :

1- الضريبة النسبية :

ويقصد بالضريبة النسبية ،النسبة المئوية الثابتة ولا تتغير بتغير قيمتها وخير مثال على ذلك الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر، أين تفرض كل منها بمعدل ثابت يقدر ب 25% ومعدل مخفض يقدر ب

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

12.5% ولا يتغير المعدل بتغير المادة الخاضعة للضريبة ، وتزداد الحصيلة الضريبية في الضريبة النسبية بنفس نسبة الزيادة في قيمة المادة الخاضعة لها .¹

ويمتاز هذا النوع من الضرائب بالسهولة والبساطة سواء بالنسبة للإدارة الضريبية أو المكلف، ويعاب عليها بأنها غير عادلة حيث أنها تتجاهل الظروف الشخصية للمكلف بها .

2- الضريبة التصاعدية:

تفرض الضريبة التصاعدية بأسعار مختلفة باختلاف قيمة المادة الخاضعة لها و العكس صحيح، أي تزداد الحصيلة الضريبية التصاعدية بنسبة أكبر من زيادة قيمة المادة الخاضعة لها، و من المتصور أن يقسم المشرع وعاء هذه الضريبة إلى عدة شرائح، على أن تطبق على كل شريحة سعر خاص بها وفقا للأسلوب الفني المتبع في تطبيق السعر التصاعدي.²

و يمتاز هذا النوع من الضرائب بكونها تراعي مبادئ العدالة و الظروف الشخصية للمكلف بها ، و يعاب عليها بأنها تفرض بمعدلات مرتفعة تجعل المكلفين بالضريبة يفقدون مبالغ كبيرة نسبيا ، من دخولهم تحت ضغط هذه الاقتطاعات، وهذا ما يؤدي إلى الغش الضريبي.

و يمكن تحقيق التصاعدية بعدة وسائل هي :³

التصاعدية الإجمالية

التصاعدية بالشرائح

أ- التصاعدية الإجمالية :

بمعنى أن يقسم المكلفين بالضريبة إلى شرائح وفقا لمستوى دخولهم مثلا، و يطبق على كل شريحة معدل ضريبة واحد يكون مناسباً لكل شريحة من هذه الشرائح بالنظر إلى إجمالي دخل المكلف بالضريبة.

ب- التصاعدية بالشرائح :

يقسم دخل المكلف بالضريبة إلى عدة شرائح أو أجزاء ، بحيث يفرض على كل شريحة ضريبة بمعدل معين، و يرتفع المعدل بارتفاع الشرائح إلى أعلى ، و في هذا الأسلوب لا ينظر إلى الدخل الإجمالي ، بل يقسم الدخل إلى شرائح ، كل شريحة تعامل معاملة خاصة، و في النهاية يخضع الدخل لعدة معدلات وفقا لما يحتويه من شرائح .

¹ - محمد عباس محرزى، مرجع سابق، ص 192.

² - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 195.

³ - محمد عباس محرزى، مرجع ، ص 194 - 195.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا : الضريبة التوزيعية و الضريبة القياسية :

1- الضريبة التوزيعية

يقصد بالضريبة التوزيعية تلك التي لا يحدد المشرع سعرها مقدما، و لكنه يقوم بتحديد حصيلتها الإجمالية، و في مرحلة تالية يقوم بتوزيع هذه الحصيلة على الأفراد، مستعينا بالأجهزة الإدارية في المناطق المختلفة، بحسب ما يملكه كل فرد من المادة الخاضعة للضريبة ، و حينئذ يمكن معرفة سعر الضريبة . و يمتاز هذا النوع من الضرائب بقدرة الدولة على تقدير حصيلتها منها مسبقا ، و يعاب عليها أنها ضريبة غير عادلة لأنها توزع على المكلفين على أساس نسبة معينة أو ثابتة من المادة الخاضعة للضريبة و ليس على أساس المقدرة التكاليفية لكل منهم ¹.

2- الضريبة القياسية

يقصد بالضريبة القياسية أو كما يفضل تسميتها بالضريبة التحديدية، تلك التي يحدد المشرع معدلها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة قاطعة ، تاركا أمر تحديدها للظروف الاقتصادية . ويتم تحديد الضريبة القياسية بفرض معدل معين يتناسب مع قيمة المادة الخاضعة للضريبة، إما في صورة نسبة مئوية على إجمالي وعاء الضريبة و إما في صورة مبلغ معين يتم تحصيله على كل عنصر من عناصر المادة الخاضعة للضريبة و بذلك فإن المكلف بها يعلم مقدما مقدار الضريبة الواجب دفعها ². وتمتاز الضريبة القياسية بأنها ضريبة عادلة، حيث يكون العبء الضريبي على أساس المقدرة التكاليفية لكل مكلف بها، كما أنها تراعي الظروف الشخصية بكل مكلف بالإضافة إلى ما تقدم فإن الضريبة القياسية تتمتع بالمرونة إلى حد كبير فمن الممكن رفع أو تخفيض معدل الضريبة بحسب التغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ على دخول المكلفين بالضريبة أو سلوكياتهم الاستهلاكية، و بالرغم من هذه المزايا فيؤخذ عليها عدم وجود مصلحة شخصية مباشرة لكل مكلف بالضريبة في عدم تهرب الآخرين من دفعها، حيث لا يمارس المكلفون بالضريبة القياسية رقابة على الغير .

المطلب الثاني: طرق تقدير وعاء الضريبة و طرق تحصيلها

بعد استعراض أهم أنواع الضرائب لابد من التعرف على الوسائل التي يتم الاستعانة بها لتقدير وعاء الضريبة ، و الطرق التي تتبعها الإدارة المالية في تحصيل الضريبة ، فهي تقوم باختيار طريقة تحصيل مناسبة لكل ضريبة و التي تحقق كلا من الاقتصاد في نفقات الجباية و الملائمة في تحديد مواعيد أداء الضريبة ، دون تعسف أو تعقيد في إجراءاتها الإدارية .

¹ - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 191.

² - محمد عباس محرز، مرجع سابق ، ص 191.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : تقدير وعاء الضريبة

يتوقف حجم الحصيلة الضريبية على طريقة تحديد الوعاء الضريبي، أو تقدير قيمة الدخل الخاضع للضريبة وهناك طرق مختلفة لتقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة وتتمثل في استخدام عدة أسس .

أولا : الطريقة الأولى : التقدير الإداري

ويتم ذلك عن طريق السلطة الضريبية وبشكل مباشر وغير مباشر .

1- التقدير الإداري المباشر.

تقوم الإدارة المالية بتقدير وعاء الضريبة بأي طريقة تجدها مناسبة للوصول إلى أدق تقدير، و يتبع التقدير الإداري المباشر في الأوعية التي يسهل تقديرها مثل الدخل و الثروات العقارية و الأراضي الزراعية، وهذه الأوعية لا يمكن اخفائها من قبل المكلف ، و كذلك يتبع في حالة امتناع المكلف عن تقديم إقرار عن وعاء الضريبة .¹

ويعاب عليها زيادة النفقات الجبائية و تعقيدها، من خلال أنه يحق لموظفي الجباية التفتيش على نشاط المكلف و الكشف عن أسراره الشخصية، مما يشجعه على التهرب في أداءها .

2- التقدير الإداري غير المباشر .

عند عدم تيسر إتباع طريقة التقدير المباشر يصار إلى التقدير غير المباشر و الذي يكون بطريقتين هما:

أ- طريقة المظاهر الخارجية

تميز هذه الطريقة بقدر كبير من الوضوح و البساطة، إذ يعتمد تقدير وعاء الضريبة على بعض المظاهر المحيطة بالمكلف أو بالنشاط الخاضع لها مثل : إيجار السكن الذي يقطنه المكلف، أو إيجار المكان الذي يباشر فيه نشاطه الاقتصادي أو عدد العمال و عدد الآلات المستخدمة الخ

وانخفاض احتمالات التهرب الضريبي خصوصا إذا ما أحسن اختيار المظاهر الخارجية التي يعتمد عليها في التقدير، مما يجعلها صالحة التطبيق في الدول التي تتخفف فيها درجة الوعي الضريبي .²

ويعاب على هذه الطريقة عدم تحقيق العدالة لأن المظاهر الخارجية لا تعبر عن حقيقة دخل المكلف .

ب- طريقة التقدير الجزافي

تقوم هذه الطريقة على أساس تحديد دخل المكلفين تحديدا جزافيا، استنادا إلى بعض المؤشرات، مثل القيمة الإيجارية إذ يعد مؤشرا أو دليلا لتحديد دخل صاحب العقار، ورقم الأعمال الذي يعد دليلا لمعرفة ربح

1 - سعيد علي العبيدي ، مرجع سابق ، ص 145.

2 - محمد طاقة ، هدى العزاوي ، مرجع سابق ، ص 107.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

التاجر و عدد ساعات عمل الطبيب يعد دليلا على دخله ، نفس الشيء بالنسبة لأصحاب المهن الحرة،¹ وتلجأ دائرة الضريبة إلى استخدام هذه الطريقة في حالة عدم وجود دفاتر منتظمة تبين القيمة الحقيقية لوعاء الضريبة.² غير أن هذه الطريقة تشبه طريقة المظاهر الخارجية، حيث أن كلاهما لا يعتمد على الحقائق في تقدير وعاء الضريبة .

ثانيا : الطريقة الثانية :التقدير عن طريق الإقرار .

يقدم الإقرار إما من قبل المكلف أو من قبل غيره .

1- الإقرار من قبل المكلف

مضمون هذه الطريقة أن يقوم المكلف بالضريبة بنفسه بتقديم تصريح في موعد يحدده القانون ويتضمن هذا التصريح عناصر ثروته أو دخله أو المادة الخاضعة للضريبة بصورة عامة، مع افتراض حسن النية وأمانة المكلف بالضريبة باعتبار قدر شخص يعرف مقدار دخله على نحو صحيح، و لضمان دقة و صحة التصريح، فإن الإدارة تحتفظ لنفسها بالحق في رقابة التصريح و تعديله إذا بني على غش أو خطأ.³ وتمتاز هذه الطريقة بتحقيق العدالة إلا أنه يعاب عليها بتدخل إدارة الضرائب في شؤون المكلفين بالضريبة والاطلاع على أسرارهم حتى تتأكد من صحة عناصر التصريح .

2- الإقرار من قبل غير المكلف

بموجب هذه الطريقة يلتزم شخص آخر، غير المكلف بالضريبة ، بتقديم الإقرار إلى الإدارة الضريبية و يشترط أن تكون هناك علاقة قانونية تربط بين المكلف وشخص الغير مثال ذلك أن يكون الغير مدينا للمكلف بمبالغ تعد ضمن الدخل الخاضع للضريبة، لصاحب العمل الذي يقدم إقرار إلى الإدارة المالية بالمبالغ المستحقة لديه للعاملين عنده والخاضعة للضريبة على المرتبات، و غالبا ما يتم حجز هذه المبالغ وتوريدها للإدارة المالية قبل أن يحصل عليها العامل، و تعرف هذه الطريقة بالحجز عند المنبع،⁴ و سيتم التطرق إليها في طرق التحصيل .

الفرع الثاني : طرق تحصيل الضريبة

تتبع الإدارة المالية طرقا مختلفة لتحصيل الضرائب بحيث نختار لكل ضريبة الطريقة المناسبة لها، بحيث تحقق كلا من الاقتصاد في النفقات على الجباية و في تحديد الموعد الملائم لأداء الضريبة و من أهم الطرق المستخدمة .

1 - محمد عباس محرز، مرجع سابق ، ص 251.

2 - محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، مرجع سابق ، ص 89.

3 - محمد عباس محرز، مرجع سابق ، ص 253.

4 - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 164.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً : طريقة التوريد المباشر

ومقتضاه أن يلتزم المكلف بالضريبة بدفعها إلى الإدارة الضريبية من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة له بأدائها في محل إقامته، و تعد هذه الطريقة أكثر شيوعاً.

ثانياً : طريقة الأقساط المقدمة

يقوم المكلف بالضريبة بدفع أقساط دورية كأن تكون فصلية أي ربع الضريبة المقدرة، و في نهاية السنة وبعد تحديد القيمة الدقيقة لمقدار الضريبة تجري المقاصة بين دائرة الضريبة و المكلف، من محاسن هذه الطريقة أنها توفر إيرادات مستمرة على مدار السنة.

ثالثاً : طريقة الحجز من المنبع

وهو أن تلزم الإدارة شخصا ثالثاً له علاقة بالمكلف الحقيقي بأن يحجز قيمة الضريبة المستحقة على المكلف وتوريدها رأساً إلى الخزينة العامة (كما هو الحال في ضريبة الدخل للموظفين حيث تقوم إدارة المؤسسة باقتطاع الضريبة للخزينة مباشرة)¹.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للضريبة

للضريبة آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل حجم الاستهلاك و الإنتاج و الادخار، وتعتمد هذه الآثار على عوامل كثيرة منها كون الضرائب مباشرة أو غير مباشرة و أسعارها وطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره وسياسة الدولة الإنفاقية وكذلك مجمل السياسة المالية والاقتصادية وفيما يأتي دراسة لآثار الضرائب في أهم المتغيرات الاقتصادية .

الفرع الأول : أثر الضريبة على الاستهلاك

إن تأثير الضريبة على الاستهلاك يكون من خلال تأثيرها على الدخل ، ذلك أنها تؤدي إلى خفض الدخل، أو رفع أسعار المنتجات، وهو ما ينعكس في انخفاض الدخل المتاحة²، حيث أن مبلغ الضريبة قد يرتفع أو ينخفض بحسب حجم الدخل (y) ، و عليه يمكن كتابة دالة الضريبة في حصيللة الضريبة (Tx) تعتمد على حجم الدخل (y)، و عليه يمكن كتابة دالة الضريبة في الفترة الطويلة كما يلي :

$$(1) \dots\dots\dots y \times tx = Tx \quad \Leftarrow \begin{cases} Tx & \text{الضريبة حصيللة} \\ tx & \text{الضريبة نسبة او معدل} \end{cases}$$

وسنقتصر في تحليلنا على دراسة نموذج "كينزي" ذو ثلاث قطاعات ، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التالية :

¹ - محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، مرجع سابق ، ص 90.

² - حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006، ص 63.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير الأول :

ويتمثل في الإنفاق الحكومي (G) أي ما تقوم الحكومة بإنفاقه من أجل الحصول على السلع والخدمات، و الذي يجب إضافته إلى الاستهلاك الخاص (C) والاستثمار (I) في معادلة الطلب الكلي (D - C + I + G)

المتغير الثاني :

الضرائب و الرسوم (Tx)، ويتمثل في الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على دخول الافراد والوحدات الاقتصادية ، و التي تعتبر كإيرادات للدولة من أجل تمويل نفقاتها .

المتغير الثالث :

التحويلات الحكومية (Tr) ، و تتمثل في المساعدات التي تقدمها الحكومة للأفراد و المؤسسات، وتمثل الطرف المعاكس للضرائب (Tx)¹.

وعليه يمكننا كتابة علاقة التوازن كما يلي :

$$Y=D \Rightarrow Y=C+I+G \dots \dots \dots (2)$$

ويمكن توضيح اثر الضريبة على الدخل الوطني من خلال البرهان الاتي :

$$\{ C = C'y_d \dots \dots \dots (3)$$

$$\{ y_d = y - Tx + Tr \dots \dots \dots (4)$$

بتعويض المعادلة (1) في (4) نحصل على :

$$y_d = y - Txy + Tr \dots \dots \dots (5)$$

وبتعويض العلاقة (5) في (3) نحصل على :

$$C = C'(y - Txy + Tr) \dots \dots \dots (6)$$

وبتعويض العلاقة (6) في (2) نحصل على :

$$y = C'(y - Tx + Tr) + I + G \Rightarrow y = C'y - C'Txy + C'Tr + I + G$$

$$\Rightarrow y - C'y + C'Txy = C'Tr + I + G$$

$$\Rightarrow y(1 - C' + C'Tx) = C'Tr + I + G$$

$$\Rightarrow y = \frac{1}{1-C'+C'Tx} C'Tr + I + G$$

وهي العلاقة التي نحسب قيمة الدخل الوطني في التوازن في حالة كون الضريبة مرتبطة بحجم الدخل، حيث نلاحظ أن الزيادة في معدل الضريبة (Tx) يؤدي إلى انخفاض مقدار الدخل الوطني في التوازن (y")².

¹ - السعيد بريش ، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 178.

² - نفس المرجع ، ص 190.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

فإذا ما فرضت الضريبة على هذا الدخل فأدت إلى إنقاصه، فإن ذلك يؤدي بالمكلف إلى إعادة توزيع استعمالات دخله¹، و يترتب على ذلك ، تأثر حجم الاستهلاك من السلع و الخدمات، فالمكلفون و خاصة ذو الدخل المحدودة و المتوسطة ، يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع و الخدمات، و خاصة الكمالية منها، و بالتالي يقل الطلب عليها ، و تميل أسعارها نحو الانخفاض²، إلا أن هذا الانخفاض لا يتم بدرجة واحدة بل يتفاوت من سلعة إلى أخرى تبعا لدرجة مرونة الطلب عليها ، فالسلع ذات الطلب المرن كالسلع الكمالية يتأثر استهلاكها نتيجة لفرض الضرائب عليها أكثر من السلع الضرورية ذات الطلب غير المرن التي لا يمكن للأفراد الاستغناء عنها³.

كما أن حجم الدخل يحدد التأثير بالضريبة ، فالدخل المرتفع (الفئات الغنية) لا يتأثر كثيرا بالضريبة ومنه لا يقلل من استهلاك هذه الفئات ، لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم ، أما الدخل المنخفض (الفئات الفقيرة أو المتوسطة) فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة ، إذ يقلل من استهلاك هذه الفئات و خاصة بالنسبة للسلع الكمالية ذات الطلب المرن⁴.

الفرع الثاني : أثر الضريبة على الإنتاج

للضريبة آثار على الإنتاج القومي منها انكماشية و منها آثار توسعية⁵.

أولا : الآثار الانكماشية :

إن الضريبة المفروضة على المواد المنتجة ستقلل من استهلاكها أي من الطلب عليها مما يؤدي بالنتيجة إلى تراكمها في الأسواق و عليه ستقل إنتاجها .

كما أن اقتطاع الضريبة لجزء من الدخل سيققل من الادخارات أي قلة رؤوس الأموال مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الاستثمار، كما أن فرض الضريبة التصاعدية على الأرباح يقلل من الحوافز التي تدفع المستثمرين إلى زيادة الاستثمار لزيادة أرباحهم.

إن ارتفاع الضرائب على دخول العاملين بما فيهم أصحاب المهن الحرة ، إضافة إلى أنه يخفض من دخولهم الحقيقية فإنه يحد من حافز العمل لديهم مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم .

1 - حميد بوزيدة ، مرجع سابق ، ص 63.

2 - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية و الضرائب ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004، ص 172.

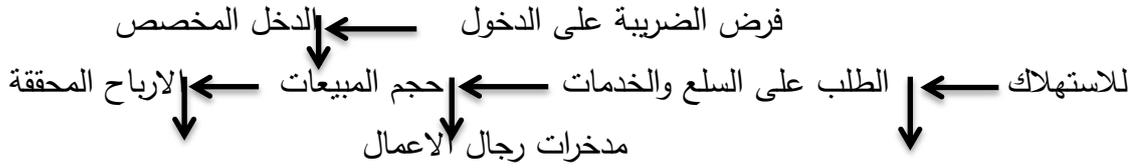
3 - محمد طاقة ، هدى العزاوي ، مرجع سابق ، ص 123.

4 - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية و الضرائب ، مرجع سابق ، ص 173.

5 - محمد طاقة ، هدى العزاوي ، مرجع سابق ، ص 125-126.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

وعلى الشكل التالي :



و نزولا عند هذا المنطق يتجه المشرع المالي إلى إعفاء الحد الأدنى الازم للمعيشة من الضرائب، و في بعض الحالات إعفاء سلع الاستهلاك الضرورية .

ثانيا : الآثار التوسيعية

أحيانا قد تؤدي إلى التوسع عن طريق دفعها للمنتجين نحو مضاعفة جهودهم لتعويض عن النقص الناجم عنها.

فأصحاب المصانع يحاولون مضاعفة الجهد وضغط النفقات وإعادة تنظيم العمل في مشاريعهم للاستفادة من الإمكانيات الموجودة على أحسن وجه و ذلك لرفع الإنتاجية بنفس الإمكانيات المتاحة . كما أن فرض الضرائب على دخول العاملين قد تدفعهم إلى مضاعفة الجهد و زيادة النشاط لتعويض ما استقطعت الضريبة من الدخل، و بذلك تصبح الضريبة حافزا على التطور الاقتصادي و زيادة الإنتاجية .

الفرع الثالث : أثر الضريبة على الادخار

يتكون الادخار الوطني على وجه التحديد ،من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد ، و الادخار العام الذي تقوم به الدولة فلكي تقوم الدولة بالاستثمار ، فإنها تلجأ عادة إلى الضريبة لتمويل هذه الاستثمارات ويمكن القول أن أثر الضريبة في الادخار العام (الدولة) يكون أثرا إيجابيا إلا أن أثر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب من الحالات ¹.

يختلف أثر الضرائب على الادخار، حسب نوعها مباشرة أو غير مباشرة، فالنسبة للضرائب المباشرة أثرها كبير على الادخار فهي نصيب مصادر الادخار كالضرائب على رأس المال و الضريبة على الدخل الإجمالي المتعلقة بفائض القيمة أو أرباح الأسهم.... الخ إذ أن الفرد مهما كان دخله يسهر دوما على توزيعه بين الاستهلاك و الادخار حسب المعادلة التالية :

$$\begin{cases} y = c + s \Rightarrow (*) \\ * \Rightarrow s = y - c \end{cases}$$

و بما أن الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية يذهب للادخار، فيمكننا تعريف الادخار كتابع للدخل

$$S = s(y)$$

كما يلي :

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية ، مرجع سابق ، ص 269.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

إذن حدوث أي تغير في الدخل (y) بمقدار (Δy) سيحدث تغير في الادخار (S) و الاستهلاك (C) بمقدار (ΔS) و (Δy) كما يلي :

$$S = y - c \Rightarrow \Delta S = \Delta y - \Delta c$$

ومع فرض الضريبة على دخل المكلف يقوم بإعادة توزيع استعمالات دخله حسب تأثير الدخل بالضريبة فإذا كان الدخل و فيرا تدفع الضريبة في هذه الحالة من ذلك الجزء الذي كان سيوجهه للادخار، وإذا كان الدخل منخفض فإن الضريبة ستدفع مقابل انخفاض في الاستهلاك، و من ثم فإن الفرد لا يوجه شيئاً للادخار .

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث : التحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر

تسعى دول العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مستخدمة في ذلك عدة أساليب من بين أهمها الضرائب ، والاعتماد على هذا الأسلوب أدى إلى ظهور ما يسمى بالتنافس الضريبي بينها، غير أن هناك جدل حول مدى تأثير الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : مفهوم التحفيز الضريبي و أشكاله

يعتبر التحفيز الضريبي وسيلة تستعمله الدولة كلما دعت الضرورة الى ذلك في تحقيق مجموعة من الاهداف المختلفة، لدى سيتم التطرق في هذا المطلب الى كل من مفهومه والاشكال المختلفة له .

الفرع الاول : مفهوم التحفيز الضريبي

تعرف الحوافز الضريبية بأنها " نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكاليفية للاقتصاد، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة ."¹

ويعرف أيضا على أنه "إحداث آثار إيجابية من شأنها تشجيع المستثمر الأجنبي و الوطني، وتدفعه إلى اتخاذ قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز."²

كما يعرف على إنه "ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدول لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي، كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة."³

فالحوافز الضريبية تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على اتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن الأخذ بضرعية معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها، أو عن طريق منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيض أسعار الضريبة، أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، يمكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الضريبية من زيادة الاستثمار أو تنمية الادخار.⁴

¹ - إبراهيم متولى حسن المغربي ،دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2011 ، ص 78 .

² - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق ، ص 133 .

³ - محمد طالبي ، مرجع سابق ، ص 316 .

⁴ - إبراهيم متولى حسن المغربي ، مرجع سابق ، ص 78 .

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني : أشكال التحفيز الضريبي

يأخذ الامتياز الضريبي المتعلق بالاستثمار عدة أشكال، فقد يكون في شكل تخفيض أو إعفاء من الضريبة أو في شكل إجراءات ضريبية نقيه، والتي تخص بعض العناصر المتأثرة بالضريبة والتي سندرجها كما يلي:

أولاً : الإعفاء الضريبي:

هو إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة¹، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه، الجغرافي، نطاقه، ويمكن أن يكون الإعفاء كلياً أو جزئياً، دائماً أو مؤقتاً، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول.²

على الرغم من أن الإعفاءات الضريبية تعتبر من بين أشكال الحوافز الضريبية الأكثر شيوعاً في تشريعات الدول النامية، إلا أنها يشوبها العديد من العيوب لعل أبرزها مشكلة تحديد تاريخ سريان الإعفاء فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة لإنشاء المشروع أو تاريخ بدء العملية الإنتاجية.

ثانياً : التخفيضات الضريبية:

تلجأ إلى التخفيضات الضريبية من أجل تخفيض العبء الضريبي على المستثمر مما يشجع على الاستثمار، ويمثل هذا النظام كشكل من أشكال الحوافز الضريبية في قيام الدولة بتقليص قيمة الضريبة المستحقة على المستثمرين مقابل التزامهم ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح و العوائد و تخفيض جزء من رأس المال لتمويل المشروعات الاقتصادية بالدول المضيفة ، وعموماً فإن هذه التقنية تستخدم وفقاً للتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تخفيضها.³

ثالثاً : نظام الاهتلاك المعجل :

بالإضافة إلى نظام الاهتلاك (ثابت - متناقص - متزايد) والتي تمنح امتيازات لصالح المؤسسة، قد لجأت بعض الدول إلى استخدام "نظام الاهتلاك المعجل" الذي يعرف بأنه "استهلاك لقيمة الأصل التاريخية خلال مدة زمنية تقل عن العمر الإنتاجي".⁴

وهذا النوع من الاهتلاك يسمح بتحقيق الضريبة ورفع المردودية الحالية المحققة للمشروع، ومن ثم تحقيق التراكم الرأسمالي.

¹ - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 119.

² - محمد طالبي ، مرجع سابق، ص 317.

³ - نفس المرجع ، ص 317.

⁴ - عبد الكريم بريشي ، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2007، ص 34.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

رابعا : نظام المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة (ترحيل العجز) :

ونقصد بترحيل العجز ذلك العجز الذي يظهر خلال دورة ما ونعتبره كأعباء للدورة اللاحقة، ويتم خصمه من الربح المحقق في السنة الماضية فإن فائض هذا العجز يرحل بصفة مستمرة على السنوات اللاحقة.¹ تعتمد الدولة هذا النظام كأسلوب لتفعيل الاستثمارات لديها فكلما زادت السنوات التي يسمح لها بترحيل الخسارة في حدودها زاد الحافز لدى المستثمرين.

خامسا : المعدلات التمييزية:

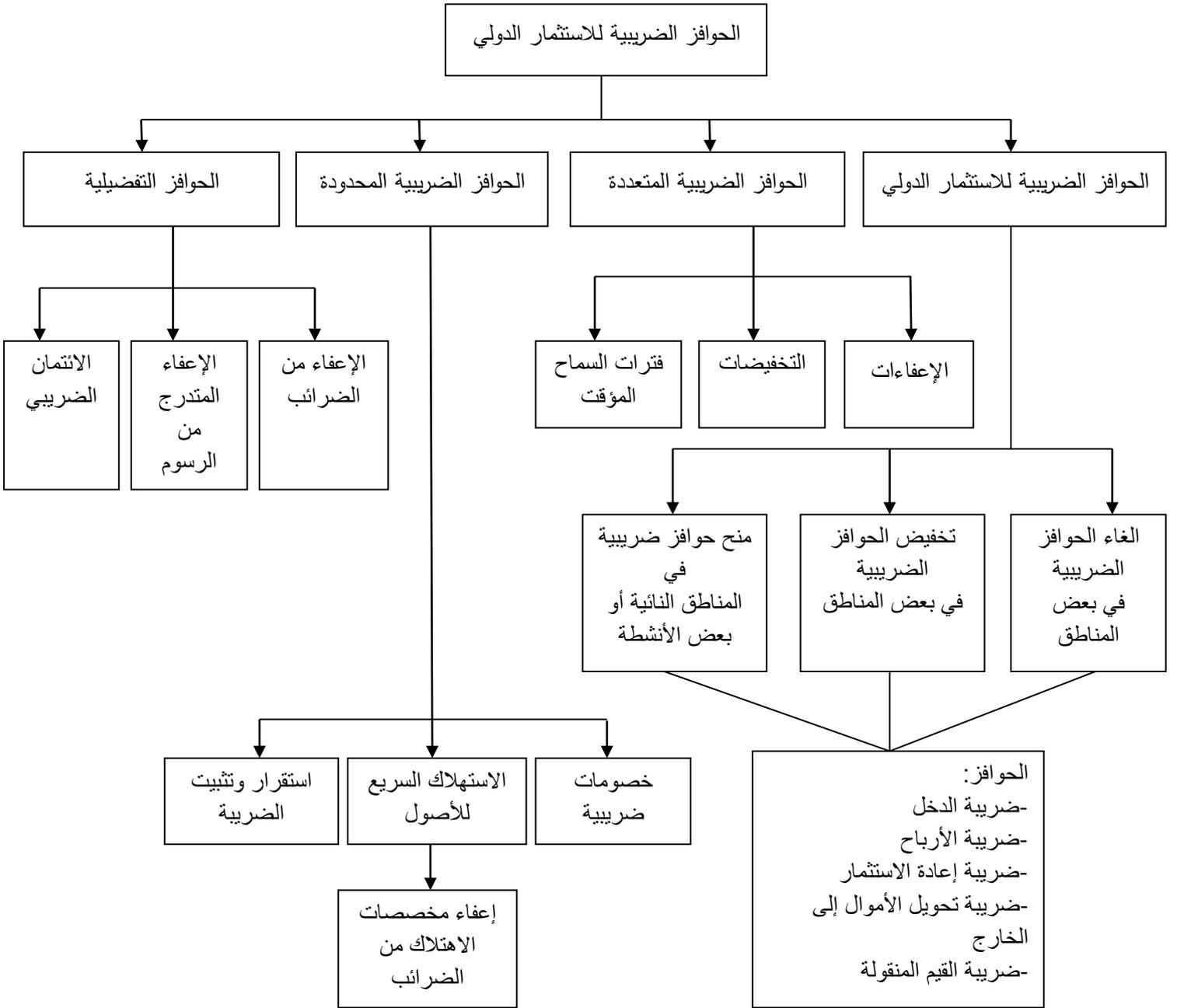
ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار و العكس صحيح.²

¹- رضا خلاصي ، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء 1 ، دار هومة ، الجزائر 2005،ص 55.

²- محمد طالبي ، مرجع سابق، ص318.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم (01-02) : هيكل نماذج الحوافز الضريبية



المصدر: النجار فريد، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000،

ص 84.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: شروط فعالية سياسة التحفيز الضريبي وأهدافه

من أجل فعالية سياسة التحفيز الضريبي للاستثمارات لا بد وأن تتوفر مجموعة من الشروط، غير أن سياسة التحفيز الضريبي تقتضي على الدولة التضحية بإيرادات مالية ضخمة التي تعتبر من قبيل النفقات الجبائية التي تتحملها ميزانيتها، إلا أنها ترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول : شروط فعالية سياسة التحفيز الضريبي

أولا : شروط تتعلق بنطاق تطبيق التحفيز الضريبية:

إنجاز سياسة التحفيز الضريبي ينبغي وجود نطاق بينها وبين المشاريع الاستثمارية التي تستفيد منها، إضافة إلى ذلك فإنه من أجل الحفاظ على التوازن بين القطاعات يستلزم الأمر أن يكون حجم الأعضاء متناسب مع حجم المشروع الاستثماري فمثلا إذا كان المشروع الاستثماري في بدايته فمن الأفضل منحه إعفاءات شخص رأسماله وبالتالي التخفيض في التكلفة، أما إذا كان في مرحلة الإنتاج والاستغلال فالمستثمر سوف يكون في حاجة ماسة إلى منح مشروع إعفاء على الدخل أو الأرباح قصد استرجاع جزء من نفقاته.¹

ثانيا : شروط تتعلق بتحديد مدة التحفيز الضريبية:

إن تدخل الدولة في تحديد مدة التحفيز الضريبي يلعب دورا مهما في فعالية سياسة التحفيز الضريبي على المشاريع الاستثمارية، والوقت المناسب لتدخل الدولة عبر سياستها الجبائية هي الفترة التي تكون فيها الوضعية الاقتصادية في حاجة إلى الإنعاش.

ثالثا : شروط تتعلق بالإعلام:

يساهم عامل الإعلام في تفعيل سياسة التحفيز الضريبي عن طريق إيصال ونقل كل المعلومات الضرورية و الكافية التي تتضمنها هذه السياسة للمستثمرين وبالتالي يسهل لهم الأمر على التعرف والاطلاع على الامتيازات الممنوحة²

الفرع الثاني : أهداف سياسة التحفيز الضريبي

أولا :الأهداف الاقتصادية

من الجانب الاقتصادي يسعى المشرع من خلال مصادقته على برنامج التحفيز الضريبي إلى بعث الحركية للنشاط الاقتصادي بصفة عامة و تنمية الاستثمار بصفة خاصة، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال بتخفيض العبء الضريبي ومن ثمة حجم التكاليف ، خاصة و أن المشاريع الاستثمارية عادة ما لا تحقق أرباحا كبيرة، كما تهدف أيضا إلى تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج وتخفيض

¹ - فتيحة قرقوس ، النظام الجبائي والاستثمار ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) فرع قانون الأعمال ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001، ص 91.

² - نفس المرجع، ص 92.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

تكلفة اليد العاملة من جانب، وتخفيض تكلفة الاستثمار ومن ثمة إمكانية منافسة السلع الأجنبية و العمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات من جانب آخر.¹

ثانيا : الأهداف الاجتماعية

تهدف سياسة التحفيز الضريبي إلى تشجيع المشاريع التي تعمل على توفير مناصب الشغل وبالتالي تساهم في التقليل من انتشار ظاهرة البطالة و تحقيقها للتوازن الجهوي من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة و النشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.

المطلب الثالث : علاقة التحفيز الضريبية بالاستثمار الأجنبي المباشر وآراء المدارس الاقتصادية في ذلك

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح العلاقة بين الضريبة والاستثمار بالإضافة إلى آراء بعض المدارس الاقتصادية في العلاقة الموجودة بينهما.

الفرع الأول : علاقة الضرائب بالاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال مجموع المفاهيم المتناولة عن موضوع الاستثمار ، يتبين لنا أنه مجال اقتصادي هام له دور فعال في دفع حركة التنمية الاقتصادية لكن ليحقق الاستثمار بمختلف أنواعه المحلي منه والاجنبي هذا الهدف يجب ان يركز على مجموعة من القوانين والأسس .

بالإضافة إلى هذا هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على الاستثمار ، ومن بين هذه الأخيرة نجد موضوع الضرائب ،التي تعتبر الركيزة الأساسية لعلم المالية وفريضة مالية تدفع جبرا للدولة ، وتستخدم من أجل تحقيق التوازنات وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أن الضرائب تعتبر موجه هام لمسار الاستثمارات.

فلاستثمار يتوقف من ناحية على سعر الفائدة السائد في السوق ،ومن ناحية أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال، فالضرائب تؤثر على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الارباح ، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الارباح وزيادة معدلاته ،وينخفض الميل للاستثمار كلما انخفض معدل الربح.² كما نجد أن الهيكل المالي للاستثمار حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة أعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي وإن للحوافز الضريبية دورا مهما في تحسين المناخ الاستثماري للدولة المضيفة وذلك نظرا لما يقدمه من مزايا فيمكن للدول المضيفة استعمالها كأداة لتوجيه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المهمة وذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية ويتجسد ذلك عموما من خلال منح قدر اكبر من الإعفاءات و الحوافز الضريبية للمشاريع الاستثمارية التي تتجه إلى تلك القطاعات الاقتصادية كما يمكن للمعاملة الضريبية التفضيلية أن تؤدي دورا

¹ - كمال قويدري ، السياسة المالية و أثرها على الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، تخصص نقود، مالية و بنوك، كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة،2006، ص 99.

² - نصيرة بوعون يحيوي ،الضرائب الوطنية والدولية ، الاوراق الزرقاء ، الجزائر ، 2010ص ص 76- 77 .

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

مؤثرا في تشجيع الصناعات التصديرية بتوفير تسهيلات لمداخيلها ومخرجاتها، حيث تتمثل هذه المزايا في استعمال الدولة أدوات السياسة الضريبية التي تتلاءم مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن استخدام الأسعار الضريبية كأداة جذب المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال تقديم معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين أي التمييز عند تحديد سعر الضريبة وفقا للسعر العادي أو استخدام الإعفاء الضريبي بطريقة تسمح لها بان تمارس دورا مهما في التأثير على حجم الاستثمارات ونمط توزيعها بين القطاعات المختلفة، وهذا من خلال الدور المهم الذي تلعبه في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة وتزويد من العائد الصافي وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها وخاصة المشروعات التي تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية، مما يشجع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تعطي هذا الحافز، نظرا لأهميته لجأت إليه مختلف الدول النامية منها.¹

إضافة إلى ذلك يمكن استخدام الاهتلاك المتناقص الذي يؤثر في قرار الاستثمار ويوجه نحو الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق مزيد من الفعالية في عملية التنمية أو الإعفاء من الضرائب و لرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات و المعدات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري التي تكون لازمة لإنشائه و تشغيله أو لتوسع فيه.²

الفرع الثاني : آراء المدارس الاقتصادية في تأثير الضريبة على الاستثمار

كما هو معروف في جميع المجالات ، فإن تغير الحقب الزمنية ، يستوجب تغير الأفكار ومسايرتها للأحداث ، وهو ما نجده حاصل في المجال الاقتصادي حيث تعدد المدارس ، وتباين الآراء ومن بين هذه التباينات نجد موضوع الضرائب والاستثمار ،والذي ولى له كل فكر ومدرسة اقتصادية نوع من الاهتمام والتحليل وهو ما سيتم تناوله فيما يلي :³

أولا : المدرسة النيوكلاسيكية

تعتبر هذه المدرسة، بعثا جديدا للفكر الكلاسيكي ، وقد انتهجت نهج الكلاسيك في نظرتها للضريبة ، لكن بإتباع مبدئين أساسيين هما : مبدأ تنظيم النشاط الاقتصادي ،مبدأ التخصيص الأمثل للموارد ، وذلك تقاديا للانتقادات التي وجهت للفكر الكلاسيكي .

إن المدرسة النيوكلاسيكية ، تعتبر الضريبة سعر يتحدد في السوق ولا يخضع لأي تأثير خارجي أو عوامل أخرى وهو ما يعني استبعاد الضريبة عن سلطة الدولة .

إن التحليل المقدم من هذه المدرسة يركز على حيادية الضريبة ،بحيث المساواة أمام جميع المكلفين دون أي امتيازات ،كما أنها ترفض فكرة الضرائب على بعض الاستثمارات المراد تشجيعها وتنميتها خدمة للنظام

¹ - يونس احمد البطريق ، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مدخل تحليلي مقارن، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية،2002، ص 83.

² - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 114.

³ - نصيرة بوعون يحيوي، مرجع سابق ، ص 78 - 79.

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

الرأسمالي ، بالإضافة إلى أنها ترى أن هناك علاقة وطيدة بين نسب الضرائب في السلع وتصرفات الأفراد خاصة وأن هذه المدرسة تفضل كثيرا الضرائب غير المباشرة لكي تكون الدولة عون من الأعوان الاقتصادية ولا تكون وسيلة الضرائب في يد الدولة تستخدمها كما تشاء من أجل توجيه النشاط الاقتصادي .

ثانيا : المدرسة الكينزية

يعتبر من أهم المنتقدين لتحليل النيوكلاسيك حيث يعتبر هذا التحليل عاملا أساسيا في الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 ، إذ أن التراكم في رأس المال غير المنظم كان سببا في تراجع النظام الرأسمالي .

ينادي كينز بضرورة تواجد الدولة في الحياة الاقتصادية الدولة في الحياة الاقتصادية كمنظم وموجه لعملية تراكم رأس المال، وذلك من خلال فكرة التوازن التي تتحقق من خلال تساوي الاستثمار والادخار ، وحتى يتم ذلك يجب على الدولة انتهاج سياسة ضريبية تمكنها من التأثير على حجم الاستهلاك للأفراد ، واثم الميل للادخار أكثر .

فإذا كان العائد المرجو من الادخار أكبر من العائد المرجو من الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الادخار ومنه زيادة حجم الاستثمار ، ويحدث العكس إذا كان التوجه للاستهلاك أكبر .

الفصل الثاني الإطار النظري للتحفيز الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للتحفيز الضريبية ، حيث افتتحنا المبحث الأول بالضريبة كأحد أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة في معالجة بعض الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعرضنا التطور التاريخي للضريبة وتعريفها على أنها عبارة عن مبلغ نقدي يدفع جبرا لصاح الخزينة العمومية ، وخصائصها المشتقة من خلال التعاريف المقدمة لها ، بالإضافة إلى القواعد الأساسية لها المتمثلة في العدالة ، اليقين ، الملائمة في الدفع ، الاقتصاد وكذلك الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال فرض الضريبة وفي الأخير تطرقنا إلى الأساس القانوني للضريبة .

وأهتم المبحث الثاني بالتنظيم الفني للضريبة حيث قمنا من خلاله باستعراض التصنيفات المختلفة للضرائب حسب عدة معايير ، وكذلك الطرق المتبعة في تحديد وعاء الضريبة وطرق تحصيلها ، و في الأخير تطرقنا إلى الآثار الاقتصادية للضريبة .

أما المبحث الثالث أهتم بالتحفيز الضريبة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث تناولنا فيه مفهوم التحفيز الضريبية والأشكال المختلفة لها بالإضافة إلى الشروط الواجب توفرها لفعالية هذه التحفيز وفي الأخير خلصنا إلى علاقة التحفيز الضريبية بالاستثمار الأجنبي المباشر آراء المدارس الاقتصادية في ذلك .

الفصل الثالث :

دور التحفيزات الضريبية في

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل

تعد الجزائر من بين البلدان التي أبدت رغبتها للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال توجيه اهتماماتها ، في مواكبة التغيرات العالمية وهذا بتطبيقها لبرامج الاصلاح الهيكلي بغية تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ، ومن بين الاصلاحات التي قامت بها سن قوانين تخص الاستثمار تحمل في طياتها جملة من الضمانات والتحفيزات الضريبية تهدف من خلالها إلى جذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية .

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل الحوافز المقدمة في قوانين الاستثمار

المبحث الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذبه

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول : تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحاور الهامة لتنفيذ السياسات التنموية التي تعتمدها الجزائر ، بحيث تتجسد هذه الإدارة في تحسين المنظومة الخاصة بالاستثمار وتبسيط إجراءاته من خلال الحوافز الممنوحة بموجب قوانين الاستثمار ، كما تقدم ضمانات معتبرة لتدعيم هذه الحوافز وحماية المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى تطوير الإطار المؤسسي من أجل التكفل بمختلف جوانب الاستثمار .

المطلب الأول: تعزيز كفاءة الاطار التشريعي في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمار منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة المرحلة، لكن نتيجة التحولات الاقتصادية التي حدثت بداية التسعينات، وانفتاح الجزائر على الرأسمال الأجنبي و المحلي الخاص، وانتهاجها مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق والإصلاحات التي اعتمدها على جل المؤسسات الاقتصادية و المالية، تحتم عليها إيجاد الصبغة القانونية وفق المرحلة الانتقالية و التطورات العالمية، حيث عرفت التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي تطورات عديدة.

الفرع الأول : القانون (63-277) المؤرخ في جويلية 1963

من بين الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون هو حاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي ولضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية. إذ يمنح بموجب الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي للاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، بعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي بجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني، وما يلاحظ في هذه المرحلة هو عدم تجسيد التوجه الاشتراكي في أول قانون صدر لتنظيم الاستثمار بعد استقلال الجزائر وقد خول لهم ضمانات بعض الضمانات عامة، يستفيد منها كل المستثمرون الأجانب وبعض الضمانات خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية .

أولا :الضمانات العامة: وهي أربعة:¹

- ✓ حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية.
 - ✓ حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمين ومسيري هذه المؤسسات.
 - ✓ المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.
- أخيرا، هناك ضمان ضد نزع الملكية أي أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة و المستثمرة ويؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

¹ - عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 06.

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وما يلاحظ على هذه الأحكام أنها كانت ليبرالية.

ثانيا : المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية :¹

✓ يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 05 ملايين دينار في مدة 3 سنوات، على أن يوفر هذا الاستثمار أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين.

✓ تكون هذه المؤسسات في وضعية تعاقدية.

✓ تكون للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد، زيادة على هذا يمكنها أن تجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة، تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة المدى، التخفيف الجزئي أو الكلي عن الضريبة على المواد المستوردة.

لم يعرف هذا القانون تطبيقا بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته، لم يتبع بنصوص تطبيقية كان غير مطابق للواقع حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات (1963-1664) وبينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه، ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أديعت لديها.

الفرع الثاني : القانون (66- 284) المؤرخ في 15 جوان 1966

لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني و الأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل، أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجه الأجنب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.²

حيث وضع هذا القانون المبادئ التالية:³

أولا : الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

قيام الدولة و الهيئات التابعة لها باحتكار القطاعات الحيوية، ويمكن للمستثمرين الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجنب أن يستثمروا في القطاعات الأخرى إلا أن هذا الاستثمار لا يتم بكل حرية ويشترط من آراء الاستثمار في الصناعة أو السياحة لا بد أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

¹ - نفس المرجع ، ص 07.

² - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص ص 60-61.

³ - كمال قريوع عليوش ، مرجع سابق، ص ص 08-09.

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثانيا : منح امتيازات وضمانات للاستثمار

تخص الامتيازات الاستثمار الأجنبي، وهذه الامتيازات تتمثل في منح ثلاث اعتمادات محددة في هذا القانون وهي:

- ✓ الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
 - ✓ الإعتمادات الممنوحة من قبل أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.
 - ✓ الإعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعني، رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات.
- أما فيما يخص قرار الاعتماد فإنه يحتوي على ضمانات وامتيازات مالية منها:
- ✓ المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية.
 - ✓ تحويل الأموال، الأرباح الصافية و منتج التنازل.
 - ✓ الضمان ضد التأميم.

فشل هذا القانون لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي ولم يطبق عليه بل اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الوطنية، كما أن المشرع لم ينص على تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولم يضع مدة محددة للتأميم.

الفرع الثالث : قانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982

وهو مرتبط بإنشاء وتوظيف الشركات الاقتصادية المختلطة في بعض القطاعات مثل الصناعة والخدمات السياحية، وفي المقابل استثنى الاستثمار الأجنبي في كل النشاطات التجارية والمنجمية، التأمينات، النشاطات البنكية، النقل والفلاحة، وأستثنى أيضا قطاع المحروقات، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يسمح لبعض الاستثمارات إلا في شكل شركات مختلطة بنسبة مشاركة أجنبية لا تتعدى 49% من رأس مال هذه الشركة، فرغم التغييرات والتعديلات التي أتت بها هذا القانون إلا أنه يوضح نظرة السلطات الجزائرية نحو الاستثمار الأجنبي المباشر التي تبقى تظهر بخصائص النظام الاقتصادي الإداري المركزي والتي فضلت دخوله عن طريق الشركات الاقتصادية المختلطة، ولقد أعيد النظر في هذا القانون في عام 1986¹.

الفرع الرابع : قانون (86-13) المؤرخ في 19 أوت 1986

لقد أتمم وعدل قانون (82-13) بقانون (86-13) نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات². لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد، والذين يدخلون في شراكة مع المؤسسات العمومية

¹ - كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 277.

² - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص ص 61-62.

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف، فقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب.¹

الفرع الخامس : قانون (88-25) المؤرخ في 12 جويلية 1988.

تبنّت الجزائر قانون (88-25) موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية، وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق المماثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية، فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية وأصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية، كما أصبحت غير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال، وتتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل الرأس مال التأسيسي المدفوع.

جاء في نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية والذي عمل على تعويض نظام التصريحات والمطبق مسبقا، وقد دعم بقانون 1995 المتضمن الانفتاح الكلي للتجارة الخارجية لجميع المؤسسات العمومية الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية ماعدا القمح.

في جويلية 1989 صدر قانون الأسعار، حيث تم حساب سعر البيع على أساس التكاليف وقانون الطلب والعرض والمنافسة باستثناء بعض المواد بقت خاضعة للنظام السابق حتى 1992.

الفرع السادس : المرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار

هذا القانون كان موجها للاستثمار الخاص بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة ، كما نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في شكل "شباك وحيد" يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار²، ويلغي كل التناقضات والمزايا السلبية التي كانت مع القوانين السابقة ، واهم ما جاء به من مستجدات ما يلي :³

¹ - فاروق سحنون ، مرجع سابق ، ص 35.

² - فلة حمدي ، مريم حمدي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة المفكر، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 377.

³ - كريمة فرحي، مرجع سابق ، ص ص 278 - 279.

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- ✓ يلغي اجراءات الاعتماد التي كانت لمدة طويلة وفي اشكال مختلفة وأنشأ في المقابل تصريحا اسهل مما كان عليه.
- ✓ يلغي كل الفروقات القديمة بين المستثمر العام والخاص والمحلي والاجنبي وكلهم متعاملون بنفس الرؤية من ناحية القانون.
- ✓ تدخل الدولة لا يكون إلا لأجل تقديم عدد من المزايا الضريبية والجمركية والمالية عن طريق وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات التي أنشئت لهذا الغرض والتي قامت بفتح " الشباك الواحد " اين يتقدم المستثمر بوضع الملف حول الاستفادة من المزايا والتراخيص ، ويفرض القانون على هذه الوكالة آجالا اقصاها ب 60 يوما لرد على طلبات المستثمرين .
- ✓ يتضمن هذا القانون انظمة للتحفيز من خلال النظام الخاص (مناطق خاصة ،مناطق حرة ومناطق اخرى) الى جانب النظام العام .
- إلا أن هذا القانون تعرض ايضا كباقي القوانين السابقة إلى الاستبدال وذلك في عام 2001 من أجل الانفتاح أكثر.

الفرع السابع : الامر (03-01) المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في 20 اوت 2001

- لقد تضمن هذا الامر مفهوما جديدا للاستثمار على انه :¹
- ✓ اقتناء اصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة ، او توسيع قدرات الانتاج ، او اعادة التأهيل او اعادة الهيكلة .
- ✓ المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية .
- ✓ استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية .
- كما استحدث هذا الأمر أجهزة جديدة لتنظيم الاستثمار وهي :²
- ✓ المجلس الوطني للاستثمار تحت رئاسة الحكومة الذي يكلف على الخصوص برسم استراتيجية تطوير الاستثمار .
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،حيث تتولى مهمة ترقية، تطوير ومتابعة الاستثمارات ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار .
- ✓ الشباك الوحيد وهو هيكل لا مركزي على مستوى الوكالة ،ويسهر على تسهيل إجراءات إنجاز المشاريع.

¹ - المادة (02) من الامر (03-01) المؤرخ في 20 اوت 2001 ،الجريدة الرسمية ،العدد 47 ، الصادرة في 22 اوت ، 2001 ، ص05.

² - الامر (03-01) ، نفس المرجع ، ص ص 7- 8 .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

✓ صندوق لدعم الاستثمار من أجل تمويل أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات إلى جانب المزايا الممنوحة للاستثمارات .

كذلك منح هذا القانون العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار . ولقد تم إدخال بعض التعديلات في هذا القانون بموجب الامر رقم (06-08) الصادر في 15 جويلية 2006 أهمها :¹

• للوكالة أجل أقصاه :

✓ 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز .

✓ عشرة أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا، بعدما كانت 30 يوم في الأمر (01-03).

• استفادة المستثمرين من الامتيازات و الإعفاءات بشكل أكبر .

و ليس هذا فقط بل تم التعديل أيضا في بعض أحكامه بموجب قانون المالية التكميلي لسنتي 2009 و 2010 من أجل اتخاذ تدابير سياساتية مقيدة للاستثمار الأجنبي ، بحيث لا يمكن أن ينفذ استثماراته إلا في إطار الشراكة مع مستثمر وطني أو أكثر ، يمتلك فيها الطرف الجزائري نسبة 51% من رأس مال الشركة المنسأة على الأقل ، وبغض النظر عن هذا ، فإن ممارسة أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالتها لا يمكن أن يقوم بها المتعامل أو المستثمر الاجنبي إلا في إطار شراكة مع الطرف الجزائري (شخص طبيعي أو معنوي) الذي يستحوذ على الأقل أو يساوي 30% من الرأس مال الاجتماعي² .

المطلب الثاني : تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

عرفت السياسة التحفيزية للحكومة الجزائرية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة التسعينات من القرن الماضي وما بعدها عدة تطورات ، ويتجلى ذلك من خلال إصدارها لعدد من قوانين الاستثمار إتباعها بعدة مراسيم وقرارات تتعلق أساسا بالإجراءات التحفيزية والضمانات قصد تشجيع وتطوير الاستثمار .

الفرع الأول : قوانين الاستثمار

تشمل هذه القوانين قانون ترقية الاستثمار لعام 1993 وقانون تطوير الاستثمار لعام 2001 إلى جانب الأمر المتمم والمعدل لقانون تطوير الاستثمار .

أولا : قانون ترقية الاستثمار

بموجب هذا القانون يتم الاستفادة من الامتيازات حسب أنظمة التحفيز المرتبطة :

¹ - الأمر (06-08) ، المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، الجريدة الرسمية رقم 47 ، الصادرة في 19 جويلية 2006 ، ص 18 .

² - المادة (58) من الأمر رقم (09-01) ، المؤرخ في 22 يوليو 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية ، العدد 44

، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009 ، ص 13 .

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- الامتيازات المتعلقة بالنظام العام

يمكن تقسيم امتيازات الاستثمار المتعلقة بالنظام العام، الممنوحة للمستثمرين إلى قسمين:

أ- في مرحلة إنجاز الاستثمار

تستفيد الاستثمارات في إطار النظام العام من امتيازات ضريبية عند مرحلة الانجاز، في مدة لا تتجاوز 3 سنوات وهي كما يلي:¹

- ✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل، بنسبة منخفضة تقدر بـ(0,5%) تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- ✓ إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) على السلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية.
- ✓ تطبيق نسبة منخفضة، تقدر بـ (3%) في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- في مرحلة الاستغلال

يستفيد المستثمر في هذه المرحلة من امتيازات أخرى نصت عليها المادتين 18 و 19 من نفس المرسوم وهي كالتالي:²

- ✓ الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- ✓ تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة في المقطع السابق.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.
- ✓ الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباح العمل المقدر بـ 7% من رسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال النظام الاجتماعي.

¹ - عبد القادر بابا، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 147.

² - محمد سارة، مرجع سابق، ص ص 22-23.

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

✓ تستفيد المشتريات من السوق المحلية المودعة لدى الجمارك الموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير من الإعفاء من الحقوق و الرسوم.

2- الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص:

حسب هذه الأنظمة يمكن التطرق إلى نوعين من الامتيازات وهي:

أ- امتيازات فترة الإنجاز :

نفس الامتيازات التي تستفيد منها المشاريع الاستثمارية في النظام العام الى جانب تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المرتبطة بأشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار.

ب- امتيازات فترة الاستغلال:¹

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة من 01 إلى 05 سنوات من النشاط الفعلي.

✓ اعتماد الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.

✓ تخفيض 05% من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط.

✓ في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم الأعمال الخاص بالصادرات بعد فترة النشاط.

3- الامتيازات الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة :

الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة هي تلك التي تقوم بنشاطات موجهة للتصدير²، ولها أن تستفيد

من الامتيازات التالية:

✓ الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال المشروع، والمساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.³

✓ إعفاء عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات الاقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب.⁴

¹- عبد المجيد أونيس ،الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة عمل مقدمة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و18 أفريل ، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف ، ص257.

²- المادة(26) من المرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 24 الصادرة بتاريخ 05 أكتوبر 1993، ص 133 .

³- المادة (28) نفس المرجع ، ص 134.

⁴- المادة (29) نفس المرجع ، ص 134.

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

✓ يمكن للمستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة أن يوظفوا عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسيات أجنبية بعد التصريح لدى مصالح التشغيل المختصة إقليميا، دون تحديد عدد العمال لكل مؤسسة، مع إخضاع العمال الأجانب الذين يتم توظيفهم لنظام الضريبة الجزافية على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم.¹

ثانيا : قانون تطوير الاستثمار

جاء بمقتضى الأمر التشريعي رقم(01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001 ليمنح امتيازات وفق أنظمة التحفيز الآتية :

1- النظام العام للحوافز:

يقوم هذا النظام على منح امتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار تهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله⁽²⁾، وتستفيد الاستثمارات من:³

✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار الأجنبي.

2- نظام الاستثناءات:

تستفيد من امتيازات هذا النظام:⁴

✓ الاستثمارات التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة .

✓ الاستثمارات التي تكون لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، ولا سيما حينما تستخدم هذه الاستثمارات التكنولوجيات النظيفة التي تساعد على حماية البيئة من الموارد الطبيعية ، والتي تقتصد استخدام الطاقة وتساعد على التنمية المستدامة .

¹-المادتان (30) و (31) نفس المرجع ، ص 134.

²- محمد طالبي ، مرجع سابق ، ص 321.

³- وسيم حسام الدين الأحمد، قوانين الاستثمار العربية، منشورات الحبلى الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011 ، ص 286.

⁴- المادة (10) من الامر (01-03)، مرجع سابق ، ص 6.

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ- في مرحلة إنجاز الاستثمار:

هي نفس امتيازات النظام الخاص في القانون السابق، إلا أنه لم يتم تحديد النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية، كما عدلت النسبة المخفضة بـ 0,2%¹ عوض 0,5% في القانون السابق في مجال تسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

ب- في مرحلة انطلاق الاستغلال:

بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية:²

✓ الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

✓ الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

✓ منح مزايا إضافية من شأنها تحسين و/ أو تسهيل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

ثالثا : الأمر رقم (08-06)

صدر هذا الأمر في 15 جويلية 2006 حتى يعدل ويتم بعض أحكام الأمر (01-03) المتعلقة بتطوير

الاستثمار ، منها ما يتعلق بالامتيازات الممنوحة للمستثمرين والتي أصبحت :

1- في النظام العام : تشمل :³

أ- في فترة الإنجاز :

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة (وهي السلع والخدمات خارج السلع والخدمات الواردة في القوائم السلبية المحددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (07-08) المؤرخ في 11 يناير 2007) والمستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار وليس تطبيق النسبة المخفضة كما هو الحال في الأمر رقم (01-03) .

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وبالتالي تغيرت من الضريبة الى الرسم.

✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني ، فلم يتم تعديلها .

ب- في فترة الاستغلال :

لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط ،يستفيد المستثمر من :

¹ - محمد طالبي ، مرجع سابق ، ص 321.

² - وسيم حسام الدين الأحمد، مرجع سابق، ص 288.

³ - المادة (07) من الأمر رقم (08-06) المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 ، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 19 يوليو 2006 ، ص18.

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .

✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

مع أنه الغى الأمر (03-01) كل الامتيازات الخاصة بفترة الاستغلال .

2- في النظام الاستثنائي : حيث ¹:

أ- في فترة الإنجاز :

لم يتغير موضوع الامتيازات بل جاء التغيير في حجم الإعفاء الذي يخص الحقوق الجمركية فقط التي يستفيد المستثمر من الإعفاء الكلي لها فيما يخص السلع المستوردة غير المستثناة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، كما الغيت كلمة حق ثابت فيما يخص النسبة المخفضة 0,2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .

ب- في فترة الاستغلال :

لم تتغير الإعفاءات ،بل تم تغيير وتضييق مجال تطبيقها وحصرها فقط على الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني .

والجديد الذي جاء به الأمر رقم (06-08) هو منح امتيازات خاصة بالاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني خلال مرحلة الإنجاز لمدة أقصاها خمس سنوات وتشمل :

✓ إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الاخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على المشتريات من السوق المحلية أو المستوردة من السلع والخدمات اللازمة لإنجاز الاستثمار .

✓ إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج ، وكذا الاستثمار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها .

✓ إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال .

✓ إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج .

ت- أما مرحلة الاستغلال :

تمتد إلى 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال ليحظى المستثمر بما يلي:

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .

✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

¹ - المادة (08) من الأمر رقم (06-08) ، نفس المرجع ، ص ص 18 - 19 .

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثاني : الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمار وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير الضمانات الممنوحة للمستثمر الاجنبي وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي .

أولاً : الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:¹

هذا المبدأ يضمن نفس الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية، التعليم، وكذا بعده أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأس مال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي. كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة(SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي(SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم(SPA).

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع بتصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقاً بالوثائق التي تشترطها التشريعات و التنظيمات.

ثانياً : المساواة في المعاملة:

لم يميز هذا القانون بين الأجانب والجزائريين بخصوص النشاط الاستثماري، إذ نصت المادة 38 من المرسوم التشريعي (93-12) على أن " يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتصل بالاستثمار".

ثالثاً : ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي (93-12) ويدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة " لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة".

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

رابعاً : ضمان حرية التحويل:

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمدخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل، في شكل نقدي عيني(أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه

¹ - عبد المجيد اونيس، مرجع سابق ، ص 255.

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المادة 12 من المرسوم التشريعي (12/93) "تستفيد الحصص التي تتجزأ بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسمياً من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانوناً من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر، والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر" كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز (60) يوماً.¹

خامساً : إمكانية التحكيم الدولي:

جاء في المادة 41 من المرسوم التشريعي (12/93) "يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المتخصصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص."

المطلب الثالث : تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

إن تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار يتم في ظل وجود مؤسسات متخصصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والإشراف عليه، وتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب وفي هذا الصدد خصصت الجزائر أجهزة مكلفة بترقية وتطوير الاستثمار .

الفرع الأول : المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

تأسس هذا المجلس في عام 2001 ونشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، حيث يقوم هذا المجلس بالمهام التالية²:

- ✓ يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وألوليته .
- ✓ يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه .
- ✓ يقترح موائمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة .
- ✓ يدرس كل اقتراح يتعلق بمنح مزايا جديدة، وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة .
- ✓ يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها .
- ✓ يضع مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها .
- ✓ يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي.
- ✓ يدرس ويوافق على اتفاقيات الاستثمار .

¹ - كريمة فويدري، مرجع سابق، ص 67-68.

² - كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 292-293 .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- ✓ يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار .
- ✓ يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار .
- ✓ يحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار ويشجع على ذلك .
- كما أصبح بموجب التدابير الجديدة التي أتى بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 :
- ✓ يدرس ويوافق على مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى الاستثمارات بالشراكة .
- ✓ يقرر منح مزايا النظام العام للاستثمارات التي يتجاوز مبلغها 500 مليون دينار أو يساويه .

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تابعة لرئاسة الحكومة أنشأت كنتيجة وتكملة للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بموجب الأمر الرئاسي المتعلق بتطوير الاستثمار ونصت عليها المادة الأولى من الأمر (01-03) وعرفت على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ."

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المهام التالية¹ :

- ✓ ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها .
- ✓ تقديم التسهيلات الخاصة بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات .
- ✓ تجسيد المشروعات بواسطة خدمات الشبابتك الوحيدة اللامركزية .
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم .
- ✓ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار .
- ✓ الاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية .
- ✓ تقديم معلومات خاصة بالمحيط الاستثماري .
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء .
- ✓ المشاركة في تطوير وترقية مجالات جديدة للاستثمار .
- ✓ تنظيم ندوات وملتقيات دراسية خاصة بفرص الاستثمار .

¹ - مصباح بالقاسم ، مرجع سابق ، ص 77 .

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل الحوافز المقدمة في قوانين الاستثمار يمكن القول أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص المناخ القانوني والمناخ المؤسسي والانفتاح الاقتصادي الذي تسعى الى تحقيقه ،حققت بعض التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة لكن تبقى ضعيفة مقارنة بتدفقات العالمية وعلى هذا الاساس سنقوم بتتبع تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في مرحلة التسعينات وبداية الالفية الثالثة .

وللاشارة فان الاستثمارات حظيت باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية خصوصا بعد فشل نظام المخططات التنموية في تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا ما دفع بالمشروع الجزائري الى سن القوانين و التشريعات التي بإمكانها ان تضمن السير الحسن للعملية الاستثمارية ،وكان اول قانون جاء في هذا الموضوع قانون (93-12) والمتعلق بترقية الاستثمار وبعده قانون (01-03) والمتعلق بتطوير الاستثمار وعليه كانت تدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر كالآتي .

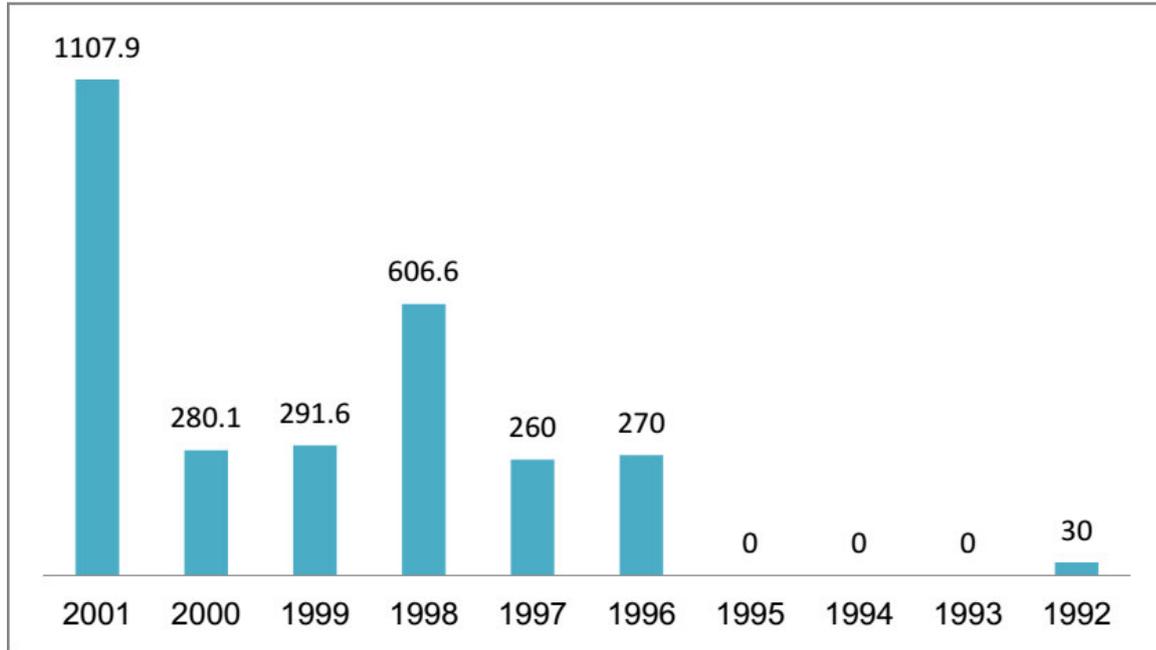
المطلب الأول : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ظل الحوافز المقدمة في قانون 1993

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال هذه الفترة تذبذبات نتيجة لتعاقب الأوضاع والظروف الأمنية ، مما سمح بظهور النتائج الموضحة من خلال الشكل التالي :

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1993 - 2001)

يمكننا تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في هذه الفترة من خلال الشكل التالي:
الشكل رقم (03-01) تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (1993-2001)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على <http://www.iaigc.net/id=7&sid=21>

تعتبر سنوات التسعينات من القرن العشرين بداية أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية هزت كيان الدولة وشوهت صورة الجزائر الأمنية في كل من دول العالم لذلك إذا تعقبنا تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر من سنة 1992 حتى 1995 نجدها ضعيفة جدا لا تكاد تقارن بالنسبة لدول مجاورة لنا في منطقة البحر المتوسط حيث تشير الاحصائيات إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان معدوما خلال هذه الفترة ، وهذا ما يعكس الوضع السائد على الصعيد الاقتصادي والسياسي المزري لتلك الفترة وما يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرف حضورا ضعيف سنة 1992 قدر ب 30 مليون دولار وكان هذا في مجال المحروقات¹ ، و في سنة 1993 كان معدوما وسالبا وهذا ما يدل على النصيب المحصل عليه رغم ما جاء به قانون (93-12) والمتعلق بترقية الاستثمار الصادر سنة 1993 وما يوفره من ضمانات وحماية وامتيازات للمستثمر الأجنبي ، إلا أن العائق الأساسي أمام تدفق الاستثمار هو الوضع الأمني الذي كان مترديا إلى أسوأ

¹ - رشيد يوسف، اثر الاستثمار الاجنبي على الاقتصاد الوطني ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، العدد الخامس ، 2005 ، ص 166.

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الأحوال حتى بوجود حقول النفط والغاز التي تعتبر أكثر الاستثمارات فائدة وضمانا لم يدفع ذلك بالمستثمرين للمخاطرة في الجزائر.

لتسجل بعد هذا مستويات قياسية خلال الفترة (1996-2001) الأول في عام 1999 بتدفق يقدر ب606,6 مليون دولار أمريكي والثاني عام 2001 بتدفق يقدر ب1107,9 مليون دولار أمريكي ، وهذا راجع إلى دفع القسط الأول من الرخصة الثانية من الهاتف النقال من قبل شركة أوراسكوم تيليكوم (ORASCOM ALG TELECOM)¹.

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (1993 - 2001)

يمكننا تحليل التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (03-01) : التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر خلال الفترة

(1993 - 2001)

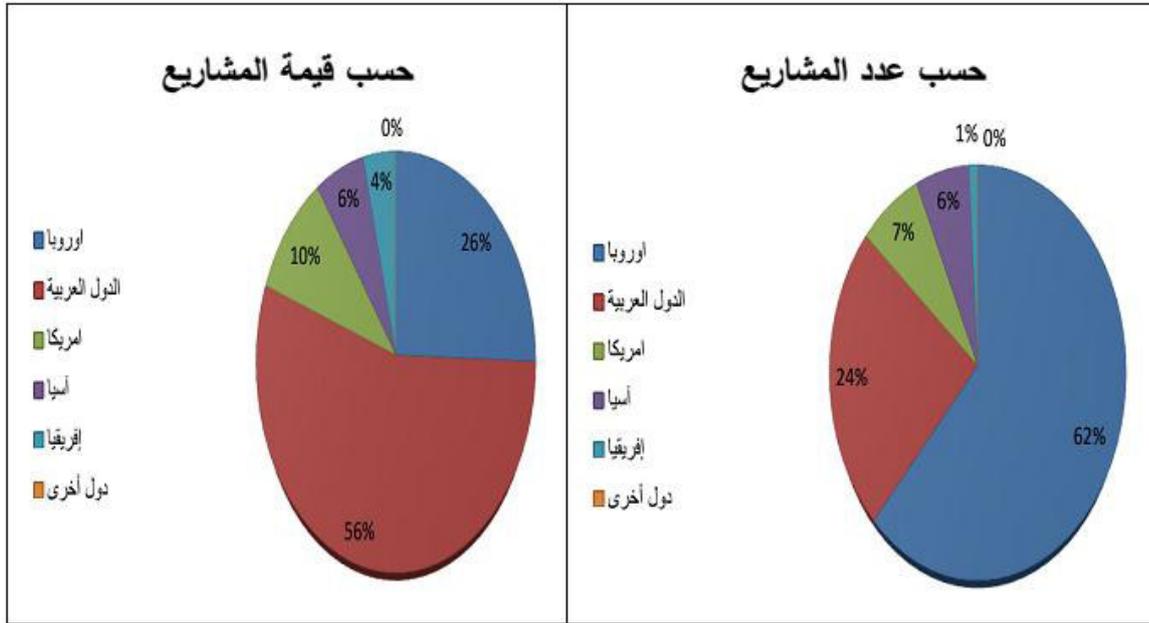
المناطق	عدد المشاريع	النسب (%)	مبالغ الاستثمار مليون دينار	النسب (%)
اوروبا	273	%62	72608	%26
الدول العربية	104	%24	157383	%56
امريكا	32	%07	27152	%10
آسيا	26	%06	15713	%06
إفريقيا	02	%01	9944	%04
دول أخرى	03	%00	476	%00
المجموع	440	%100	283282	%100

المصدر : كريمة قويدري ، مرجع سابق ، ص 336 .

¹ - كريمة فرحي ، مرجع سابق ، ص 333 .

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (02-03) : التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (1993-2001)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد عل بيانات الجدول

توضح بيانات الجدول والشكل أعلاه مدى تفرد الدول العربية بأكبر قيمة من مشاريع الاستثمار في الجزائر وذلك ب 104 مشروع استثماري أي بنسبة 24% من إجمالي عدد المشاريع بغلاف مالي قدر ب 157383 مليون دينار جزائري أي بنسبة 56% من إجمالي قيمة الاستثمارات خلال الفترة الممتدة بين (1993-2001) في حين مازالت الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية عموما تحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع المنجزة والتي وصلت الى 273 مشروع استثماري أي بنسبة 62% من إجمالي عدد المشاريع بقيمة 72608 مليون دينار جزائري أي بنسبة 26% من إجمالي قيمة الاستثمارات في تلك الفترة .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثالث : التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1993 - 2001)

تتوزع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر على مجموعة معينة من القطاعات ، كما هو موضح في الجدول التالي :

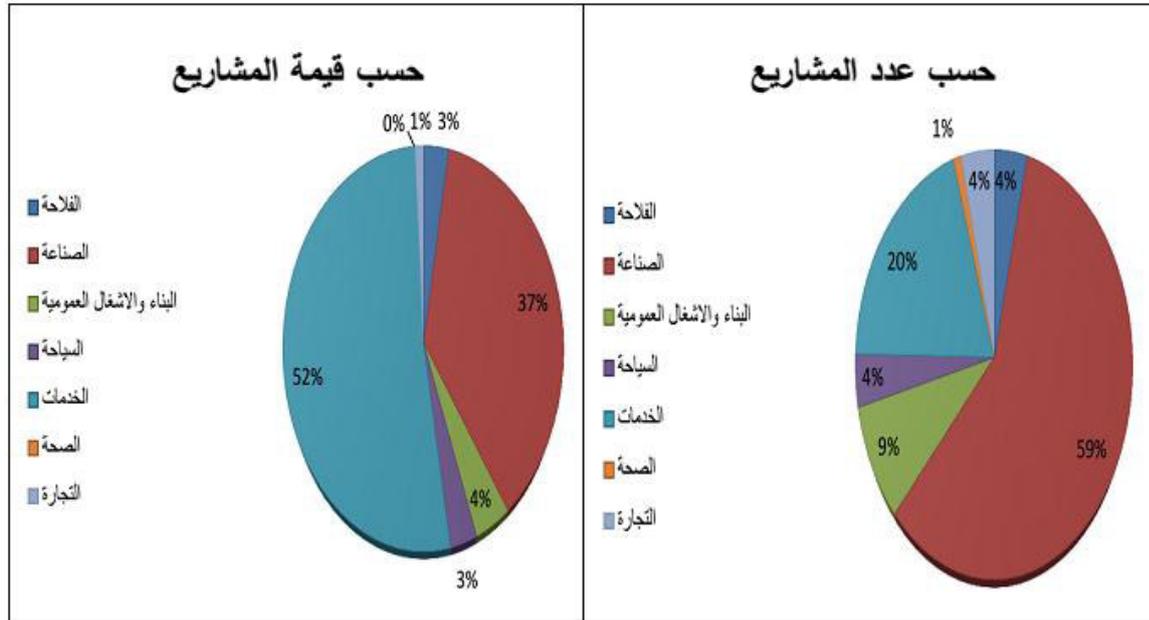
الجدول رقم (03-02): التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1993 - 2001)

النسبة(%)	قيمة الاستثمار (مليون دج)	النسبة(%)	عدد المشاريع	القطاع
%03	9835	%04	17	الفلاحة
%37	105634	%59	259	الصناعة
%04	10254	%09	41	البناء والاشغال العمومية
%03	8833	%04	16	السياحة
%52	146879	%20	86	الخدمات
%00	550	%01	03	الصحة
%01	1293	%04	18	التجارة
%100	283278	%100	440	المجموع

المصدر : نفس المرجع ، ص 336 .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (03-03) : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 1993)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-1993) وأحتل قطاعي الصناعة والخدمات مكان الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدره، حيث بلغت نسبتها من المجموع 59% و20% في كل قطاع على التوالي، وأستحوذ قطاع الصناعة لوحده على 37% من المبالغ المقدره، في حين بلغت نسبة الاستثمارات في قطاع الخدمات 52% ، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين للشركات الأجنبية، ولاسيما في مجال المحروقات والمنتجات الصيدلانية، حيث قامت شركة **صيدال** بإنجاز مشروع لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار بالشراكة مع الشركة السعودية وكذا مع الشركات الأمريكية (**فايزر**، **باكستار**، **وليلي**) بمبلغ 100 مليون دولار¹.

ولم تحظى قطاعات الزراعة والأشغال العمومية والصحة والتجارة خلال هذه الفترة، إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها، فقطاع الزراعة لم يسجل سوى نسبة 3% من القيمة الإجمالية، ولم يستقطب قطاع البناء والأشغال العمومية سوى نسبة 9% من عدد المشروعات الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة بالنظر إلى توجه السلطات العمومية إلى إشراك المستثمر الأجنبي لترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر

¹ - ساعد بوراوي ، مرجع سابق ، ص 109.

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ظل الحوافز المقدمة في قانون 2001 و2006

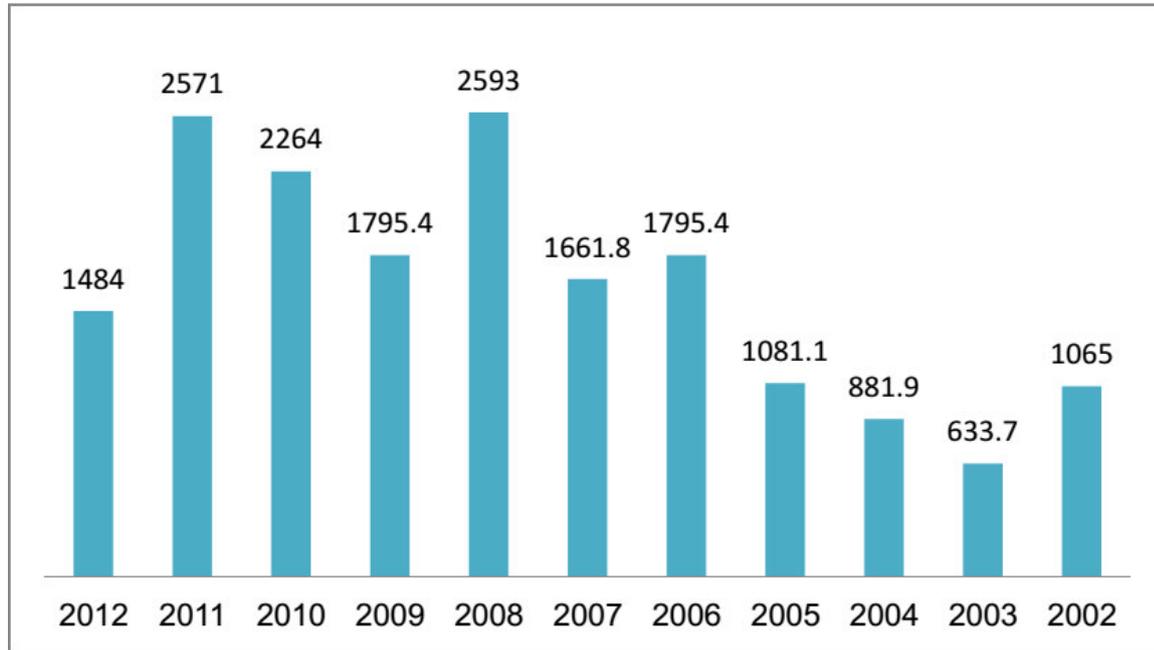
لقد كان إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001 في إطار نية الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أهم الخطوات التي كانت تدل على عزم الجزائر على الانفتاح الاقتصادي والتجاري أكثر فأكثر إضافة إلى عزمها تهيئة مناخها الاستثماري، من خلال ما جاء به قانون الاستثمار لسنة 2001 من إجراءات تحفيزية أكثر لصالح المستثمرين وذلك قصد جعل بيئة الأعمال في الجزائر أكثر ملاءمة واستقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية والمساعدة على رفع التحدي الكبير للاقتصاد الجزائري المتمثل في فكه من تبعية قطاع المحروقات من خلال تشجيع توطن الشركات الأجنبية في المجالات الأخرى والتي تمتلك الجزائر مزايا نسبية فيها، مما قد يساهم في تنويع الصادرات، لاسيما مع مباشرة الجزائر في تنفيذ برنامج طموح للإنعاش الاقتصادي بفضل تحسن مداخل البلد من العملة الصعبة.

الفرع الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)

يمكننا تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في هذه الفترة اعتمادا على الشكل التالي:

الشكل رقم (03-04) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

(2002-2012)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على <http://www.iaigc.net/id=7&sid=21>

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 تستقطب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أكبر لا سيما بعد تهيئة مناخ الاستثمار من خلال قانون 2001 ضف إلى ذلك اشتعال أسعار النفط في الأسواق الدولية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة مشاريع المستثمرين الأجانب في الجزائر وبالأخص في قطاع المحروقات ، كما بدأت قطاعات النشاط الأخرى تعرف استقطابا ملحوظا لهذه التدفقات على غرار قطاعات الصناعة، الأشغال العمومية وغيرها ومما ساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية ، هو إنشاء هيئات مكلفة باستقبال وتوجيه المستثمرين الأجانب والمحليين ، بالإضافة إلى تسهيل عملية الاستفادة من المزايا والحوافز المختلفة عبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ومختلف شبائبيها المنتشرة في مختلف جهات الوطن ، إضافة إلى الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF) والتي تم تكليفها بتوفير العقار الصناعي لصالح المستثمرين بفضل الوعاء العقاري الذي تحصيه في خريطة خاصة بذلك ، هذا بالإضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، وكذا وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار (MDIPI) التي تشرف على إعداد وتأطير سياسة الاستثمار في الجزائر ، الأمر الذي يدل على الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الجزائر قصد بلوغ مستوى معتبر في جذب الاستثمارات الأجنبية.

فمنذ سنة 2000 تقريبا بدأت جاذبية الجزائر لتدفقات الاستثمار الأجنبي في تطور مستمر، فمنذ أن كان حجم هذه التدفقات فوق مستوى 600 مليون دولار سنويا ، أحلت الجزائر سنة 2001 و 2002 المرتبة الرابعة والثالثة على التوالي من حيث جذب الاستثمار الأجنبي في أفريقيا وأول بلد مستقطب في المغرب العربي سنة 2000.

حيث كان هذا الأداء الجيد لمناخ الاستثمار في الجزائر راجع إلى إنجاز بعض الاستثمارات الاستراتيجية في قطاع المحروقات، قطاع الاتصالات وكذا قطاع الحديد والصلب، وفي سنة 2003 تراجعت نوعا ما التدفقات الواردة إلى الجزائر لتصل إلى 633,7 مليون دول فقط، وذلك بعدما قدرت سنة 2001 و 2002 ب 1107,9 و 633,7 مليون دولار على التوالي، لتحل الجزائر المرتبة 74 عالميا سنة 2003 خلف كل من تونس، مصر والمغرب الذين احتلوا المرتبة 38 ، 58 و 61 على التوالي.

وفي سنة 2004 عاودت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعها لتبلغ مستوى 881.9 مليون دولار لتحل الجزائر بذلك المرتبة الأولى في المغرب العربي قبل تونس الذي سجلت تدفقات قدرت بـ 853 مليون دولار والمغرب الذي سجل تدفق قدره 639 مليون دولار فقط.

وبدءا من سنة 2005 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر تعرف تطور معتبرا حيث بلغت سنة 2005 ، 1081,1 مليار دولار، ثم قفزت إلى 1795,4 مليار دولار سنة 2006 وذلك بنسبة تطور بلغت 66% وإلى غاية هذا التاريخ يلاحظ توسع كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر مقارنة بالسنوات الأولى للألفية الثانية، حيث تشكل حجم تدفقات سنة 2003 ثلث حجم التدفقات المسجلة سنة 2006 كما تجدر

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الإشارة هنا إلى أن حجم تدفقات الوافدة إلى الجزائر قبل ذلك قد مرت من 291.6 مليون دولار سنة 1999 إلى 1107,9 مليار دولار سنة 2001¹.

لتواصل هذه التدفقات ارتفاعها لاسيما في سنة 2008 أين بلغت مستوى 2593 مليار دولار وذلك كنقطة تحول كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، ثم قفزت هذه التدفقات إلى حجم 1795,4 مليار دولار سنة 2009 لتكون بذلك أحسن سنة سجلت بها الجزائر أكبر حجم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية يومنا هذا، على اعتبار أن حجم هذه التدفقات عرف بعد ذلك تراجعاً محسوساً، حيث بلغت التدفقات مستوى 2264، 2571 و 1484 مليار دولار و ذلك في كل من سنوات 2010، 2011 و 2012 على التوالي ويرجع هذا الارتفاع والتحسين في جاذبية الجزائر عموماً إلى الفرص الكبيرة التي خلقتها الجزائر، بالإضافة إلى مزايا موقعها، بفضل المخططات الخماسية للتنمية والتي تركزت أغلبها في مجال البناء والأشغال العمومية مما ساهم في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب، إضافة إلى رؤوس الأموال التي ظلت تتدفق في قطاع المحروقات، وذلك بالرغم من تبعات الأزمة العالمية لسنة 2008.

¹ ANIMA (2008), "investissement direct étranger vers MEDA en 2007: la Bascule", ANIMA Investment Network Présenté par : Henry. P; Abdelkim.S et de Saint-Laurent. B ; Etude n°1, Mai. En Ligne : ([http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/Inv_Et1_BilanIDE-MEDA-2007_Fr_15-5-08_\(2\).pdf](http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/Inv_Et1_BilanIDE-MEDA-2007_Fr_15-5-08_(2).pdf))

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثاني : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر حسب القطاعات(2002-2012)

لقد تمركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاعات معينة محدودة، بالإضافة إلى حصة الأسد الذي نالها قطاع المحروقات من هذه التدفقات حيث توزعت هذه الأخيرة على كل من قطاع الحديد والصلب، البتروكيماويات والاتصالات، كما عرفت الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع الطاقة انتعاشا ملحوظا على غرار قطاع التعدين والذي بلغت تدفقات رؤوس الأموال فيه 1.6 مليار أو سنة 2007 مقابل 1.5 مليار أورو لقطاع الطاقة ، بينما استطاع قطاع الصناعات الكيماوية جذب 746 مليون دولار سنة 2007 تمثل في استثمارات مجمع ORASCOM المصري في شركة SOFERT لإنتاج الأمونياك بالشراكة مع الشركة الوطنية SONATRACH، في حين استقطب قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP) حوالي 636 مليون أورو من الاستثمارات الأجنبية سنة 2007، وذلك مقابل 311 مليون أورو فقط سنة 2006¹.

¹ANIMA(2008) ,op,cit.

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

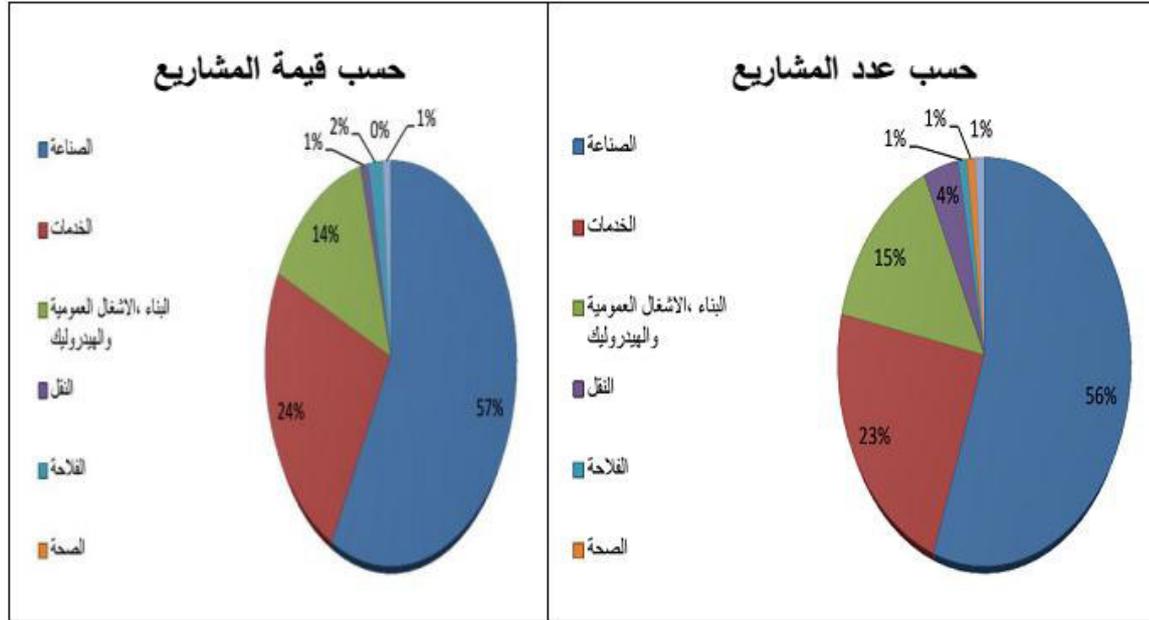
الجدول رقم (03-03): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر حسب القطاعات (2002-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسب(%)	القيمة بمليون دينار	النسب(%)	قيمة المشاريع	النسب(%)
الصناعة	220	%56	599200	%74	23450	%57
الخدمات	97	%23	167118	%21	10363	%24
البناء، الانشغال العمومية والهيدروليك	63	%15	12082	%1	6698	%14
النقل	16	%4	3991	%0	505	%1
الفلاحة	6	%1	887	%1	82	%2
الصحة	5	%1	6192	%0	737	%0
السياحة	3	%1	13587	%2	1124	%1
المجموع	410	%100	803057	%100	42959	%100

Source : <http://www.andi.dz/index.php/parbilan-des-investissements>

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (03-05): توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة حسب القطاعات (2002-2012)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

وبحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) حول حصيلة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة للفترة الممتدة من 2002 إلى 2012، فإن قطاع الصناعة يسيطر على القدر الأكبر من حيث عدد وقيمة المشاريع الاستثمارية المنجزة و بـ 220 مشروع من أصل 410 مشروع، بقيمة 599200 مليون دينار جزائري، يليه كل من قطاع الخدمات بـ 97 مشروع أي ما يعادل 23% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية، ثم قطاع الأشغال العمومية والري بـ 63 مشروع بقيمة 12082 مليون دينار، أي ما يعادل 15% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، بينما توزعت باقي المشاريع على كل من قطاعات النقل، الفلاحة، الصحة والسياحة بـ 16، 6، 5 و 3% .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثالث : توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب دول المصدر (2002-2012)

تستحوذ الدول الأوروبية على أكبر عدد من مشاريع الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر .

الجدول رقم (03-04) : توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب دول المصدر (2002-2012)

بالمليون دينار جزائري

عدد الوظائف	المبلغ	عدد المشاريع	الاقاليم
38089	364501	228	اوروبا
29235	323298	185	الاتحاد الأوروبي
3790	493406	27	آسيا
3433	19504	9	امريكا الشمالية والجنوبية
44129	1181166	153	الدول العربية
425	4510	1	افريقيا
264	2974	1	استراليا
983	14487	4	الشركات متعددة الجنسيات
91113	2120549	423	المجموع

Source : <httpwww.andi.dzindex.phparbilan-des-investissements>

توضح بيانات الجدول مدى تفرد الدول العربية بأكثر قيمة من مشاريع الاستثمار، في الجزائر و ذلك بـ 153 مشروع استثماري موزع بالخصوص على قطاعات الاتصال، الأشغال العمومية والصناعات البتروكيمياوية وبغلاف مالي قدر بـ 1181166 مليون دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2012 في حين ما زالت الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية عموما تحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع المنجزة والتي وصلت إلى 228 مشروع استثماري بقيمة 364501 مليون دينار جزائري أغلبها متمركز في قطاع المحروقات. ثم تراجعت هذه التدفقات نوعا ما لتصل إلى مستوى 2.26 مليار دولار سنة 2010 غير انها عاودت ارتفاعها سنة 2011 أين بلغت 2.57 مليار دولار وذلك بنسبة نمو قدرت بـ 14% بين سنتي 2010 و 2011

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

محتلة بذلك الجزائر المرتبة الأولى¹، في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي في منطقة شمال إفريقيا إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة مقابل 40.4% للمغرب و 18.3% فقط لتونس ومقارنة مع بلدان قارة إفريقيا، احتلت الجزائر المرتبة الخامسة بعد كل من نيجيريا (8.9 مليار دولار)، (جنوب إفريقيا 5.8 مليار دولار)، غانا (3.2 مليار دولار)، والكونغو (2.9 مليار دولار).

إلا أن سنة 2012 قد عرفت تراجعاً ملحوظاً في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر على غرار باقي دول المنطقة والدول العربية إجمالاً، وذلك بالنظر إلى الأحداث السياسية الصعبة التي عرفت هذه الدول مما زاد من قلق المستثمرين الأجانب حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس بـ 25%.

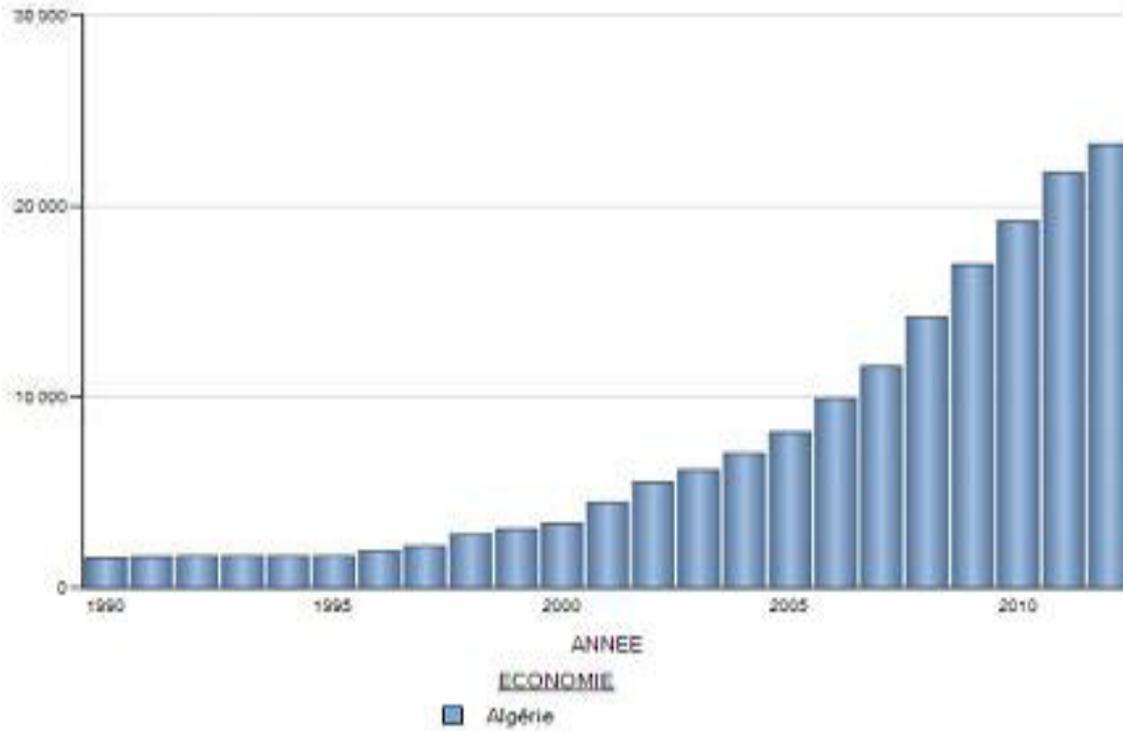
الفرع الرابع : تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2012)

بالرغم من الوتيرة المعتمدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن مخزون الاستثمارات الأجنبية ظل متواضعاً نسبياً فبعد بلوغه مستوى 1.5 مليار دولار سنة 1990 ارتفع بعدها إلى 1.640 مليار دولار سنة 1991 وظل مستقرًا عند هذا المستوى تقريباً إلى غاية سنة 1996 أين سجل ارتفاعاً معتبراً وصل على إثره هذا المخزون إلى 1.940 مليار دولار و عموماً، فإن مخزون الاستثمار الأجنبي في الجزائر قد تضاعف بأربعة أضعاف ما بين سنة 1995 و 2002 إذ ارتفع من 1.670 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.551 مليار دولار سنة 2002، و منذ هذه السنة واصل مخزون الاستثمار الأجنبي في الجزائر ارتفاعه المعتبر حتى بلغ سنة 2012 مستوى 23.264 مليار دولار.

¹ Service Economique Regional d'Alger Auprès l'ambassade de France en Algerie (2012), " les investissements directs étrangers en Algerie en 2011 ".

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم(03-06)تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(1990-2012)



Source: <http://unctadstat.unctad.org>

ففي سنة 2011 ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 12% مقارنة بسنة 2010، حيث أضحى يمثل 11% من الناتج المحلي الخام (مقابل 47% في المغرب و 68% في تونس) وفي ما يتعلق بهيكل مخزون هذه الاستثمارات في الجزائر، فإن حوالي 50% منها يتمركز في قطاع المحروقات. إن تحليل هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، يقودنا إلى استنتاج أن معظم هذه التدفقات تتمركز في قطاع المحروقات، بالنظر إلى العوائد الكبيرة التي تجنيها الشركات النفطية في هذا المجال، لكن سنة 2006 سجلت استثناء لهذا الاستنتاج، أين نالت قطاعات خارج المحروقات حصة قدرت بنسبة (53.02%) من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، متجاوزة بذلك حجم التدفقات الوافدة إلى قطاع المحروقات التي استقرت عند نسبة (46.97%).

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثالث : المقارنة بين قوانين الاستثمار ومدى مساهمة الحوافز الضريبية الممنوحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم من خلال هذا المطلب معرفة التعديلات التي قام بها المشرع الجزائري على قوانين الاستثمار سعياً منه لإدراك النقائص الموجودة ، بالإضافة إلى مساهمة الحوافز الضريبية الممنوحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الجدول رقم (03-05): المقارنة بين قانون 1993 المتعلق بترقية الاستثمار وقانون 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

قانون (03 - 01)	قانون (93 - 12)	أوجه المقارنة
تطوير الاستثمار	ترقية الاستثمار	من حيث التسمية
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) . - الشباك الوحيد اللامركزي . - المجلس الوطني للاستثمار . - وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات .	- وكالة ترقية الاستثمارات ، ودعمها ومتابعتها (APSI) . - شباك وحيد يضم الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار موجود بالعاصمة .	الهيئات المكلفة بمتابعة الاستثمار
غير مقيد	يطبق على : - الاستثمارات الوطنية الخاصة . - الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات ، غير مخصصة للدولة أو أحد فروعها .	مجال تطبيق الاستثمار
تعريف واضح حيث يشير إلى الاستثمارات المنجزة في إطار : - استحداث نشاطات جديدة . - توسيع قدرات الإنتاج ،	تعريف غير واضح حيث تمثل الاستثمارات المنشأة و المنمية للقدرات والمعيدة للتأهيل أو الهيكلية .	تعريف الاستثمار

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إعادة التأهيل أو الهيكلة . - المساهمة في رأس مال المؤسسة سواء بشكل نقدي أو عيني .		
نفس الشيء	تتجز الاستثمارات بحرية تامة مع مراعات التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة .	حرية الاستثمار
نفس إجراءات الاستثمار .	- تقديم تصريح لإنجاز المشروع . - الاعتماد الجبائي (منح الامتياز) .	إجراءات الاستثمار
تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ردها على قرار منح الامتياز في أجل أقصاه 30 يوم ابتداء من تاريخ الإيداع الرسمي للتصريح .	- تقدم وكالة ترقية الاستثمارات ، ودعمها ومتابعتها (APSI) ردها على قرار منح الامتياز في أجل أقصاه 60 يوم ابتداء من تاريخ الإيداع الرسمي للتصريح .	التصريح وطلب الاستفادة من الامتيازات
تم تغييره حيث أصبح بالإمكان تقديم طعن إداري وقضائي ،اما المدة فبقيت نفسها 15 يوم للرد على قرار الطعن .	يمكن تقديم طعن إداري مدة الرد على قرار الطعن هي 15 يوم .	الطعن
- النظام العام (إنجاز كافة الاستثمارات) - النظام الاستثنائي غير تعاقدي في المناطق المراد تنميتها .	- النظام العام - الأنظمة الخاصة (المناطق الخاصة والمناطق الحرة)	نظام الحوافز
ينجز الاستثمار في أجل يتفق	ينجز الاستثمار في أجل	آجال النظام العام

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أقصاه ثلاث سنوات إلا إذا صدر قرار من طرف الوكالة يحدد آجال أطول .	عليه عند اتخاذ قرار منح المزايا .	
يطبق رسم ثابت على التسجيل بنسبة مخفضة تقدر ب0.5%	يطبق رسم ثابت على التسجيل بنسبة مخفضة تقدر ب0.2%	الرسم الثابت على التسجيل
تعفى من 5 إلى 10 سنوات.	الإعفاء لمدة 10 سنوات .	الإعفاء من الرسم العقاري
- يتم الإعفاء من 2 إلى 5 سنوات بعد هذه الفترة يتم تطبيق نسبة مخفضة من الأرباح المعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة . - يتم الإعفاء من 2 إلى 5 سنوات من الضريبة على الدخل ، الدفع الجزافي ، الرسم على النشاط المهني .	- يستمر الإعفاء لمدة 10 سنوات حسب النظام الاستثنائي لكل من الضريبة على أرباح الشركات ، الضريبة على الدخل الإجمالي ، الدفع الجزافي ، الرسم على النشاط المهني .	الضريبة على أرباح الشركات ، الضريبة على الدخل ، الدفع الجزافي ، الرسم على النشاط المهني .
نعم يتم التكفل بها .	نعم يتم التكفل بها.	التكفل بالمصاريف
الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع .	نفس الاجراء	الرسم على القيمة المضافة
تطبق نسبة مخفضة تقدر ب3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.	تطبق نسبة مخفضة لكن لم يتم تحديد النسبة المقدرة لذلك.	الرسوم الجمركية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قانون الاستثمار (93-12) والأمر (01 - 03)

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قانون الاستثمار (93 - 12) المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 مر بتغيرات عديدة من حيث الآجال الممنوحة وطلب الاستفادة من الامتياز ، حيث خفضت المدة إلى 30 يوم في الأمر (03 - 01) المؤرخ في 20 أوت 2001 بعدما كانت 60 يوم في القانون (93 - 12) وذلك من أجل تسهيل الإجراءات التي من شأنها تضييع فرصة الاستثمار بسرعة وتحقيق الأرباح ، كما خفض الرسم الثابت على التسجيل من 0.5% إلى 0.2% أما فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات فقد تم تثبيت مدة الإعفاء فيها ب 10 سنوات في الأمر (03 - 01) بعدما كانت محصورة بين 5 و 10 سنوات في القانون (93 - 12) وكذلك بالنسبة ل الضريبة على الدخل الإجمالي ، الدفع الجزافي ، الرسم على النشاط المهني ، فالإعفاء يستمر إلى 10 سنوات في الأمر (03 - 01) بينما كان محصورا بين 5 و 10 سنوات في القانون (93 - 12).

أما بالنسبة للرسم على القيمة المضافة فلم يغير إلا أن الإعفاء يشمل السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز المشروع ، بينما الرسوم الجمركية فتطبق نسبة مخفضة لم تحدد قيمتها في الأمر (03 - 01) على عكس القانون (93 - 12) الذي حدد قيمتها ب3% وتخص السلع والخدمات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع ، كما احتوى الأمر (03-01) حوافز أكثر جذبا و تشجيعا للاستثمار والتي تم ذكرها سابقا . وتجدر الإشارة إلى أن الأمر (03 - 01) تم تعديله بموجب الأمر (06 - 08) الصادر في 05 جويلية 2006 حيث أنه تم منح مدة أقصاها 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز و10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بمزايا الاستغلال مع أن الوكالة يمكنها تحصيل إتاوة مقابل دراسة الملفات على خلاف الأمر (03 - 01) الذي لم يذكر الحصول على إتاوة مقابل دراسة الملفات ، أما المدة التي نص عليها كانت 30 يوم ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا .

كما نص على الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني تستفيد من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة ، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم ، بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار ، إلا أن الأمر السابق تحدث عن الاتفاق المبرم بين الوكالة والمستثمر لكن لم يتحدث على أن المزايا تعد عن طريق التفاوض وأنها تخضع لمعايير تضبط عن طريق التنظيم .

كما اعطى صلاحيات أوسع للمجلس الوطني للاستثمار على خلاف ما كانت عليه في الأمر (03 - 01) محدودة .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وكخلاصة يمكن القول أن التحفيز الضريبية تلعب دورا ضعيف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن اعتبارها من المكونات الثانوية لمناخ الاستثمار فعند قيما بتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة (1992-2012) التي عرفت صدور عدة قوانين تمنح جملة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي و الوطني على حد سواء ففي سنة 1993 صدر القانون (93 -12) المتعلق بترقية الاستثمار إلا أن هذه الفترة شهدت انعدام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك راجع إلى الاوضاع الأمنية و السياسية المزرية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة و في سنة 2001 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي تحسنا ملحوظا حيث قدر ب 1107,9 و هذا ما يرافق صدور الأمر (03- 01) والذي منح امتيازات وصلاحيات أكبر للمستثمرين الأجانب بحيث لا يمكن إرجاع هذا التحسن إلى صدور هذا الأمر فقط لأن الجزائر عرفت في تلك الفترة استقرار الأوضاع الأمنية و السياسية وفي سنة 2002 عرفت تدفق قدر ب 1065 مليون دولار وذلك راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة "أوراسكوم" المصرية ، وخصصت شركة الصناعات الحديدية بالحجار ، لشركة إسبات الهندية ، والدليل على ذلك معاودة انخفاضه سنة 2003 إلى مستوى 633,7 مليون دولار ، ثم ارتفع في سنة 2004 إلى مستوى 881,1 مليون دولار بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وسجل تدفق قدر 1081,1 مليون دولار سنة 2005 ثم ارتفع إلى 1795,4 مليون دولار سنة 2006 وهذا يرافق صدور الأمر (06-08) إلا أنه عاود الانخفاض في السنة الموالية إلى 1661,8 مليون دولار ثم سجل أكبر تدفق في تاريخ الجزائر سنة 2008 قدر ب 2593 مليون دولار ليعاود الانخفاض إلى 1795,4 مليون دولار سنة 2009 ثم سجل تدفق قدر ب 2264 ، 2571 ، 1484 مليون دولار في السنوات 2010 ، 2011 و 2012 على التوالي وعدم استقرار تدفقات الاستثمار الأجنبي دليل على ارتباطه بمجموعة من العوامل المتداخلة بالإضافة إلى منح حوافز ضريبية يجب التركيز على باقي العوامل التي من شأنها التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كتوفير الأمن و مواكبة التطورات العالمية في مختلف المجالات والقيام بحملات إخبارية لما تملكه الجزائر من فرص استثمارية .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و سبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذبه

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر و المكسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات المستثمرين الأجانب و يمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية و القانونية و الإدارية التالية:

المطلب الاول :العوائق الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي أدت إلى تراجع حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر ما يلي :

الفرع الأول : عدم الاستقرار السياسي والأمني

يعتبر الاستقرار السياسي عنصرا هاما في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما يعتبر عنصرا مانعا لهروب رأس المال الوطني إلى الخارج ،حيث أوضحت تجارب الاستثمار في البلدان المختلفة أن البلدان التي تتمتع بالاستقرار السياسي أكثر جذبا للاستثمار سواء الوطني أم الأجنبي من البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي¹.

وعلى مستوى الجزائر فالوضعية الاقتصادية والامنية التي عرفتھا خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها².

¹ - فريد أحمد قبلان ، مرجع سابق ، ص 257 .

² - علي همال، فاطمة حفيظ ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، جامعة أوبكر بالقعيد تلمسان ، العدد 04، مارس، 2005، ص 387.

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثاني : عدم وجود سوق منافسة

رغم وجود الترسانة القانونية السابقة فإن الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب من الإصلاحات وهذا يعد نسبيًا مقبولًا نظرًا لما مرت به البلاد من أزمة أمنية ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:¹

1- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرًا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليًا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

2- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرًا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام هذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44 % من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب .

4- إضافة إلى النقاط السابقة فإن المستثمر الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

5- أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي .

¹ - بولعيد بلوج ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد 04 ، ص 79 - 81 .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

6- بالإضافة إلى فشل و عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع ، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

7- كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك ، لان هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات ، وهذا الداء يجب محاربه لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

8- إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان " قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006" فانه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق .

الفرع الثالث :عائق العقار

يتمثل عائق العقار بالدرجة الأولى في عدم توافق العرض مع الطلب ، فالعقار الصناعي يعتبر مشكل حقيقي خاصة في شمال البلاد ، ويزداد المشكل تعقيدا في ضواحي العاصمة والمدن الكبرى ، حيث يعتبر الطلب على العقارات كبير بسبب وجود المنشآت القاعدية والتجهيزات وقربها من المطارات والموانئ ، وكذلك وجود الأسواق الواسعة ، أما منطقة الجنوب والهضاب العليا ، فهناك عرض كبير للعقار ، لكن المشكل هو قلة المنشآت القاعدية والتجهيزات والبعد عن الموانئ و المطارات .

كما يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار ،غير أن الحصول على العقار تعترضه عدة مشاكل تتمثل اساسا في :¹

- ✓ طول فترة الرد من طرف الهيئات المتخصصة بالعقار الصناعي التي تفوق السنة .
- ✓ كثرة الاجراءات وتعقيدها من طرف هيئات ترقية الاستثمار ، وهيئات تخصيص العقار وكذلك هيئات سير العقار .

¹ - علي همال، فاطمة حفيظ ، مرجع سابق ، ص 385 .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

✓ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة بالإضافة إلى عدم تطابق الأراضي الصناعية ونوع النشاط الصناعي .

✓ إن منح الأراضي الصناعية للمستثمرين يرجع في كل ولاية إلى لجنة تنشيط الاستثمارات ويتمثل دورها في التنازل على أراضي الأملاك العمومية المعتمدين من قبل وكالة ترقية الاستثمارات .

✓ أمن المنطقة الصناعية .

المطلب الثاني : العوائق الإدارية والتنظيمية

من بين أهم العوائق الإدارية والتنظيمية التي تحول دون تحقيق النتائج المرغوبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ما يلي :

الفرع الأول : غياب سياسة وبرامج خصصة واضحة ومستمرة

أظهرت التجارب في الدول النامية وجود علاقة وطيدة بين عمليات الخصصة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تشير تقديرات البنك العالمي أن 27.8% من إيرادات الخصصة التي جنتها الدول النامية ما بين 1990 و1996 كانت استثمارات أجنبية مباشرة ، ففي دول أوروبا الوسطى والشرقية مثلا سجل ما يقارب 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين 1989 و1993 ، في إطار برنامج الخصصة حيث تعتبر هنغاريا في هذا المجال البلد الذي استقبل أكبر تدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناجمة عن برامج الخصصة .

أما فيما يخص مسار الخصصة الذي باشرته الجزائر في سنة 1994 على مرحلتين من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 في المادتين 24 و25 المتعلقة بفتح رأس مال المؤسسات العمومية في حدود 49% والمادة 25 منه المتعلقة بالمتعاملين الخواص الوطنيين والأجانب ، وهذا ما يسمى بالخصصة الجزائرية التي لم تحقق المراد منها لعدة أسباب وتداخل المصالح وتعدد الجهات المختصة في هذا المجال وضعف نتائج هذا المسار¹ .

الفرع الثاني : الفساد الإداري

يشير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي نظم في دافوس سنة 2006 والذي ضم أهم وأكبر صانعي القرار السياسي الاقتصادي ، وأبرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات ، أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب الأقصى في المغرب العربي في مجال تداول الرشوة في الصفقات العمومية ، العقود والمشاريع ، ويشير

¹ - منصور الزين ، واقع وآفاق سياسات الاستثمار في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد 02 ماي 2005 ، ص 139 .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تقرير مناخ الاستثمار لسنتي 2005 و2006 أن العمولات والرشاوى في الصفقات والمشاريع تصل إلى 6% من كلفة هذه المشاريع ، أي أن كل مستثمر يضيف أعباء إضافية إلى مشاريعه في الجزائر¹ .

الفرع الثالث : الإجراءات البيروقراطية

يشير تقرير البنك الدولي إلى تحسين مناخ الاستثمار لسنة 2006 مع تحسين في إجراءات الاستثمار إلا أنها مازالت تتسم بالتعقيد وطول المدة مقارنة بدول أخرى بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة بفعل مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري كما أشرنا سابقا ل 6% تكاليف إدارية إضافية مع تدخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات ،فإنشاء مؤسسة لا يزال يخضع لعوامل بيروقراطية عديدة ، يتطلب 14 مرحلة مقابل 16 مرحلة سابقا أما المدة التي تستغرقها إجراءات التأسيس فإن المتوسط يصل إلى 26 يوما ،وتتعدد الأمور بصورة أكبر حينما يتعلق الأمر في الجزائر بتسجيل أو تسوية الملكية وأما المراحل والإجراءات المتصلة بالرسوم والضرائب ،فهي معقدة وتجمع 63 إجراء ومرحلة مختلفة ، وتتطلب 504 ساعة في السنة ، وتمثل الرسوم والضرائب عادة متوسطا يصل إلى 58,5% من إجمالي الأرباح المحققة ،وفي ذات السياق ،يتطلب تنفيذ عقد من العقود 49 إجراء ومرحلة في مدة تتجاوز 407 يوما ،أما المدة التي تستغرقها عملية إنهاء مشروع استثماري فإنها تمتد إلى 4 سنوات كمتوسط في مدة تتجاوز 407 يوم وتصل كلفة هذه العمليات 4% من قيمة المشروع² .

الفرع الرابع : التعامل مع المصالح الجمركية

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحيه هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول النامية ، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين³ .

¹ - صورية زرقين ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية ،مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008 ، ص 28 .

² - صورية زرقين ، مرجع سابق ، ص ص 128-129 .

³ - بولعيد بلوج ، مرجع سابق ، ص 85 .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الخامس : عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية

تعتبر عملية الترويج للمشاريع الاستثمارية عملية مهمة ، والتي يتم من خلالها إعلام المستثمرين الأجانب بالفرص الاستثمارية المتاحة في البلاد ، غير أن الجزائر تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة في الترويج ويتضح ذلك من خلال ¹:

- ✓ عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة ، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص استثمارية فضلا عن عجزهم على مرافقة المستثمرين .
- ✓ عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الترويج للاستثمارات .
- ✓ عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج على بناء انطباع إيجابي وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية .

المطلب الثالث : سبل تفعيل دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

كما أشرنا سابقا فإن الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر لم تبلغ هدفها وتأتي بثمارها كمحفز للاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه سنقدم بعض المقترحات التي من شأنها تفعيل أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

الفرع الأول : على المستوى الداخلي:

من الضروري إتباع الترتيبات التالية ²:

أولا : تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

باعتبار أن الحوافز الضريبية جزءا من مناخ الاستثمار، فإن أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر إلا إذا كانت بقية العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة، ومنه يستلزم ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي من أجل الوصول للاستقرار المطلوب، كما يجب تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، والتي هي من أصعب المهام لأنه يمس الإنسان وما يتميز به من اختلاف في طريقة التفكير والصفات من خلال: التكوين الفعال للإداريين وتبسيط وإضفاء الشفافية على المعاملات، وزيادة الوعي القانوني لدى المواطنين، زيادة على رفع أجور الإداريين إلى مستوى الوظائف المشابهة في القطاع الخاص.

¹ - سعيد واصف ، محمد قويدري ، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، العدد 08 ، 2008 ، ص 49 .

² - محمد طالبي ، مرجع سابق ، ص ص ، 327 - 328 .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثانيا : تطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

ويقصد بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة(مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، الإنتاج للإحلال محل الواردات، توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي) وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى، فالدولة التي تقوم بتطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بمنح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها للاستثمار بشكل عام الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد وخاصة الميزانية العامة للدولة، هومن فإن توجيه الحوافز الضريبية ينعكس إيجابيا على البنية الاقتصادية وبالنظر إلى قانون الاستثمار في الجزائر، نجده يمنح الحوافز ومنها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها، وهذا رغم أن القانون يمنح حوافز ضريبية ضمن النظام الاستثنائي كما ذكرنا ذلك سابقا بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تميمتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة وكذلك المشاريع الاستثمارية التي تكون لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، غير أن هذا القانون يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات أو المجالات من نفس هذه القطاعات التي تعتبر مهمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني : على المستوى الخارجي : من الضروري إتباع الترتيبات التالية :

أولا :تفادي الازدواج الضريبي :

من المؤكد أن تفادي الازدواج الضريبي الدولي أصعب من تفادي الازدواج الداخلي ، وذلك لعدم وجود سلطة عليا بين الدول تقوم بالتنسيق بين تشريعاتها الضريبية المتباينة ولا سيما أن كل دولة تراعي ،في وضع تشريعاتها الضريبية ظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية بصرف النظر عن الدول الأخرى ، مع هذا فقد جرى تبني أسلوبين لتفادي الازدواج¹.

1- تنظيم الضريبة :

ويتم عن طريق إقرار قانون يقضي صراحة بإعفاء المكلف من ضريبة معينة إن استطاع أن يثبت أنه دفعها إلى خزينة دولة أخرى ، أو عن طريق إقرار قانون يتيح من خلال أحكامه ، إتباع أحد أساليب منع الازدواج الضريبي والمتمثلة في :

¹ - نصيرة بوعون بجاوي ، مرجع سابق ، ص 214 - 215 .

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ- خصم إيراد من إيراد :

ويتم فيه تخفيض الوعاء الخاضع للتكليف في الضريبة الأولى من وعاء الضريبة الثانية أو العكس ، وغالبا ما يحصل هذا التخفيض من الأنظمة الضريبية التي تعتمد الضريبة العامة على الإيراد إلى جانب الضرائب النوعية .

ب- خصم ضريبة من ضريبة :

وذلك عن طريق خصم مقدار الضريبة الثانية التي فرضت على المكلف من مقدار الضريبة الأولى أو العكس أي أنه يدفع مقدار الفرق بين الضريبتين فقط ، بحيث يستلزم أن يكون معدل كلا الضريبتين متساوي حتى يكون التقادي كامل للازدواج .

ت- خصم ضريبة من إيراد :

ويتم ذلك بخصم مقدار الضريبة الأولى التي دفعها المكلف من إجمالي الوعاء الخاضع للضريبة الثانية (الإيراد)، ويعد هذا الأسلوب عاملا للتخفيف من حدة الازدواج فقط .

2- إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي :

لتقادي الازدواج الضريبي الدولي يجب على الجزائر القيام بإبرام المزيد من الاتفاقيات الجبائية ، وهناك العديد من الاتفاقيات الجبائية التي أبرمتها الجزائر مع دول أخرى ومنها¹:

من الاتحاد الاوروبي ونذكر منها :

- بلجيكا : في 15-12-1991 وتمت المصادقة عليها في 07-05-2000

- بلغاريا : في 25-10-1998 وتمت المصادقة عليها في 29-12-2004

- النمسا : في 17-06-2003 وتمت المصادقة عليها في 28-05-2005

من المغرب العربي ونذكر منها :

- تونس : في 09-02-1985 وتمت المصادقة عليها في 11-06-1985

- ليبيا : في 19-06-1989 وتمت المصادقة عليها في 26-09-1989

- مصر : في 17-02-2001 وتمت المصادقة عليها في 25-03-2003

من دول الخليج نجد :

- البحرين : في 11-02-2001 وتمت المصادقة عليها في 25-03-2003

- الإمارات العربية المتحدة : في 24-04-2001

- الأردن : في 11-06-2000 وتمت المصادقة عليها في 17-12-2000

¹ - نفس المرجع ، ص 217.

الفصل الثالث دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالإضافة إلى : كندا في 1999 ، إسبانيا في 2002 ، تركيا في 1994 ، بولونيا في 2000 ، الفيتنام في 1999 ، النيجر في 1998..... الخ

ثانيا : تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة¹:

إن الإجراءات الجمركية في الجزائر تتميز بالتعقيد و طول المدة مما ينجر عنها نفور المستثمرين الأجانب، بحيث المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت بـ 16 يوم (وقد تصل إلى 35 يوم في بعض الحالات) هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب، وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوم.

غير أن من الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة نتيجة اندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري العالمي، إلزام إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية مثلا، لأن عملية تسيير البضائع مهمة جدا، كما أن توسيع استعمال الإعلام الآلي، يسهل الإجراءات الجمركية للبضائع، ويساعد على اتخاذ قرارات سليمة وبسرعة، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها.

¹ - محمد طالبي ، مرجع سابق ، ص 329 .

الفصل الثالث دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي في الجزائر ،حيث أفتتح المبحث الأول بتطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر ،من خلال القوانين التي سنها المشرع الجزائري والمتعلقة بالاستثمار منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، بالإضافة إلى الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي وفي الأخير تم التعرض إلى تطوير الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر .

وأهتم المبحث الثاني بواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل الحوافز المقدمة في قوانين الاستثمار ، حيث تم تقسيم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر إلى مرحلتين الأولى من 1992 إلى 2001 والمرافقة لصدور القانون (93-12) والمتعلق بترقية الاستثمار والثانية من 2002 إلى 2012 والمرافقة لصدور الأمر (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار ومن ثم المقارنة بين قوانين الاستثمار ومعرفة مدى مساهمة الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار .

أما المبحث الثالث أهتم بالعوائق الاقتصادية والإدارية والتنظيمية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفي الأخير سبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

الخاتمة :

اتضح من خلال الدراسة السابقة أنه بالرغم من الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، بل كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني . ولقد تبين من خلال العرض السابق أن الاستثمار في الجزائر مازال يعاني من جملة من العوائق أهمها مشكل العقار والمشاكل المرتبطة بالتحويلات البنكية والتدابير والإجراءات الجمركية والتدابير الخاصة بالإجراءات الإدارية والبيروقراطية فيما يتعلق بالسجل التجاري .

وقد حاول الباحث اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة حيث اتضح ما يلي :

اختبار الفرضية الأولى : يمنح النظام الجبائي الجزائري العديد من التحفيزات الضريبية في شكل إعفاءات وتخفيضات وهذا صحيح ، وتمنح الحوافز وفق نظامين هما النظام العام والنظام الخاص حسب المراحل التي يمر بها المشروع فهناك حوافز في مرحلة الإنجاز وحوافز في مرحلة الاستغلال وتكون هذه الحوافز محددة بمدة زمنية .

اختبار الفرضية الثانية : افترضت الدراسة أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر راجع إلى الزيادة في منح الحوافز ، إلا أنه تبين أن الحوافز الضريبية لم تكن السبب في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي لأنها ليست من المحددات الرئيسية المتحكمة في قرار الاستثمار ، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد توفير المناخ الاستثماري الملائم من استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية ، سهولة وتبسيط الإجراءات الإدارية توفير الضمانات القانونية التي تحميه كل هذه العوامل تعزز ثقة المستثمر الأجنبي ، وتجعله يقدم على الاستثمار في الجزائر .

اختبار الفرضية الثالثة : يعاني الاستثمار الاجنبي من عدم الاستقرار الأمني والفساد الإداري وهذا صحيح لأن الجزائر عرفت أوضاع أمنية جذ مزرية خصوصا في فترة التسعينات، بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية مشكل العقار الصناعي خصوصا في المناطق الشمالية .

الخاتمة العامة

النتائج

- 1- على الرغم من قيام الجزائر بمنح جملة من التحفيزات الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه لم يرقى إلى المستويات المطلوبة .
- 2- منح الحوافز الضريبية دون الاهتمام بباقي مكونات المناخ الاستثماري قد يؤدي إلى زيادة العبء المالي للدولة .
- 3- يعد نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا بالنظر إلى القدرات والإمكانات الكبرى التي تتمتع بها .
- 4- يرجع الاخفاق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات من بينها الفساد الإداري و البيروقراطية وانعدام الشفافية مشكلة العقار الصناعي .
- 5- انعدام الوضوح و الاستقرار في القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار .
- 6- انعدام التوجه التسويقي من قبل الحكومة الجزائرية ، والترويج للفرص الاستثمارية الموجودة في الجزائر .

التوصيات

- 1- أن يتم وضع منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتنسيق مع باقي مكونات ومحددات مناخ الاستثمار والعوامل الأخرى المؤدية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي .
- 2- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية .
- 3- توفير الحماية التامة من مخاطر التأميم والمصادرة والمخاطر الأمنية .
- 4- إعادة النظر في تشريعات الاستثمار بغرض تطويرها على ضوء التجارب العملية .
- 5- وضع قوانين واضحة وسهلة الفهم ، والقضاء على الثغرات الموجودة لكي لا يتم استغلالها لتحقيق المصالح الخاصة .
- 6- القضاء على البيروقراطية وشتى صور الفساد التي تعرقل سرعة إتمام الإجراءات الحكومية .
- 7- ضرورة قيام الحكومة بالمزيد من الإجراءات التسويقية والدعائية في داخل القطر وخارجه بهدف التعريف بمناخها الاستثماري والمزايا المتوفرة من أجل زيادة القدرة التنافسية للبلد .

الخاتمة العامة

آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لدور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكننا اقتراح

الإشكاليات التالية :

- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر .
- محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر .
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالعربية

أولاً : الكتب

1. إبراهيم متولى حسن المغربي ، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2011.
2. ابو قحف عبد السلام، ادارة الاعمال الدولية،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2006 .
3. ابو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاعمال ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2011.
4. ابو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، مصر ، 2003 .
5. ابو قحف عبد السلام، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمار الاجنبي المباشر ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2003.
6. ابو قحف عبد السلام، التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية ، الاسكندرية ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2001.
7. الأحمد وسيم حسام الدين ، قوانين الاستثمار العربية، منشورات الحبلى الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.
8. برييش السعيد ، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007.
9. بوعون يحيى ناصرة ، الضرائب الوطنية والدولية ، الاوراق الزرقاء، الجزائر ، 2010.
10. الحاج طارق، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999.
11. خطاب عزمي يوسف ، الضرائب و محاسبتها ، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010.
12. الخطيب خالد شحادة ، احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، ط4 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2012 .
13. خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء 1 ، دار هومة ، الجزائر 2005.
14. زغدود علي، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4، الجزائر ، 2011.
15. الزين منصور ، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية ، دار النشر و التوزيع، عمان، 2012.
16. سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ، عمان ، 2011.
17. سوزي عدلي ناشد ، اساسيات المالية العامة ، منشورات الحبلى الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2009.

قائمة المراجع

18. صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد ، ط10 ، مكتبة عين شمس ، الاسكندرية، مصر ، 2010.
19. طاقة محمد ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط2 ، دار السيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010.
20. عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب آسيا و أمريكا اللاتينية مع التعليق على مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة ، مصر، 2007.
21. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
22. الفريجات ياسر صالح ، المحاسبة في علم الضرائب، دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ، 2009.
23. قبلان فريد احمد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات، دار النهضة العربية ،القاهرة، 2008 .
24. قدي عبد المجيد ، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر و التوزيع ،عمان ،2011.
25. كاكي عبد الكريم ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية، بيروت،2013.
26. محرزي محمد عباس ، اقتصاديات الجباية و الضرائب ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004.
27. محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ط5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012.
28. النجار فريد ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000.
29. النجار فريد ،الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،2000.
30. نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، مصر ، 2007.
31. نشأت على عبد العال ، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2012.
32. الوادي محمود حسين ، عزام زكريا احمد ، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2007
33. يونس احمد البطريق ، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مدخل تحليلي مقارن، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية،2002.

قائمة المراجع

ثانيا : الاطروحات والمذكرات

1. 41- بوراوي ساعد ،الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 .
2. بابا عبد القادر ، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، جامعة الجزائر ، 2004.
3. بريشي عبد الكريم، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2007.
4. بن عباس حمودي ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 .
5. بوزيدة حميد ، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الاصلاح الاقتصادي ،أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 .
6. بوشمال عبد الرؤوف ، التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، فرع التسويق ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012 .
7. بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011 .
8. زرقين صورية ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية ،مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008 .
9. زودة عمار ، محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، فرع الادارة والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008 .
10. سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2010 .

قائمة المراجع

11. سليمان حسين ، الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004.
 12. فرحي كريمة ، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه ،(غير منشورة) ، فرع انقود والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2013.
 13. قرقوس فتيحة، النظام الجبائي والاستثمار ، مذكرة ماجستير(غير منشورة) فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001.
 14. قويدري كريمة ، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) ، في العلوم الاقتصادية ، مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011 .
 15. قويدري كمال، السياسة المالية و أثرها على الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، تخصص نقود، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006.
 16. محمد سارة ، الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010.
 17. مصباح بلقاسم ، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2006 .
 18. ناصور عبد القادر ،اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ،(غير منشورة) ، فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2014.
- ثالثا : المجالات والمقالات

1. بعلوج بولعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد 04.
2. بولرباح غريب ، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها ،مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012.
3. حمدي فلة، حمدي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة المفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة .
4. الزين منصوري ، واقع وآفاق سياسات الاستثمار في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثاني ماي 2005.

قائمة المراجع

5. طالبي محمد، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 06.
6. لوعيل بلال ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، **ابحاث اقتصادية وادارية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04 ، ديسمبر 2008.
7. مسعداوي يوسف ، تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة لحالات بعض الدول العربية ، **ابحاث اقتصادية وادارية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 03 ، جوان 2008.
8. منور اوسرير ، عليان ندير ، حوافز الاستثمار الخاص المباشر ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد 02.
9. همال علي ، فاطمة حفيظ ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، **مجلة الاقتصاد والمناجمان** ، جامعة أوبكر بالقائد تلمسان ، العدد 04، مارس، 2005.
10. واصف سعيد ، قويدري محمد ، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق ، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** ، جامعة فرحات عباس سطيف ، العدد 08 ، 2008.
11. يوسف رشيد ، اثر الاستثمار الاجنبي على الاقتصاد الوطني ، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** ، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد الخامس ، 2005.

رابعا : الملتيقيات

1. أونيس عبد المجيد ، الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة عمل مقدمة **الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** يومي 17 و18 أبريل ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
2. سوالم صلاح الدين ، إطار مقترحات لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، حالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة **المؤتمر العلمي 09 حول الوضع الاقتصادي العربي و خيارات المستقبل**، جامعة الزرقاء، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية 25/24 نيسان 2013.
3. طالم علي ، زهير حمبلي ، التحفيزات المالية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في **الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر** ، جامعة محمد خيضر بسكرة.

خامسا : القوانين والمراسيم

1. المرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 24 الصادرة بتاريخ 05 اكتوبر 1993.
2. الأمر رقم (09-01) ، المؤرخ في 22 يوليو 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية ، العدد 44 ، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009.

قائمة المراجع

3. الامر (03-01) المؤرخ في 20 اوت 2001 ،الجريدة الرسمية ،العدد 47 ، الصادرة في 22 اوت 2001،

4. الأمر (08-06) ،المؤرخ في 15 جويلية 2006 ،الجريدة الرسمية رقم 47 ،الصادرة في 19 جويلية 2006

المراجع بالأجنبية :

70 ANIMA (2008), "investissement direct étranger vers MEDA en 2007: la Bascule", ANIMA Investment Network Présenté par : Henry. P; Abdelkim.S et de Saint-Laurent. B ; Etude n°1, Mai. En Ligne :

([http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/Inv_Et1_BilanIDE-MEDA-2007_Fr_15-5-08_\(2\).pdf](http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/Inv_Et1_BilanIDE-MEDA-2007_Fr_15-5-08_(2).pdf))

71 Service Economique Regional d'Alger Auprés l'ambassade de France en Algerie (2012), " les investissements directs étrangers en Algerie en 2011 " .

المواقع الإلكترونية :

72 <http://www.iaigc.netid=7&sid=21>

73 <http://www.andi.dzindex.php/bilan-des-investissements>

74 <http://unctadstat.unctad.org>